استراتيجية استعادة سُبُل العيش الزراعية في مرحلة ما بعد النزاع في الجمهورية العربية السورية

محافظة حمص

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.12
17 August 2020
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استراتيجية استعادة سُبُل العيش الزراعية في مرحلة ما بعد النزاع في الجمهورية العربية السورية

محافظة حمص

الأمم المتحدة
بيروت

© 2020 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

هذه طبعة للتوزيع المحدود لحين صدور الوثيقة في شكلها النهائي.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

إعداد: المهندس الزراعي محمد حسان قطنا
خبير القطاع الزراعي والتنمية الريفية والمجتمعية.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

تعذر التحقق من بعض المراجع فأبقيت كما وردت في النص الأصلي.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

جميع الصور الفوتوغرافية الواردة في التقرير قد اتخذها السيد محمد حسان قطنا.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

كلمة شكر وتقدير

هذه الدراسة هي ثمرة جهد مشترك بين المؤلف الرئيسي المهندس الزراعي محمد حسان قطنا والمستشار الإقليمي للأمن الغذائي في الإسكوا، الياس غضبان، الذي تابع مختلف مراحل إعداد الدراسة واضطلع بالمراجعة التقنية لمختلف الفصول. كما قامت نور الجندي، مساعدة باحثة في الإسكوا، بإعداد المراجعة الثانوية اللازمة لتحديد إطار الدراسة. ويتوجه الفريق بالشكر إلى كل من ساهم وشارك في جلسات الحوار وحلقات النقاش والجولات الميدانية في حمص على ما قدموه من معلومات وتحاليل لتحقيق أهداف هذه الدراسة. كما ويعرب الفريق عن امتنانه للمجتمع المحلي على كل التسهيلات التي أعطيت لإظهار واقع الميدان بمختلف جوانبه، ما يؤثر على أسلوب تخطيط وتنفيذ مخرجات الدراسة.

ملخص تنفيذي

ألف- الخلفيّة

أدى النزاع الذي بدأ في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس 2011، والذي ما زال مستمرّاً حتى الآن في بعض المناطق، إلى تضرُّر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية فيها، إضافة إلى تضرُّر البنى التحتية والخدمات والمنشآت بنسبٍ مختلفة في كافة المناطق التي شهدت النزاع وعدم توفر الأمن والأمان. وقد نتج عن ذلك نزوح أكثر من 11.8 مليون مواطن من المناطق المتأثرة بالنزاع بشكل مباشر، وتوجّه 6.2 مليون نازح نحو مناطق أكثر أمناً واستقراراً داخل البلد، في حين توجه نحو 5.6 مليون نازح إلى دول العالم ودول الجوار (لبنان، تركيا، الأردن، العراق).

خلال فترة النزاع عملت الحكومة السورية، ومنظمات الأمم المتحدة، والجمعيات الأهلية المحلية على تنفيذ برنامج للإغاثة العاجلة لتوفير احتياجات المتضرّرين والنازحين الفارّين من مناطق النزاع، ووفّرت لهم المخيمات ومراكز الإيواء داخل الجمهورية العربية السورية وفي دول الجوار، ونفذت العديد من البرامج والمشاريع والتدخلات التي تؤمّن استمرار سُبُل عيشهم. ومع امتداد فترة النزاع عملت هذه الجهات على توفير كافة المستلزمات الضروريّة للنازحين من الطبابة والتعليم وبعض فرص العمل حيثما أمكَن ذلك.

بعد مرور تسع سنوات على النزاع، استطاعت الدولة السورية إعادة الاستقرار إلى أكثر من 85 في المائة من الأراضي، وذلك من خلال اتخاذها مسارات عدة لإنهاء النزاع، ومنها مسار المصالحات الوطنية. وفور إعادة الاستقرار إلى المناطق التي شهدت النزاع، عملت الحكومة على إعادة تفعيل المؤسسات الحكومية فيها، والبدء بتأهيل البنى التحتية والخدمات، وتوفير ما يحتاجه السكان منها. كما بدأت في تأهيل البنى التحتية الزراعية لتمكين الفلاحين من العودة إلى ممارسة نشاطاتهم الزراعية. ونتيجةً لذلك، عادت نسبة كبيرة من النازحين داخليّاً، ونسبة قليلة من النازحين خارجيّاً إلى مناطق إقامتهم الأصلية، وما زال الباقون ينتظرون تهيئة الظروف الأمنية والاجتماعية والاقتصادية ليتمكنوا من اتخاذ قرار العودة.

شكّل نزوح السكان ضغطاً كبيراً على المجتمعات المُضيفة نتيجة المنافسة على المساكن والبنى التحتية والخدمات والأعمال التجارية وفرص العمل والغذاء. وأدّى ذلك إلى ارتفاع أجور المساكن والمحلّات التجارية وارتفاع معدّلات البطالة لدى السكان المضيفين، ممّا دفع النازحين إلى قبول العمل بأجور أدنى. لذلك كان الضرر الناجم عن النزاع شاملاً لجميع السكان في الجمهورية العربية السورية، وهو ما أدى إلى تراجع مستويات تحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات النازحة والمضيفة.

لقد أدّى النزوح إلى المناطق الآمنة إلى حدوث اندماج اجتماعي استثنائي بين المجتمعات النازحة والمضيفة على اختلاف ثقافاتها وانتماءاتها وعاداتها وتقاليدها وسلوكها الاجتماعي، وخلق هذا الأمر علاقات اجتماعية جديدة وحالات زواج متبادلة، كما أدى إلى تبادل المصالح والمنفعة بين المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة، ونشأ جراء ذلك فعاليات ونشاطات اقتصادية جديدة في مناطق النزوح.

خلال فترة النزاع تضرر القطاع الزراعي بشكل مباشر نتيجة تضرر الأصول الإنتاجية من البنى التحتية الزراعية والأراضي والمياه والآلات والمعدّات الزراعية والمنشآت الزراعية، وأدى ذلك إلى تراجع الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني وتراجع الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2010-2018 بنسبة تقارب الـ 50 في المائة.

باء- الهدف من الدراسة

تبنّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إنشاء إطار تشارُكي لمناقشة الخيارات والسيناريوهات المتاحة أمام أصحاب المصلحة السوريين خلال عملية ما بعد النزاع الحاسمة، وذلك بهدف تحديد الاحتياجات والاستراتيجيات واللوجستيات اللازمة للإنعاش وإعادة الإعمار في البلاد وتعزيز ظروف العودة إليها. لقد تم اختيار محافظة حمص لإعداد دراسة استراتيجية تستهدف إعادة النهوض بالنشاط الزراعي واستعادة سُبُل العيش الزراعية مع أصحاب المصلحة في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك نظراً إلى الدور المهم للقطاع الزراعي في حمص، ولوجود عدد كبير من نازحي حمص خارج الحدود، خصوصاً في لبنان والأردن، إذ إنّ 24 في المائة من اللاجئين إلى لبنان و16 في المائة من اللاجئين إلى الأردن هم من محافظة حمص. ولم يَعُد من هؤلاء إلا عدد قليل، وذلك على الرغم من استعادة منطقة القصير في عام 2013، وعودة الاستقرار إلى المحافظة منذ نهاية عام 2018.

تم تحديد منطقة الدراسة ضمن دائرة قُطرها 50 كم^2 مركزها مدينة حمص، وضمّت المناطق التالية: حمص (ثلاث نواح)، تلدو، الرستن، وكافة القرى التابعة لمنطقة القصير حتى الحدود السورية اللبنانية. وقد تم اختيار هذا النطاق لسببين رئيسيين: أولهما أنّ تلك المنطقة هي من أكثر المناطق المتضرّرة والمتأثرة بالنزاع حول مركز المحافظة، وقد شهدت نزوح 50 في المائة من سكانها (30 في المائة داخلياً و70 في المائة خارجياً). وثانيهما أنها من أهم المناطق الزراعية في المحافظة حيث تشكل المساحة المستثمَرة زراعياً في المنطقة المستهدَفة نحو 64.1 في المائة من إجمالي المساحة المستثمرَة في المحافظة، ويشكِّل إنتاجها النباتي نحو 85.5 في المائة من إجمالي الناتج النباتي في المحافظة.

استندت الدراسة إلى المفهوم الواسع لاستعادة سُبُل العيش وتحليله، والذي يشمل استعادة الأنشطة الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي في المناطق التي عانت من الأزمة وآثارها. ويُعتبر القطاع الزراعي القطاع الأساسي في الاقتصاد، ويؤدّي تطوّره ونموّه إلى تطور باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني ونموّها، سواء أكان ارتباطها مع القطاع الزراعي مباشراً أم غير مباشر، إضافة إلى دوره في توفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مدخلاتٍ هامّة للصناعات التحويلية والغذائية، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في استقرار السكان.

ركّزت الدراسة على تحليل سلاسل القيمة لخمسة منتجات زراعية رئيسية تحظى بأهميّة بالغة لجهة المساحة التي تشغلها ونسبة إنتاجها من الإنتاج الكلي في المنطقة، ورغبة الفلاحين في زراعتها. وذلك بغية الوصول إلى تحديد آليات إعادة تأهيل هذه السلاسل وتطويرها، ووضع آليات تدخُّل شاملة وتشاركية لتلبية متطلبات السوق بحسب قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية، بالإضافة إلى تصميم خطة استعادة سُبُل العيش الزراعية بعد انتهاء النزاع في محافظة حمص.

جيم- منهجية العمل

اعتمدت منهجية العمل على البيانات الإحصائيّة الزراعية، والبيانات الأوليّة التي توفرت من خلال العمل الميداني والذي نُفِّذ على مستوى النواحي والقرى التابعة لمناطق حمص وتلدو والرستن والقصير خلال الفترة من 14 نيسان/أبريل 2020 ولغاية 23 حزيران/يونيو 2020. وتضمَّن العمل الميدانيّ إجراء 16 جلسة حوارية ضمت الفعاليات ذات الصلة وأصحاب المصلحة. كما نُفِّذت جولات ميدانية نوعية وتخصُّصية إلى أسواق المنتجات الزراعية (الجملة، نصف الجملة، المفرق)، ومركز جَمْع وتخزين للمنتجات الزراعية، ومعمل أعلاف، ومحلات تجارة منتجات زراعية، ومحلات بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومنشأة دواجن من القطاع العام تابعة للمؤسسة العامة للدواجن، ومنشأة دواجن خاصة، ومنشأة لتربية الأبقار والأغنام والدواجن المنزلية، ومشروع نحل، ومشروع تربية أسماك. كما تم إجراء نحو 70 لقاءً فرديّاً مع أصحاب المصلحة من الفلاحين والمهندسين والفنيين الزراعيين والأطباء والمراقبين البيطريين، والعمّال الزراعيين، وسائقي شاحنات نقل المنتجات الزراعية، وأصحاب الفعاليات التي تمت زيارتها. وتم استقصاء أنواع الزراعات الرئيسية ذات الميزة النسبية والتنافسية في المنطقة، وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي النباتي من المحاصيل الزراعيّة (كالقمح والشعير) والخضار والأشجار المثمرة، وكذلك التحديات التي تواجه الثروة الحيوانية من الأبقار والأغنام والدواجن والنحل والأسماك، ورصد الفجوات في سلاسل القيمة، وإجراء تقصٍّ حول إمكانية توطين زراعة المحاصيل ذات القيمة الاقتصاديّة العالية من النباتات الطبّية والعِطرية وغيرها.

وفقاً لذلك، تمت دراسة سلاسل القيمة لأهم المنتجات النباتية والحيوانية في المنطقة (كالبطاطا، النباتات الطبية والعِطرية، البندورة، المحاصيل الزراعيّة والخضار الشتوية والصيفية، اللوزيات، الأبقار)، وجرى تحديد آليات وأشكال التدخُّل في المنطقة بما يُحقّق النهوض بالقطاع الزراعي وتوفير حاجات السكان من الغذاء والدخل وتوفير فرص العمل والاستقرار.

دال- الواقع الزراعي

تبلغ مساحة المحافظة 4.1 مليون هكتار- وهي أكبر المحافظات السورية مساحةً، وتشكِّل نحو 22 في المائة من مساحة الجمهورية العربية السورية البالغة 18.5 مليون هكتار، وهي تُقسَّم إلى سبع مناطق إدارية (حمص، تلدو، تلكلخ، الرستن، المخرم، القصير، تدمر)، ويتبع لها 25 ناحية، و585 قرية.

بلغ عدد سكان المحافظة عام 2010 نحو 1.8 مليون نسمة يشكلون 8.6 في المائة من سكان الجمهورية العربية السورية. وهي تقع في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بين المحافظات، وقد تراجع عددهم في عام 2019 إلى نحو 1.734 مليون نسمة بسبب النزاع.

يستقطب القطاع الزراعي بشكل مباشر نحو 26 في المائة من إجمالي القوى العاملة في المحافظة، إضافة لتوفيره فرص عمل لنحو 20 في المائة من القوى العاملة في القطاعات الأخرى المتشابكة معه. ويُعتبر القطاع الزراعي بذلك مولِّداً للدخل ومساهماً في توفير فرص العمل وفي استقرار السكان في الريف وتحقيق سُبُل العيش في البلد عامّة.

أدى النزاع إلى حدوث أضرار مباشرة على القطاع الزراعي في المنطقة المستهدَفة نتيجة تضرُّر الأصول المادية والإنتاجية الزراعية من الأراضي والمياه والبنى التحتية الزراعية والمنشآت الزراعية العامة والخاصة والآليات والمعدات الزراعية ووسائل تأمينها واستخدامها. ونتيجة ذلك، تراجعت المساحات المزروعة بنسبة 12 في المائة، وتراجَع قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 50 في المائة، وتراجَع على أثرهما الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بنسبة 45 في المائة.

وقد تضررت الأراضي الزراعية نتيجة إقامة السواتر الترابية والخنادق، وتخريب قنوات الري ضمن مشاريع الري الحكومية، وردم نحو 20 في المائة من الآبار الخاصة وسَرِقَة مضخّات الري، وإتلاف وسَرِقَة شبكات الري الحديث في الحقول، وتضرُّر الآلات والمعدات الزراعية وتوقف معظمها عن العمل لعدم القدرة على إصلاحها وصيانتها، وتضرُّر المنشآت الزراعية وحظائر تربية الثروة الحيوانية ومعامل الصناعات الغذائية النباتية والحيوانية.

كما تضرَّرت الأشجار المثمرة وماتت نسبة كبيرة منها نتيجة عدم تمكن الفلاحين من رعايتها، وتم اقتلاع بعض الأشجار المثمرة لاستخدامها كبدائل لتأمين الطاقة للتدفئة وإعداد الغذاء خلال فترة الحصار.

كما تضررت الثروة الحيوانية نتيجة الهزال بسبب سوء التغذية وضعف الرعاية البيطرية، إضافة إلى تراجع أعدادها نتيجة الذبح الاضطراري والتهريب إلى دول الجوار. كما تراجع إنتاج الدواجن وتربية النحل بسبب الأضرار التي طالت منشآت التربية وعدم توفر الأعلاف وعدم التمكّن من تسويق الإنتاج، وفَقَدَ القطاع العديد من الأصول المتوارثة النباتية والحيوانية.

كما تراجع دور المؤسسات والاتحادات الرسمية التي كانت تُشْرِف على القطاع الزراعي من النواحي الإدارية والتنظيمية والفنية والمنشآت والآلات والمعدات والمخابر والتجهيزات، وتراجعت قدرتها على تقديم الخدمة.

وأصبح تأمين مستلزمات الإنتاج من البذار والأسمدة والأعلاف والطاقة صعباً جداً، وخصوصاً في ظلّ ارتفاع أسعارها بالتوازي مع ارتفاع أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وقد انعكس ذلك كلّه سلباً على تكاليف الإنتاج الزراعي وأدّى إلى ارتفاعها بشكل كبير.

وتراجعت الخدمات المسانِدة التي كانت تقدمها الحكومة للفلاحين، من قبيل البحوث والإرشاد الزراعي والتأهيل والتدريب والمكافحات العامة والتحصين الوقائي والعلاجي للثروة الحيوانية. وتراجع الإقراض من المصرف الزراعي التعاوني وصناديق الدعم الزراعي والري الحديث. وتوقّف تنفيذ مشاريع التنمية الريفية والزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي، وتراجعت قدرة مؤسسات القطاع العام التابعة لوزارة الزراعة على التدخّل (مثل فرع مؤسسة إكثار البذار، فرع مؤسسة الأعلاف، فرع المؤسسة العامّة للمباقر، فرع المؤسسة العامة للدواجن، فروع المؤسسة العامة السورية للحبوب، فروع المؤسسة السورية للتجارة). كما تراجع دور الجمعيات الفلاحية التعاونية الزراعية التي كانت توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية وتسويق إنتاجها بشكل تعاوني.

ورغم النزاع، استمر الفلاحون بزراعة 88 في المائة من الأراضي الزراعية. وتمّ ذلك في العادة من قِبل أحد أفراد الأسرة الذين لم ينزحوا من مناطق إقامتهم، وفي حالات أخرى من قِبل الفلاحين النازحين داخليّاً والذين كانوا يترددون إلى أراضيهم في فترات الزراعة والحصاد.

وليتمكن الفلاحون من الاستمرار في استثمار أراضيهم، لجأوا إلى استبدال النُظُم الزراعية السائدة (التي كانت تعتمد على الزراعة المرويّة للمحاصيل الزراعية والخضار الشتوية والصيفية) بالنُظُم الزراعية البديلة التي تعتمد على الزراعة البعليّة من المحاصيل الشتوية التي لا تحتاج إلى خدمات زراعية كبيرة. وتم التركيز على زراعة محاصيل القمح والشعير والنباتات الطبية والعِطرية. وأدى التحول من الزراعة المروية إلى الزراعة البعلية إلى تراجُع عوائد الاستثمار الزراعي بنحو 60 في المائة عن الزراعات المروية. ومع ذلك، فقد كان لهذه الزراعات أهميتها لأنها وفّرت للمزارعين دخلاً مقبولاً لتغطية احتياجاتهم وغطّت جزءاً من سُبُل العيش في مناطق النزوح.

بعد استعادة منطقة القصير في منتصف عام 2013 وإنجاز المصالحات في باقي مناطق المحافظة، عاد الاستقرار التام إليها في عام 2018. وفور إنجاز المصالحات بدأت الحكومة بإعادة تأهيل الخدمات والبنى التحتية المتضررة ضمن حدود الإمكانيات المتاحة، وذلك لتوفير الفرص لعودة السكان إلى أماكن إقامتهم في الريف، كما عملت على تفعيل كافة المؤسسات الحكومية الزراعية في المنطقة المستهدَفة، وعادت إلى تقديم الخدمات المساندة للفلاحين (توفير القروض الزراعية النقدية ومستلزمات الإنتاج والأعلاف، وتحصين الثروة الحيوانية من الأمراض، والمكافحات العامة، وغيرها من الخدمات لكن بشكل محدود بسبب قلّة الموارد والإمكانيات). كما نُفّذت مشاريع تنموية تتضمن تقديم مِنح إنتاجية لزراعة الحدائق المنزلية وتقديم قروض لتمكين المرأة الريفية. ووفرت الدولة الاستثمارات اللازمة لإعادة تأهيل كافة الأصول الإنتاجية الزراعية المدمّرة في المنطقة، وخاصة مشاريع الري الحكومية التي تعتبر صمام الأمان في تحقيق استقرار الإنتاج الزراعي.

عمِلت المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية خلال مرحلة الاستجابة على إطلاق مبادرات للتوليد السريع للدخل وتوفير الدعم الطارئ من أجل استعادة سُبُل العيش وتعزيز قدرات المجتمع المحلي وتحقيق الاستقرار للسكان المتضررين من النازحين والشباب، والأُسر التي تُعيلها النساء، ومن ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تم تنفيذ برامج ومشاريع ريادة الأعمال وتحسين مستوى المعيشة ودعم أصحاب الاحتياجات الخاصة وتوليد المشاريع الصغيرة، وتأهيل المرافق العامة والخدمات (تأمين مياه الشرب، تنظيف الطرق، تأهيل شبكات الصرف الصحي، ترميم مدارس ومراكز صحية)، مع الاستمرار بتقديم المعونات الغذائية.

ولكن، وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية والتدخُّلات المقدَّمة من المنظمات والجمعيات الأهلية، ما زال الفلاحون يواجهون صعوبات في العودة إلى أماكن سكنهم الأصلية، وذلك لعدم توفر الموارد المالية لإعادة ترميم مساكنهم وترميم الأصول الإنتاجية وما تضرّر من البنى التحتية الزراعية. ويُضاف إلى هذه الصعوبات استمرار توقف شبكات الري الحكومية عن العمل، وتراجُع عدد وحجم القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني، وعدم وجود مصارف بديلة لمنح القروض الزراعية اللازمة لتأمين مستلزمات الإنتاج التي ارتفعت أسعارها بالتوازي مع ارتفاع أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، إضافة لتراجع الخدمات المسانِدة المقدَّمة من المؤسسات الحكومية،

وتراجُع القوى العاملة الزراعية من الشباب ومن المهنيين الزراعيين، واعتمادها على النساء، وارتفاع أجور ساعات العمل، وضعف سلاسل القيمة بكافة مراحلها وخاصة في المرحلة التسويقية.

إنّ المتابعة الميدانية للمناطق المتضررة تدلّ على أن نحو 20 في المائة من النازحين داخليّاً قد عادوا بشكل دائم إلى مناطق إقامتهم الأصلية (ومعظمهم عاد بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية للاستمرار بالإقامة في مناطق النزوح، وبعضهم الآخر نتيجة تعرضهم إلى ضغوط في مناطق النزوح)، ونحو 30 في المائة منهم يرغبون بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية بعد توفر البنى التحتية والخدمات بشكل كامل وكافٍ ومستقر، وأنّ حوالى 30 في المائة من أرباب الأسرة النازحة وزوجاتهم يرغبون بالعودة إلى مكان إقامتهم الأصلية، أما الأبناء فيرغبون بالاستقرار في المناطق الحضرية التي عاشوا فيها خلال فترة النزوح. كما يظهر أنّ 20 في المائة من النازحين داخليّاً لا يرغبون بالعودة ويفضلون الاستمرار بالإقامة في مناطق النزوح ومعظمهم من الأسر التي لا تملك أصولاً إنتاجية من الأراضي أو الثروة الحيوانية أو الأعمال التجارية في مناطق إقامتهم الأصلية.

أما النازحون خارجيّاً فما زالت نسبة العائدين منهم ضعيفة، وتعود أسباب ذلك إلى الإجراءات المتّبعة من الجهات الحكومية لضبط عمليات العودة، والحرص على منع التعدي على مساكن وممتلكات الآخرين في حال كان مسكن صاحب العلاقة مدمّراً. ولا يتم السماح بالعودة إلى القرية إلا لمن تتوفر لديه موافقة أمنية ووثائق إثبات ملكية تؤكد أنه من أبناء القرية، وأنّ لديه القدرة على الإقامة في مسكنه الأصلي. ولا يُسمح بإدخال مواد البناء اللازمة للترميم وإعادة التأهيل إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة، كما لا يُسمح بإدخال مستلزمات الإنتاج وتسويق الإنتاج في القرى القريبة من الحدود السورية اللبنانية إلا بعد الحصول على الموافقات اللازمة. وما زال هناك حالة من عدم الثقة بالمعلومات التي ترد إلى النازحين في الخارج حول النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ومدى توفر البنى التحتية والخدمات اللازمة لتوفير سُبُل العيش، وهم يتخوفون من توقف المساعدات المقدَّمة من المنظمات الدولية والمحلية. كما يتخوف النازحون الذين عبروا الحدود بشكل غير نظامي ولا تتوفر لديهم الوثائق اللازمة من المتابعة الأمنية، إضافة لعدم وجود توثيق للولادات والحالات الاجتماعية الجديدة في مناطق النزوح.

هاء- نتائج الدراسة

تعتبر إعادة النهوض بالقطاع الزراعي من أهم العوامل التي تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وتشجع النازحين على العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية، ولا سيما بعد عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الدراسة منذ العام 2018.

قامت الحكومة بفتح مقرات الجهات والمؤسسات التابعة لها والتي عملت على تأهيل البنى التحتية والخدمات العامة والاجتماعية ضمن الإمكانيات المتاحة لديها. واستأنفت هذه المرافق توفير الخدمات المسانِدة للقطاع الزراعي (الإرشاد الزراعي، التأهيل والتدريب الفني والمهني، القروض الزراعية، بحوث علمية زراعية، خدمات الإنتاج النباتي والحيواني). وكذلك استأنفت أسواق الجملة والأسواق الفرعية والأسواق الناشئة نشاطها مع استمرار عمل المنظمات الدولية والجهات المانحة في المنطقة والتي تعمل على تقديم المساعدات والمِنح المالية والعينية ضمن المشاريع المنفَّذة من قِبلها.

لقد أظهر تحليل سلاسل القيمة وجود عدد من الفجوات ونقاط الضعف التي تؤدي إلى عدم تحقيق الكفاءة الاقتصادية المفترَضة من الإنتاج الزراعي، وضعف إنتاجية العمل. بعض هذه الصعوبات كان موجوداً قبل النزاع وتفاقم خلاله، والبعض الآخر نشأ خلال النزاع. وأهم نقاط الضعف هي:

1- الاستمرار في استثمار عوامل الإنتاج بالأساليب التقليدية المتوارثة.

2- التحديات التي تواجه محدودية الموارد المائية وتضرُّر مشاريع الري الحكومية وتوقفها عن العمل.

3- ضعف المكننة الزراعية ضمن كامل السلاسل الإنتاجية والتسويقية.

4- وجود تحديات في استثمار الموارد الأرضية نتيجة تجزئة الحيازة وتفتّتها، ومشاكل الملكية، وهو ما يحدّ من القدرة على تطويرها وتحسين فرص استثمارها.

5- عدم تكامل الإنتاج النباتي والحيواني من حيث تنظيم الدورات الزراعية وإنتاج المحاصيل العلفية والاستفادة من المخلفات الزراعية لتصنيع الأعلاف ومخلفات الثروة الحيوانية لتحسين خواص التربة.

6- عدم قدرة الجمعيات الفلاحية التعاونية على توفير خدمات العمل الجماعي التعاوني، واقتصار دورها على توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق منتجات المحاصيل الاستراتيجية والأعلاف.

ومن نقاط الضعف الأخرى ضعف منظومة التسويق نتيجة:

1- عدم تكامل الحلقات الإنتاجية والتسويقية للمستلزمات والمنتجات الزراعية بسبب غياب نظام تعاقدي بين الفلاحين وأصحاب المصلحة ضمن الحلقات التسويقية.

2- عدم وجود شركات أو مؤسسات تسويق متخصصة، وكذلك عدم وجود مراكز متطورة لفرز وتوضيب الخضار والفواكه، وقلة مساحات التخزين المبرّد، وضعف قطاع الصناعات الغذائية، وضعف تحقيق القيمة المضافة على المنتجات الزراعية.

3- عدم وجود مكاتب متخصصة للمراقبة والتحليل ومطابقة المواصفات والجودة ومنح شهادات الجودة والمنشأ الجغرافي.

4- عدم وجود أسواق جملة منظمة ومتكاملة قادرة على تداول المنتجات الزراعية وفرزها وتوضيبها وتخزينها.

5- عدم حيازة أصحاب المصلحة ضمن الحلقات التسويقية على نظام معلومات يساعدهم على تحديد أوقات التسويق المناسبة وقنوات التسويق المستهدفة.

6- عدم ملاءمة وسائل النقل لتسويق المنتجات الزراعية وخاصة الرهيفة منها، وارتفاع نسبة الفاقد.

7- ضعف الترويج والإعلان وعدم معرفة الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية التنافسية في الأسواق الخارجية.

واو- إجراءات المعالجة والتطوير

فيما يلي أهم إجراءات المعالجة والتطوير:

1- تطوير الاستثمار الزراعي وتطبيق أساليب الزراعة الحديثة من حيث مكننة كافة العمليات الزراعية، وتطوير النُظُم الزراعية السائدة بحسب طلب السوق، وتوطين نتائج البحث العلمي، وتطوير عمل الإرشاد الزراعي وأساليبه، وتطبيق الممارسات الزراعية التي تحقق نمو الإنتاج والدخل وزياد فرص العمل.

2- تطوير نظام متكامل للتسويق الزراعي يحقق تنظيم العرض والطلب والتسعير، ويربط بين الحلقات الإنتاجية والتسويقية للمستلزمات والمنتجات على مستوى القنوات التسويقية المختلفة، ويرفع القيمة المضافة لها، ويخفض من فاقد الإنتاج، ويحقق المواصفات الفنية ومعايير الجودة.

3- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في المناطق الريفية لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة في إقامة شركات تسويق متخصصة، وشركات المكننة الزراعية، وشركات الصناعات الغذائية النوعية المتخصصة.

4- الاستفادة من أنظمة الطاقات المتجددة لتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي (استثمار الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل محركات ومضخات الري، واستخدام المخلفات الزراعية لإنتاج الغاز الحيوي والأسمدة والأعلاف).

5- تأهيل البنى التحتية الزراعية وإعادة تشغيل مشاريع الري الحكومية المتوقفة، وتحويل شبكات الري الحكومية إلى شبكات مضغوطة وتحويل كافة المساحات المروية إلى أساليب الري الحديث.

6- إعادة الخدمات المسانِدة للفلاحين وتطوير آلياتها وأساليب عملها، وخاصة في مجال الإرشاد الزراعي وتوطين نتائج البحث العلمي الزراعي، والتوسع في المصارف ومصادر التمويل وتقديم منتجات مصرفية جديدة لدعم التوسُّع الزراعي وتوفير الجديد منها.

7- تطوير عمل الجمعيات الفلاحية وتعزيز العمل التعاوني بين أعضاء الجمعيات وفي ما بينها، واستحداث اتحادات نوعية متخصصة للمنتجات الزراعية الرئيسية لإدارتها وتنظيمها من كافة الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية.

زاي- المشاريع المقترحة

فيما يلي أهم المشاريع المقترحة:

1- مشروع إقامة مركز خدمات مكننة العمليات الزراعية لسلاسل القيمة.

2- مشروع تطوير أنظمة الري وتحويل أقنية الري المكشوفة إلى مضغوطة ضمن مشاريع الري الحكومية في المنطقة المستهدَفة.

3- مشروع تطوير أسواق الجملة والأسواق التخصصية.

4- مشروع إقامة مراكز تجميع إنتاج النباتات الطبية والعِطرية وتجفيفها وفرزها وتعبئتها.

5- مشروع إنتاج بذار البطاطا باستخدام تقنيات زراعة الأنسجة.

6- مشروع استحداث أسواق متخصصة للمنتجات الزراعية والصناعات الريفية.

7- مشروع إقامة وحدات لإنتاج شتول الخضار وبذور النباتات الطبية والعِطرية.

8- مشروع إقامة وحدة إنتاج للصناعات الغذائية.

9- مشروع توطين الإرشاد الزراعي والبحوث العلمية الزراعية بوصفها أداة رئيسية للتطوير.

المحتويات

الصفحة

كلمة شكر وتقدير iii
ملخص تنفيذي v
تعاريف ومصطلحات xix

الفصل

أولاً- خلفية الدراسة 1

ثانياً- الهدف من الدراسة 3

ثالثاً- منهجية الدراسة 6

رابعاً- النزوح وأسباب محدودية العودة من النزوح في محافظة حمص ومنطقة الدراسة .. 9

خامساً- القطاع الزراعي في محافظة حمص ومنطقة الدراسة 19
ألف- الموقع والمساحة 19
باء- المناخ 20
جيم- القطاع الزراعي في محافظة حمص 22
دال- القطاع الزراعي في منطقة الدراسة خلال فترة النزاع 27
هاء- أثر النزاع على القطاع الزراعي في منطقة الدراسة 38
واو- تنظيم القطاع الزراعي ومقوّمات الاستثمار 49
زاي- سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية في منطقة الدراسة 74

سادساً- خارطة الطريق 137
ألف- التدخل الممكن لتحسين سلاسل القيمة في منطقة الدراسة 137
باء- التحديات أمام تحقيق الانتعاش 142
جيم- الفرص المُمْكِنة أمام تحقيق الانتعاش 143
دال- المشاريع النموذجية المقترحة لتطوير سلاسل القيمة في المنطقة المستهدَفة 148

المرفقات

المرفق 1- بعض الوكالات العاملة والمشاريع المنفَذَّة في محافظة حمص 163
المرفق 2- بعض المِنح المقدَّمة من المنظمات الدولية والمحلية والجمعيات المحلية في محافظة حمص 165
المراجع 167

قائمة الجداول

1- المناطق الإدارية التابعة لمحافظة حمص والتي شملتها الدراسة 4
2- الجولات الميدانية على كافة مناطق الدراسة وضمت القرى التالية 8
3- المناطق الإدارية التابعة لمحافظة حمص..... 19
4- مساحة الأراضي حسب مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة حمص 21
5- ميزان استعمالات الأراضي في محافظة حمص 22
6- الإنتاج الزراعي في المساحات المزروعة في محافظة حمص 2010-2019 24
7- حجم الثروة الحيوانية في محافظة حمص 2010-2019 26
8- إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة حمص 2010-2019..... 26
9- السدود الموجودة في محافظة حمص وطاقتها التخزينية..... 31
10- الدورات الزراعية للأراضي المروية بحسب المصادر المائية والموارد المخصصة للزراعة في موسم زراعي طبيعي..... 33
11- إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة حمص ومنطقة الدراسة 2019 34
12- تطور عدد الحائزين للأراضي الزراعية حسب حجم الحيازة 1994-2019..... 37
13- الأثر المباشر للنزاع على تراجع المساحات المزروعة 2010-2019 39
14- تطور أسعار الثروة الحيوانية 2010-2020..... 42
15- الآليات الزراعية الرئيسية بحسب المناطق 2019..... 53
16- الصناعات الغذائية في محافظة حمص عام 2007 55
17- الأسواق الزراعية الرئيسية والفرعية المتخصصة عام 2011 والواقع الراهن لها عام 2019..... 55
18- الوحدات الإرشادية في محافظة حمص 2019 57
19- فئات القروض الزراعية ونسب الفائدة بحسب نوع المقترضين ونوع النشاط الزراعي .. 59
20- القروض الممنوحة للفلاحين 2010-2019 60
21- اتجاهات تسويق المنتجات الزراعية حسب القنوات التسويقية..... 69
22- العُمُولات المحقَّقة على المنتجات الزراعية خلال الحلقات التسويقية..... 71
23- نسبة الفاقد بالإنتاج الزراعي خلال مراحل التسويق لأهم المنتجات الزراعية في منطقة الدراسة 2019..... 71
24- الميزة النسبية للمحاصيل والخضار المزروعة عام 2019، والميزة النسبية لها عند إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية المتضررة واستقرار السكان 74
25- الميزة النسبية للأشجار المثمرة عام 2019 ومقارنتها مع رغبات الفلاحين في التوسُّع.... 75
26- الميزة النسبية لأنواع الثروة الحيوانية عام 2019 ورغبة الفلاحين في التوسُّع 75
27- اختيار سلاسل القيمة للمحاصيل والخضار الشتوية والصيفية في المنطقة المستهدَفة من محافظة حمص 79
28- اختيار سلاسل القيمة للأشجار المثمرة في المنطقة المستهدَفة من محافظة حمص..... 80
29- اختيار سلاسل القيمة للثروة الحيوانية في المنطقة المستهدَفة من محافظة حمص..... 81
30- مقارنة تكاليف إنتاج البطاطا عام 2020 مع عام 2010 85

31- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة البطاطا 87
32- تكاليف إنتاج النباتات الطبية والعِطرية عام 2020 93
33- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة النباتات الطبية والعطرية .. 97
34- مقارنة تكاليف الإنتاج الزراعي لمحصول البندورة لعام 2020 مع عام 2010 103
35- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة البندورة 105
36- مقارنة تكاليف الإنتاج الزراعي لثمار المشمش لعام 2020 مع عام 2010..... 111
37- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة المشمس 114
38- إنتاج اللحم والحليب من الأبقار في منطقة الدراسة وتوزُّع تصنيعها 122
39- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة تربية الأبقار..... 126
40- تطور الأسعار الرسمية المعتمَدة من الوزارات المختصة (مفرق) لمستلزمات الإنتاج الزراعي 2010-2020 130
41- السياسات والإجراءات الخاصة الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات في سلاسل القيمة..... 133
42- السياسات والإجراءات لإعادة الانتعاش 144

قائمة الأشكال

1- مخطط حركة النازحين 2011-2019 11
2- نسبة مساحة المناطق الإدارية التابعة لمحافظة حمص 19
3- مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة حمص 21
4- تطور المساحة المزروعة في محافظة حمص 2010-2019 23
5- الإنتاج من المساحات المزروعة (مروي وبعليّ) في محافظة حمص 2010-2019..... 24
6- المساحة الكلية والمستُمَرة والمزروعة في المناطق الإدارية في منطقة الدراسة 2019 28
7- المساحات المزروعة بالمحاصيل وبالخضار في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة .. 28
8- إنتاج المحاصيل والخضار المزروعة في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة..... 29
9- مساحة الأشجار المثمرة المزروعة في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة..... 30
10- إنتاج الأشجار المثمرة المزروعة في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة..... 30
11- توزّع المساحة المزروعة المروية على المصادر المائية في منطقة الدراسة 2019..... 32
12- حجم الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة 2010-2019..... 34
13- المشاكل التي تحد من الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة 38
14- الهيكل التنظيمي لإدارة القطاع الزراعي في محافظة حمص 51
15- سوق الجملة في حمص: مصادر المنتجات، مكونات السوق، ومتوسط المبيعات لعام 2019 68
16- مساحة وإنتاج وغلة محصول البطاطا في منطقة الدراسة 2019..... 78
17- سلسلة القيمة لمحصول البطاطا في منطقة الدراسة من محافظة حمص 2019 78
18- مساحة وإنتاج المحاصيل الطبية والعِطرية في منطقة الدراسة 2019..... 90
19- سلسلة القيمة للنباتات الطبية والعطرية في منطقة الدراسة من محافظة حمص 2019 90
20- مساحة وإنتاج وغلة البندورة في منطقة الدراسة 2019..... 99

21- سلسلة إنتاج محصول البندورة في منطقة الدراسة من محافظة حمص 2019 99
22- سلسلة القيمة لمحصول المشمس في منطقة الدراسة ضمن محافظة حمص لعام 2019 107
23- سلسلة القيمة لتربية الأبقار في منطقة الدراسة ضمن محافظة حمص لعام 2019 116
24- مخطط عدد الأبقار في المنطقة المستهدَفة 2019 119
25- مخطط نسبة قطيع الأبقار بحسب القطاعات في منطقة الدراسة 2019 119

تعاريف ومصطلحات

الميزة النسبية: هي قدرة الاقتصاد على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بتكلفة أقل، ويدرس مفهوم الميزة النسبية ما إذا كان على دولة ما أن تنتِج سلعة باستخدام مواردها المحلية من أرض وعمالة ورأس مال لتأمين هذه السلعة للاستهلاك المحلي أو للتصدير.

المقنن العلفي: هو جزء من الاحتياجات الغذائية من المواد العلفية (الحافظة والإنتاجية) اللازمة للوحدة الحيوانية، والاحتياج العلفي هو ما يحتاجه الحيوان الزراعي لضمان نمو سليم وتحقيق الإنتاجية المطلوبة من اللحم والحليب.

المقنن الغذائي: هو كمية المواد الغذائية التي يتم منحها للأسرة لتوفير الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية، وتُعطى إما للدعم الغذائي او لتلبية احتياجات الأسرة خلال فترة الأزمات أو الكوارث.

المقنن المائي: يعرف بأنه كمية الأمتار المكعبة اللازمة لري دونم/هكتار من أي محصول رية واحدة والمقنن المائي النظري هو كمية المياه التي تلزم لري مساحة ما لإنتاج أحسن محصول لأي نوع من الزراعة دون أن يفقد شيئاً منها.

المقنن المائي الحقلي: هي كمية المياه التي تُعطى فعلاً لمساحة محصولية ما، والفرق بين المقنن الحقلي والنظري يعبر عن كفاءة استخدام المياه.

الفاقد المائي في مياه الري: يعرف على أنه الفقد في مياه الري نتيجة الجريان السطحي، والرشح العميق، وتبخر رطوبة التربة، وتبخر المياه السطحية.

الميزة النسبية الظاهرية: هي مؤشر كمي يقيس القدرة التنافسية لمنتَج محلي معين في السوق العالمية لهذا المنتَج، وهي تنسب نسبة سلعة مصدَّرة من إجمالي صادرات بلد ما إلى نسبة نفس السلعة المصدَّرة عالمياً من إجمالي صادرات العالم.

الدورة الزراعية: هي تناوب زراعة محاصيل مختلفة على قطعة أرض واحدة خلال فترة زمنية محددة، بهدف تنويع الإنتاج وتحسين خصوبة التربة وضمان استخدامها المستدام ومكافحة الأعشاب والآفات التي قد تَنتُج عن زراعة محصول وحيد لعدة سنوات، إضافة للتقليل من عنصر المخاطرة في حال تعرُّض محصول معين لأي خطر كان.

الفاقد والمهدور من الغذاء: هو كميات الأغذية التي يتم فقدها أو هدرها في كل مرحلة من مراحل سلسلة إمدادات الغذاء بدءًا من الحصاد حتى البيع بالتجزئة والمؤدية إلى منتجات صالحة للأكل مخصصة للاستهلاك البشري.

العقد على الأشجار: هي عملية تحول الزهرة إلى ثمرة فبعد التلقيح والإخصاب تبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة تكوُّن الثمار وبداخلها البذرة أو البذور.

البكاكير (بكيرة): وهي إناث الأبقار (العجلة) في عمر التلقيح أو التزاوج، ويتفاوت عمر الأبقار عند البلوغ حسب السلالة ونوع التربية، حيث يمكن للبقرة ان تبلغ سن البلوغ انطلاقاً من الشهر السادس عشر، والقاعدة هي أن تكون قد اكتسبت وزناً وقدره 300 كغ لإدخالها التزاوج.

المواصفة: هي وثيقة توضع بالاتفاق العام، وتُقِرها جهة معترف بها، وتوفر الاستخدام العادي والمتكرر وقواعد وإرشادات أو خصائص للأنشطة أو نتائجها بهدف تحقيق درجة مثلى من المعطيات في سياق معين. **كما تشير المواصفة القياسية** إلى جميع الخصائص المميزة للمنتجات، وأداء الخدمات وطرق التصنيع التي تعتبر ضرورية للوصول إلى كفاءة إنتاجية متطورة تتفق مع معايير محددة.

أولاً- خلفية الدراسة

في شهر آذار/مارس عام 2011 انطلقت في الجمهورية العربية السورية مظاهرات شعبية من المناطق المهمَّشة ومن مناطق جيوب الفقر وضمت التظاهرات الطبقة الوسطى والفقيرة المطالِبة بتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي وزيادة أجور العمل، وتحسين جودة البنى التحتية والخدمات في المناطق الريفية. وتطورت هذه التحرّكات في ما بعد إلى نزاع مسلح امتدّ وما زال مستمراً في بعض المناطق منذ حوالي تسع سنوات. عانت البلاد خلال هذه الفترة من ويلات الحرب التي أضرّت بكافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأدّت إلى نزوح وهجرة ما لا يقل عن 11.8 مليون مواطن، نزح منهم داخليّاً 6.2 مليون مواطن وخارجيّاً 5.6 مليون مواطن.

خلال فترة النزاع عمِلت الحكومة السورية ومنظمات الأمم المتحدة والجمعيات الأهلية المحلية على تنفيذ برنامج للإغاثة العاجلة لتوفير احتياجات المتضررين والنازحين الفارين من مناطق النزاع، ووفرت لهم المخيمات ومراكز الإيواء داخل الجمهورية العربية السورية وفي دول الجوار، ونفذت العديد من البرامج والمشاريع والتدخلات التي تحقق لهم سُبُل العيش. كما عمِلت على توفير كافة المستلزمات الضرورية للنازحين من الطبابة والتعليم وبعض فرص العمل حيثما أمكن ذلك.

تمكّنت حكومة الجمهورية العربية السورية مع نهاية عام 2019 من إعادة الاستقرار إلى نحو 85 في المائة من المناطق التي شهِدت نزاعاً، وبدأ النازحون بالعودة الطوعية إلى أماكن إقامتهم الأصلية وممارسة حياتهم الطبيعية. ولتعزيز الاستقرار وتشجيع باقي النازحين على العودة كان لا بد من تعزيز المصالحات المجتمعية وتمكين المجتمعات المحلية من استعادة نشاطها الاقتصادي.

أدى النزاع إلى تضرُّر الأصول الإنتاجية والمادية للقطاع الزراعي، وتراجُع المساحات المزروعة بنسبة 12 في المائة، وتراجُع الثروة الحيوانية بنحو 50 في المائة، وتراجُع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بنحو 45 في المائة، وتراجُع الصناعات الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجُع الدخل من الاستثمار الزراعي، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وعدم توازنها مع الدخل، وتراجُع عدد السكان الذين يحققون الأمن الغذائي إلى 32 في المائة.

الأضرار على الأراضي الزراعية ومنشآت الدواجن منطقة القصير – 2020

الأضرار على المعدات الزراعية – 2020

الأضرار على قنوات الري ومشاريع الري الحكومية – 2020

الأضرار على محركات ضخ المياه – قطينة – 2020

إن التخطيط لإعادة بناء القطاعات الاقتصادية في الأماكن التي عانت من النزاعات بهدف دفع العجلة الاقتصادية وتحريكها يُعتبر من أهم أساليب إزالة آثار الحرب وتحفيز السكان الأصليين على العودة لمزاولة مصالحهم الاقتصادية وحياتهم بشكل منتِج. كما أنّ ذلك يخفض من الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تُعَدُّ ضرورية في فترة الإغاثة والانتقال إلى مرحلة النهوض. في هذا الصدد، يُعَدُّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات القادرة على تحقيق هذه الأهداف.

الرستن – إعادة تشجير الأراضي المتضررة – 2020

الرستن – التوسع في زراعة النباتات الطبية والعِطرية – 2020

الموارد المائية – سد الحولة – تلدو – 2020

القمح في منطقة الرستن – قرية أم شرشوح – 2020

ثانياً- الهدف من الدراسة

تعمل الإسكوا على تعزيز جهود عمليّة إنشاء إطار تشاركي واسع النطاق يهدف إلى مناقشة الخيارات والسيناريوهات المتاحة أمام أصحاب المصلحة السوريين خلال فترة ما بعد النزاع الحاسمة، وذلك لمناقشة الاحتياجات الاستراتيجية واللوجستية للإنعاش وإعادة الإعمار في البلاد وتعزيز فرص تحقيق السلام فيها[1].

تم اختيار محافظة حمص لإعداد دراسة استراتيجية حول إعادة النهوض بالنشاط الزراعي واستعادة سُبُل العيش الزراعية مع أصحاب المصلحة في مرحلة ما بعد النزاع، باعتبارها واحدةً من المحافظات الهامة في إنتاج المحاصيل الزراعيّة (كالقمح والشعير) والخضار والأشجار المثمرة والثروة الحيوانية، وتتميز بتوفر عوامل بيئية ومناخية ملائمة وتربة زراعية خصبة وموارد مائية من نهر العاصي كافية لتحقيق معدلات إنتاجية جيدة من الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني. إنّ وضع استراتيجية لإعادة النهوض بالقطاع في المحافظة والتدخّل لتعزيز سلاسل القيمة للمنتجات الرئيسية أمْرَان يؤدّيان إلى تمكين السكان من العودة إلى الاستثمار الزراعي الذي يوفر حاجة السكان من الغذاء، ويوفر فرص العمل ومصادر الدخل لهم والتي تساعدهم على الاستقرار.

بالإضافة إلى ذلك، واجهت المحافظة موجات نزوح متكررة خلال فترة النزاع. وقد أدّى ذلك إلى نزوح 50 في المائة من سكانها إلى مناطق أكثر أمناً واستقراراً (30 في المائة منهم نزحوا داخليّاً، و70 في المائة منهم خارجيّاً)، حيث يشكل النازحون من حمص 24 في المائة من النازحين في لبنان، و16 في المائة من النازحين في الأردن. وكانت نسبة النازحين من حمص إلى لبنان أكبر من نسبتهم إلى باقي دول الجوار، وذلك لارتباط البلدين تاريخيّاً بعلاقات تجارية وزراعية. كما كان لبنان منذ سنوات ما قبل النزاع يعتمد على العمالة السورية في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد، وقد خلق ذلك علاقات اجتماعية بين سكان البلدين (يُقدّر عدد العمال الزراعيين السوريين الذين كانوا يعملون في لبنان بنحو 150000 عامل سنويّاً)[2]. ورغم إنجاز المصالحة في منطقة حمص في شهر آب/أغسطس 2018 وشمولها كافة مناطق النزاع، حيث كان آخرها في منطقة تلدو في شهر أيلول/سبتمبر 2019[3]، إلا أن عدد النازحين العائدين ما زال متواضعاً وخاصة من النازحين خارجيّاً، حيث ترتبط عودة النازحين إلى أماكن إقامتهم الأصلية بمدى توفر المساكن والبنى التحتية والخدمات وفرص العمل التي تلبي تطلعاتهم وتحقق لهم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

---

1 تعتبر استراتيجية استعادة سُبُل المعيشة الزراعية في مرحلة ما بعد النزاع في محافظة حمص في الجمهورية العربية السورية نموذجاً يمكن تكييفه مع ظروف مناطق أخرى تضررت من النزاع.

2 دراسة استخدامات الأراضي وعلاقات العمل، ناديا فورني، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو 2003 - وزارة الزراعة، الجمهورية العربية السورية.

3 تتميز المحافظة بموقعها في وسط البلاد، ووجود حدود دولية مشتركة مع لبنان، ووجود روابط وعلاقات اقتصادية وتجارية واجتماعية متبادلة في ما بينهما. ويُعتبر القطاع الزراعي فيها من أهم القطاعات الاقتصادية في المحافظة وعلى صعيد الدولة أيضاً، وله دورٌ كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي.

تم تحديد منطقة الدراسة ضمن دائرة قُطرها 50 كم^2 مركزها مدينة حمص مع امتداد باتّجاه الغرب حتى الحدود السورية اللبنانية في منطقة القصير. وتشكل المساحة المستثمَرة في مناطق حمص وتلدو والرستن والقصير نحو 64.1 في المائة من المساحة المستثمَرة في المحافظة، ويشكل إنتاجها 85.5 في المائة من الإنتاج الزراعي النباتي في المحافظة، ومعظمها يقع ضمن نطاقٍ يبعُد عن مركز مدينة حمص مسافة 25 كم شرقَ حمص وشمالها وجنوبها.

ولإدراج كافة الأراضي الزراعية الواقعة ضمن كل منطقة إدارية داخل النطاق المحدَّد، تم إدخال كافة القرى التابعة لمنطقة القصير في الدراسة، في حين تم استبعاد القرى الواقعة شرق منطقة حمص بسبب اعتمادها على زراعة الشعير وتربية الدواجن والأغنام. وفي ما يلي جدولٌ بيانيّ (الجدول 1) بالمناطق المشمولة في الدراسة:

الجدول 1- المناطق الإدارية التابعة لمحافظة حمص والتي شملتها الدراسة

المنطقة	المنطقة محافظة حمص		منطقة الدراسة	
	النواحي	عدد القرى	النواحي	عدد القرى
حمص	مركز حمص، حسيا، خربة تين نور، الرقاما، شين، صدد، مهين، عين النسر، الفرقلس، القريتين	195	مركز حمص، خربة تين نور، عين النسر	66
تلدو	مركز تلدو، كفر لاها، القبو	48	تلدو، كفر لاها	20
الرستن	مركز الرستن، تلبيسة	29	مركز الرستن، تلبيسة	29
القصير	مركز القصير، الحويز	60	مركز القصير، الحويز	60
المجموع	17	332	9	175

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الإدارة المحلية - محافظة حمص.

تركز الدراسة على تحليل سياق سُبُل العيش في محافظة حمص وتحليل سلاسل القيمة لأهم المنتجات الزراعية فيها، وذلك لتحديد آليات إعادة تأهيل وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وآليات التدخل الشاملة والتشارُكية المدفوعة بمتطلبات السوق وقدرات الجهات الفاعلة الرئيسية، وتصميم خطة استعادة النهوض بعد انتهاء النزاع. وتم تحديد محاور الدراسة لتشمل:

(أ) تحليل آثار النزاع على الأصول الزراعية الخمس لسُبُل العيش (الطبيعية، البشرية، الاجتماعية، المالية، المادية (البنى التحتية))؛

(ب) تحليل الأسواق من حيث دراسة القطاعات الرئيسية والفرعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، وتحديد الروابط في ما بينها، وكيفيّة تعزيز دورها في تنظيم السوق، وتظهير التحديات التي تواجه التسويق والضمانات المرتبطة به، ومعرفة مدى تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأشكال الاستثمار على التسويق؛

(ج) تحليل سلاسل القيمة (المشتركة بين المناطق والنواحي) وفق المجموعات النباتية والحيوانية السائدة في منطقة الدراسة، واختيار خمس سلاسل إنتاج ودراستها وتحليل مراحل الإنتاج والتسويق، وتحديد الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة فيها للوصول إلى تحديد نقاط القوة والضعف ضمن كلّ جزء من أجزاء السلسلة، وتحديد الأسواق المستهدَفة وتحدياتها، والانتقال إلى تحديد نقاط التدخل التي ترفع من كفاءة الإنتاج وتحقّق أعلى قيمة مضافة له؛

(د) تحليل النشاطات السكانية واتجاهاتها في مجالاتها الزراعية والأعمال المهنية وريادة الأعمال، وكيف يمكن خلق فرص عمل جديدة، وتنظيم قوة العمل بين العرض والطلب؛

(هـ) وضع مقترحات مبتكرة لتطوير القطاع الزراعي في المحافظة وتحويله إلى قطاع تنموي تنافسي ومستدام، على أن تكون هذه المقترحات عملية وقابلة للتطبيق وضمن قدرة أصحاب المصلحة، وأن تشمل عوامل الاستدامة والمرونة برؤية واضحة حول الاستخدام المحتمل للتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، مع الأخذ بعين الاعتبار إشراك مختلف الجهات الفاعلة والنظر في دورها وقيمتها المضافة.

ثالثاً- منهجية الدراسة

استند الإطار المنهجي للدراسة إلى المفهوم الواسع لاستعادة سُبُل العيش والذي يشمل استعادة الأنشطة الاقتصادية الزراعية وتعزيز التماسك الاجتماعي في المناطق التي عانت من الأزمة وآثارها. وقد اعتمدت الدراسة على:

(أ) بيانات ثانوية للإحصاءات الزراعية المنشورة عن المنطقة المستهدَفة؛

(ب) بيانات أولية تم جمعها من خلال العمل الميداني الذي تم تنفيذه خلال الفترة من 14 نيسان/أبريل ولغاية 23 حزيران/يونيو 2020 على مستوى القرى في المناطق الإدارية المشمولة في الدراسة (حمص، تلدو، الرستن، القصير)؛

(ج) تم تنفيذ العمل بشكل تخصصي بحسب النشاط الزراعي السائد في كل منطقة إدارية مشمولة بالدراسة (الجدول 2). وتم خلاله لقاء الفنيين الزراعيين والأطباء البيطريين والفلاحين ومربي الثروة الحيوانية وقادة المجتمع الأهلي، وأصحاب الرأي، وتجار المنتجات الزراعية في أسواق الجملة ونصف الجملة والمفرق، وأصحاب محلات تجارة وتداول مستلزمات الإنتاج الزراعي، وسائقي شاحنات نقل المنتجات الزراعية، والعمال الزراعيين، والأُسر الفلاحية (منهم من كان مقيماً في مناطق النزاع واستمر بالإقامة هناك خلال فترة النزاع، ومنهم من كان نازحاً وعاد من النزوح بشكل دائم، ومنهم من كان نازحاً وعاد بشكل مؤقت).

تم تنفيذ العمل من خلال:

(أ) إجراء 16 جلسة حوارية تفاعلية مع أصحاب المصلحة وبشكل مستقل ومتخصص لكل نشاط زراعي رئيسي، وذلك وفق ما يلي:

(1) فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والمحاصيل الزراعية (كالقمح والشعير) والخضار الشتوية، والأشجار المثمرة: تم عقد الجلسات في المختارية، أم شرشوح، غرناطة، تلدو، القصير وربلة، تير معلة؛

(2) فيما يتعلق بالثروة الحيوانية/تربية الدواجن والدواجن المنزلية، تربية النحل، تربية الأغنام والماعز، تربية الأبقار: تم عقد الجلسات في المختارية، تير معلة، أم شرشوح، تسنين، كفرنان؛

(3) فيما يتعلق بأسواق الجملة (سوق الجملة في حمص، سوق خربة التين نور، سوق الرستن، سوق الماشية في دير بعلبة، سوق الجملة في القصير): تم عقد الجلسات عند أحد تجار الجملة في أسواق حمص وخربة التين نور والرسن؛

(4) فيما يتعلق بمديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في حمص: تم عقد جلستين في مديرية الزراعة؛

(5) فيما يتعلق بمركز منظمة الهلال الأحمر في تلبيسة: تم عقد الجلسة في مكتب فرع المنظمة في تلبيسة.

(ب) إجراء لقاءات فردية مع 70 فرداً من أصحاب المصلحة في منطقة الدراسة، بحيث شملت أصحاب المنشآت أو وكلائهم أو العاملين فيها وفق ما يلي:

(1) أسواق المنتجات الزراعية بكافة أنواعها؛

(2) مركز جمع وتخزين مُبرّد للمنتجات الزراعية (القصير)؛

(3) معمل أعلاف (تير معلة)، ومنشأة دواجن تابعة للمؤسسة العامة للدواجن التابعة للقطاع العام ومنشأة دواجن خاصة ومنشأة لتربية الأبقار والأغنام والدواجن المنزلية؛

(4) مشروع إقامة مزرعة سمكية تقليدية في قرية كفرنان؛

(5) مشروع تربية النحل في قرية أم شرشوح، الدار الكبيرة؛

(6) محلات تجارية ومحلات بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي؛

(7) مشروع للمِنح الإنتاجية المقدَّمة من برنامج الغذاء العالمي واتّحاد غرف الزراعة لزراعة الحدائق المنزلية في قرية زمامير؛

(8) فعاليات تجارية على مستوى القرى لتسويق المنتجات الزراعية والمهن التجارية الناشئة من النساء الريفيات في قرية قنينة العاصي، كفرنان، غرناطة؛

(9) الزراعات الرئيسية والثانوية في المنطقة من المحاصيل الزراعيّة والخضار والأشجار المثمِرة في كافة المناطق المشمولة بالدراسة؛

(10) مركز للمؤسسة العامة للأعلاف، ومركز للمؤسسة السورية للتجارة، جمعية فلاحية في القصير قرية ربلة. وتم عقد الجلسات في المقر الإداري لكل من هذه المؤسسات.

وتم خلال هذه الأعمال استقصاء أنواع الزراعات الرئيسية التي لها ميزة نسبية وتنافسية في المنطقة، وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي النباتي من المحاصيل الزراعيّة والخضار والأشجار المثمِرة، وتلك التي تواجه الثروة الحيوانية من الأبقار والأغنام والدواجن والنحل والأسماك. ورُصدت كذلك الفجوات في سلاسل القيمة، وتمّ التقصي حول إمكانية توطين زراعة المحاصيل ذات القيمة الاقتصاديّة العالية من النباتات الطبية والعِطرية وغيرها.

الجدول 2- الجولات الميدانية على كافة مناطق الدراسة وضمت القرى التالية

المنطقة	محور الجولات الميدانية
حمص	المحور 1: الدار الكبير، المختارية، تير معلة. المحور 2: خربة التين نور. المحور 3: شنشار، بحيرة قطينة.
تلدو	المحور 1: البدورية، محناية، السنديانة، خربة الحمام، الحولة، تلدو. المحور 2: تارين، غور غربية، تليل، الحيصة.
الرستن	المحور 1: قنينة العاصي، تسنين، كفرنان، غرناطة، أم شرشوح، تلبيسة. المحور 2: عسيلة، أبو رمانة، دير فول، الزعفرانة، المكرمية، الهاشمية، الروضة، غرناطة شرقية، زمامير.
القصير	المحور 1: القصير، السعيدية، ربلة، زراعة، جوسية، مزرعة رأس العين، مزارع الناصرية، مزارع رمزون، الذيابية. المحور 2: آبل، نقيرة (باتجاه بحير قطينة). المحور 3: عرجون، تل قادش، الحوذ، القرنية، الناعم، الجوبانية.

وفيما يلي العوامل المؤثّرة على الدراسة:

(أ) ما زال المجتمع المحلي يواجه صعوبة في التعبير عن احتياجاته الأساسية لتحقيق الاستقرار؛

(ب) الاعتماد على البيانات الأولية التي تم جمعها خلال الجلسات التفاعلية والحوارات والجولات الميدانية التي تعكس الواقع الراهن في فترة إجراء البحث فقط، وخاصة في مجال تحديد التكاليف والعوائد، وهي عناصر تتغير بشكل دائم نتيجة تغيُّر أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي التي ترتبط بشكل وثيق بتغيُّر أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية؛

(ج) عدم رغبة بعض الجهات الرسمية بالإدلاء بآرائها ومقترحاتها إلا عن طريق الجهات التابعة لها مركزيّاً.

رابعاً- النزوح وأسباب محدودية العودة من النزوح في محافظة حمص ومنطقة الدراسة

نتيجة الأحداث المستمرّة، نزح نحو 900000 شخص من سكان محافظة حمص خلال فترة النزاع 2011-2015[4]، معظمهم من مناطق حمص والرستن والقصير وبعض قرى تلدو. وهم يشكلون حوالي 50 في المائة من عدد سكان المحافظة. ومن خلال رصد حركة النازحين، يمكن ملاحظة ما يلي:

(أ) 45 في المائة من النازحين اتجهوا إلى لبنان، حيث عاد واتجه جزءٌ منهم للهجرة إلى دول العالم، وبعضهم استقر في المخيمات وخاصة في المناطق الزراعية، واعتمد على المساعدات من المنظمات الدولية والمحلية والأهلية. وبعضهم الآخر ممن كان يقيم في المناطق الحضرية استقرّ في مراكز المدن واعتمد في توفير سُبُل العيش على المدخرات الشخصية، أو على دعم أحد أفراد الأسرة المقيمين ضمن الجاليات السورية في دول العالم. كما أقام بعضهم مشاريع استثمارية تجارية وتابع إدارة أعماله التجارية في سوريا من دول الجوار. كما استقر جزء آخر في مدن سهل البقاع، ومعظم هؤلاء من سكان الريف. واستقر جزء آخر ممن لا يملكون الموارد المالية والقدرة على توفير سُبُل العيش لأنفسهم ضمن مخيمات في كافة أرجاء البلاد. واعتمد النازحون في هاتين الفئتين الأخيرتين لتلبية سُبُل العيش على المساعدات المقدَّمة من المنظمات والجمعيات الأهلية، وعلى العمل في مهن تتوافق مع مهاراتهم كعمال زراعيين، وفي القطاعات الإنشائية والخدمية؛

(ب) وفقاً لبيانات مفوضية اللاجئين في لبنان بلغ عدد اللاجئين المسجلين الذين ما زالوا مقيمين في لبنان لغاية عام 2020 نحو 892300 نازح، منهم 216000 نازح من محافظ حمص يشكلون 24 في المائة من إجمالي النازحين المسجلين في لبنان. وهم يقيمون في مناطق سهل عكار، بعلبك-الهرمل، زحلة، المنية. أمّا النازحون إلى الأردن فقد بلغ عددهم نحو 655600 نازح، منهم 106000 نازح من محافظة حمص يشكلون 16 في المائة من عدد النازحين في الأردن، ويقيمون في مناطق عمّان، إربد، المفرق، الزرقا؛

(ج) 55 في المائة من النازحين اتجهوا إلى مناطق آمنة داخل سوريا، منهم من نزح ضمن المحافظة إلى منطقة وادي النصارى وآخرون إلى منطقة حسيا، وجزء منهم إلى محافظة ريف دمشق وخاصة مدينة دير عطية، وجزء آخر إلى محافظة طرطوس، وعدد قليل استقر ضمن مخيمات على أطراف المدن، ومن لم يُتح له مكان للإقامة فقد اتجه إلى مراكز الإيواء التي وفرتها الحكومة.

في عام 2014 بلغ عدد أفراد الأسر النازحة من مناطق إقامتها الأصلية في محافظة حمص إلى مدن أخرى ضمنها 150200 شخص، كما نزح إلى محافظة حمص من محافظات أخرى 240300 شخص (الشكل 1)[5].

4 دراسة تحليل سوق العمل وسُبُل العيش، حمص وحماه 2019، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجمهورية العربية السورية.

5 المكتب المركزي للإحصاء - تقرير حالة السكان 2014.

نازحون عائدون للإقامة في البيوت المدمرة تلبيسة 2020

إنّ معظم النازحين من محافظة حمص من سكان مناطق حمص، والرستن، وتلدو، والقصير، وهي المناطق التي تأثرت من النزاع القائم بشدة. أما باقي المناطق فقد شهدت فترات محدودة من عدم الاستقرار الأمني ولم يضطر سكانها إلى النزوح بل إلى التنقُّل المؤقت ضمن حدود مناطق سكنهم. لذلك تم تحديد منطقة الدراسة بالمناطق التي شهدت نزاعاً أجبر السكان على مغادرتها. وهي مناطق زراعية يمكن أن تحقق فيها آلياتُ الدعم والتدخّل الهدف بإعادةَ نهوض القطاع الزراعي.

واجه النازحون في الداخل صعوبات كبيرة بعد فقدان مصادر رزقهم، وخاصة أن معظمهم يعتمد في مصادر دخله على الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به في سلسلة القيمة. ويعتمد بعضهم الآخر على الوظيفة العامة وبعضهم الآخر على الدخل من العمل اليومي. كما أن أجور المساكن كانت تزداد بشكل مطّرد مع تقدم سنوات الأزمة بسبب ندرة المساكن وارتفاع الطلب. كما كان للتضخم الاقتصادي وتراجُع قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية دوره أيضاً في ارتفاع أجور المساكن. وقد اعتمد السكان في توفير سُبُل عيشهم على المساعدات المقدَمة من المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وعلى العمل في مهن مختلفة في أماكن النزوح.

لقد أدى النزوح إلى الأماكن الآمنة إلى منافسة السكان الأصليين على الخدمات والبنى التحتية والموارد وفرص العمل وغيرها، وقد خفف من وطأة ذلك قيام النازحين بتأسيس مشاريع واستئجار محلات والعمل في مجال اختصاص كل منهم.

أدى طول فترة النزوح إلى اكتساب النازحين – وخاصة الفئات الشبابية والأطفال الذين تعايشوا مع المجتمعات المضيفة – عادات جديدة (اجتماعية وغذائية) وسلوكاً اجتماعيّاً مستحدثاً وأسلوبَ حياة يختلف عما هو عليه الحال في أماكن إقامتهم الأصلية. إلا أنّ النزعة القبلية والعشائرية والانتماء إلى القرية بقيت في أذهانهم وما زالت متأصلة بهم. لذا كانت الهجرة صعبة على كافة السكان النازحين وعلى المجتمعات المضيفة، وكانت في ذات الوقت فرصة لتعرف السكان الريفيين والمهمشين اجتماعيّاً وثقافيّاً على ثقافات جديدة وممارسات حياة يمكن إدماجها مع ممارساتهم المتوارثة بما يُخفّف من حدة التعصب.

ويلاحظ أن بعض النساء النازحات وخاصة ممن أصبحنَ معيلات لأسرهنّ بدأن بتأسيس محلات لبيع المنتجات الغذائية والألبسة على مستوى القرى وخارج الحدود الإدارية للتنظيم، وهذا ما لم نكن نراه في المناطق الريفية.

محلات ناشئة في محيط القرى - الرستن -2020

محلات - فرص عمل جديدة للنساء - حمص - قنينة العاصي -2020

الشكل 1- مخطط حركة النازحين 2011-2019

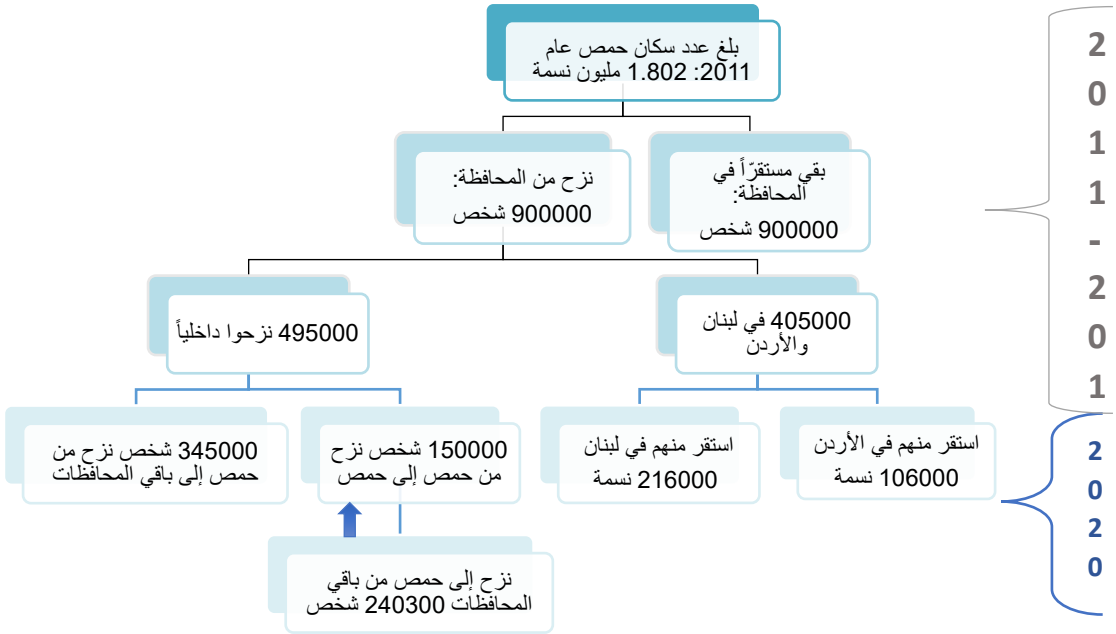

إن التنقل من مكان إلى آخر لم يكن للهروب من مناطق النزاع فقط، بل ثمّة تنقُّل ناتج عن تدنّي أو انعدام الخدمات والبنى التحتية وتوقف الأعمال التجارية وإمدادات الغذاء في أماكن السكن، بما في ذلك عدم كفاية الرعاية الصحية والعناية الاجتماعية وفَقْد سُبُل العيش على خلفية ارتفاع تكاليف المعيشة.

إن عدد الأشخاص العائدين من النزوح ما زال متواضعاً جداً، وذلك لأسباب أمنية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى عدم توفر البنى التحتية والخدمات وسُبُل العيش الكافية لإقامة السكان في مناطق العودة. وقد أوضح عدد من النازحين العائدين بأنهم واجهوا صعوبات كبيرة في رحلة العودة والاستقرار، ولم يحصلوا على الحد الأدنى من سُبُل العيش التي كانوا يحصلون عليها في مناطق النزوح. وأوضحوا أن العقبة الأساسية تكمن في عدم توفر الموارد المالية اللازمة لإعادة تأهيل مساكنهم ومواردهم الإنتاجية الزراعية وغيرها بحسب نشاطهم الاقتصادي، والقيود الإدارية المفروضة عليهم في الحركة وإدخال المواد وغيرها، إضافة إلى المتابعات الأمنية التي تَحِدُّ من حركة القوى العاملة، وخاصة أن القوى العاملة الموسمية تكون متنقلة وغير مستقرة، فهي تكون حيثما تكون الزراعات التي تحتاج إلى خدمات زراعية وبحسب الطلب عليها.

منطقة الرستن -قرية أم شرشوح 2020

وإثر الأخبار المنقولة إلى النازحين في مناطق النزوح، فقد قام أكثرهم بعملية مفاضلة بين الاستمرار بالإقامة في مناطق النزوح التي تكيَّفوا معها، وبين العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية التي تواجِهُ الكثير من التحديات. ويُضاف إلى ذلك كلّه التحديات التي يمكن أن يواجهها النازحون في طريق العودة من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما يتعلق بالمصالحات المجتمعية على المستوى المحلي بين السكان، ومدى القدرة على التكيُّف وخاصة أن النزوح أدى إلى تغيُّر العادات الغذائية والعادات الاجتماعية والاعتماد على المعونات بشكل كلي أو جزئي، وسيادة السلوك العام نحو الرغبة في الحياة الحضرية وتفضيلها على الحياة الريفية.

اعتمد السكان المحليون/الفلاحون في مصادر معلوماتهم التي يمكن أن تؤثر على خياراتهم بشأن العودة على الفِرق الحزبية لحزب البعث العربي الاشتراكي المنتشرة على مستوى النواحي وبعض القرى الرئيسية، وكذلك على الهيئات الاختيارية ورجال الدين وأصحاب الرأي وممثلي مجلس الشعب الموجودين في المنطقة، وعلى الجهات الرسمية التي لها مفاصل إدارية على مستوى المناطق أو النواحي أو مستوى إداري أقل كالوحدات الإرشادية والوحدات البيطرية التي تشرف على عدة قرى. كما تُعتبر الجمعية

الفلاحية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات على مستوى كل قرية، بحيث يتم من خلالهم إيصال المعلومات والقرارات الصادرة عن الحكومة. ومن خلال منابر دُور العبادة، يتمّ أيضاً الإعلان عن القرارات التي تهم المجتمع المحلي، وخصوصاً التعليمات أو القرارات الحكومية المتعلّقة بالشأن الصحي أو التعليمي أو الزراعي أو المدني وغير ذلك. كما تُعتبر الجمعيات الأهلية أحد المصادر لتوفير المعلومات، إلا أن ما يزيد عن 90 في المائة منها خيرية ولا تهتم بالشأن العام.

مكونات منزل لأسرة مقيمة تعمل بحراسة مدجنة - القصير 2020

يمكن القول إنّ معرفة السكان المحليين/الفلاحين بمجمل القوانين والتعليمات الخاصة بسُبُل العيش معرفة جيدة وخاصة أن مصدرها هو الجهات الرسمية، وأنّه يتم تداولها بين السكان حين وصولها إليهم لتطبيقها، لأنها تكون استجابةً فعليّة تهدف إلى معالجة مشاكلهم التي يتم نقلها عبر المفاصل الإدارية الرسمية في المنطقة.

ورغم الإجراءات الحكومية والتدخلات المقدَمة من المنظمات والجمعيات الأهلية، ما زال الفلاحون يواجهون صعوبات في العودة إلى الاستثمار الزراعي، وأهمها:

(أ) توقف شبكات الري الحكومية عن العمل نتيجة الأضرار التي أصابتها خلال فترة النزاع، مع عدم إمكانية إعادة تأهيل الآبار الخاصة وعدم إمكانية استثمار الجاهز منها للعمل لارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة؛

(ب) عدم توفر الموارد المالية لدى الفلاحين لإعادة ترميم مساكنهم والأصول الإنتاجية المتضررة؛

(ج) تراجُع دَور المصرف الزراعي التعاوني في توفير القروض الزراعية (القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل)، وعدم وجود مصارف بديلة لمنح القروض الزراعية؛

(د) عدم توفر الجرارات والآليات الزراعية الكافية والمناسبة لتنفيذ العمليات الزراعية، حيث أصبح 85 في المائة من الفلاحين يعتمدون على استئجار الآليات الزراعية؛

(هـ) عدم توفر العمالة الزراعية من الشباب، واعتمادها أكثر على النساء، مع ارتفاع أجور ساعات العمل؛

(و) عدم توفر العمالة الزراعية المهنية الماهرة للقيام بالأعمال الزراعية المتخصصة كتربية الثروة الحيوانية وقطاف الثمار والتقليم وغيرها؛

(ز) ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بالتوازي مع ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج (الأسمدة، المبيدات، الأعلاف، البذور، العبوات) وارتفاع أجور التحميل والتنزيل والنقل؛

(ح) عدم توفر مادة المازوت اللازم لتشغيل محركات الري والآليات الزراعية، وانتشار الاحتكار والأسعار غير النظامية لها والتي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف؛

(ط) عدم قدرة النظام التعاوني القائم على تلبية متطلبات العمل الزراعي واقتصار دور الجمعيات الفلاحية التعاونية على توفير مستلزمات الإنتاج العينية للمحاصيل الاستراتيجية (القمح، الشعير) وتسويقها دوناً عن باقي المنتجات الزراعية؛

(ي) تراجُع دور المؤسسات الحكومية المختصة بتوفير البذار المحسَّن والأسمدة والأعلاف وفقاً للخطة المقررة؛

(ك) تراجُع دَور الوحدات الإرشادية في تنظيم الإنتاج الزراعي ومتابعة المشاكل التي تواجه الفلاحين، وفي قدرة الفنيين على توفير الدعم الفني والإرشاد والتدريب وإيصال نتائج البحوث إليهم؛

(ل) ضعف سلاسل القيمة بكافة مراحلها وخاصة في المرحلة التسويقية حيث إنّها تعتمد على أسواق الجملة التي تعمل بأساليب تقليدية قديمة ومتوارثة والتي يتحكم بها كبار التجار الذين ينشطون في أسواق الجملة المركزية في كافة المحافظات وتربطهم تحالفات يتم من خلالها التحكم باتجاهات تسويق المنتجات (للتصدير، للسوق الداخلية، للتخزين المبرّد)، والتحكم بالعرض والطلب وبالأسعار بما يلبي مصالحهم. هذا إضافةً إلى تراجع الطاقات التصنيعية وعدم وجود مراكز متطورة للفرز والتوضيب ومكاتب للاختبار ومنح شهادات الجودة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفاقد في الإنتاج؛

(م) انخفاض مستوى الوعي التسويقي لدى الفلاحين في مجال مفهوم الجودة وفق المعايير العالمية وشهادات الجودة الخاصة بأسواق معينة، مما ساهم في تخفيض ريعيّة العمل الزراعي وعدم الاستفادة من القيمة المضافة؛

(ن) صعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج في الأوقات المناسبة وبالمواصفات الجيدة وانتشار عمليات الاحتكار وخاصة على مستوى الأعلاف والأسمدة؛

(س) القيود المفروضة على المعابر الحدودية والتي أدت إلى تراجع الكميات المصدَّرة.

نهر العاصي - الرستن -غرناطة - 2020

الوحدة الإرشادية - أم شرشوح - 2020

من خلال المتابعة الميدانية للمناطق المتضررة يُلاحظ أن نحو 20 في المائة من النازحين داخليّاً قد عادوا بشكل دائم إلى مناطق إقامتهم الأصلية (ومعظمهم عاد بسبب عدم القدرة على الاستمرار بالإقامة في مناطق النزوح)، ونحو 30 في المائة منهم يرغبون بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية بعد توفّر البنى التحتية والخدمات بشكل كامل وكافٍ ومستقر. ويرغب 30 في المائة من أرباب الأُسر وزوجاتهم بالعودة إلى مكان إقامتهم الأصلية لكنّ الأبناء لا يرغبون بالعودة إلى حياة القرية ويرغبون بالاستقرار في مناطق النزوح الحضرية. كما أنّ 20 في المائة من النازحين داخليّاً لا يرغبون بالعودة ويفضلون الاستمرار بالإقامة في مناطق النزوح، ومعظمهم من الأُسر التي لا تملك أصولاً إنتاجية من أراضٍ أو ثروة حيوانية أو أعمال تجارية في مناطق إقامتهم الأصلية.

بيت أحد الفلاحين بعد سنوات النزاع – 2020

عودة بعض النازحين - إقامة مع إعادة التأهيل - تير معلة - 2020

تمّت العودة الجزئية مع بدء أرباب الأُسر وزوجاتهم بالتردّد إلى القرية لإعادة تأهيل منازلهم والأصول الإنتاجية تمهيداً للعودة التدريجية. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك قرب المسافة بين مكان إقامتهم الأصلية ومدينة حمص وسهولة الوصول إليها، لا سيما أن السكان اختاروا عند النزوح أقرب منطقة آمنة من مناطق سكنهم الأصلية. واستمر بعض الفلاحين بالاستثمار الزراعي كأولوية رديفة،

واعتمدوا على توفير مصادر دخلهم من الاستثمار الزراعي ومن العمل في المهن التي اكتسبوا مهاراتها في مناطق النزوح. وعمل بعضهم على تأجير الحيازة لآخرين لقاء ريع محدد، ومعظم هؤلاء هم ممن يملكون منشآت دواجن (لحاجتها إلى موارد مالية كبيرة للبدء بالاستثمار من جديد).

أما النازحون خارجيّاً فما زالت نسبة العائدين منهم ضعيفة، وتعود أسباب ذلك إلى:

(أ) عدم السماح بعودة النازحين إلى القرية إلا لمن كان لديه إثبات ملكية لعقار سكني، ولا يحق لأحد بالعودة والإقامة في بيوت مدمرة، أو في منازل لا يملك إثباتاً بملكيتها. ويحتاج إدخال مواد بناء لترميم المنازل المهدمة إلى موافقات مسبقة؛

(ب) ضعف المعلومات التي ترد من الداخل، وعدم وضوح الرؤية حول المستقبل من كافة النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى توفر البنى التحتية والخدمات اللازمة لتوفير سُبُل العيش؛

(ج) عدم توفر الوثائق المدنية التي توثق تنقُّل النازحين إلى الدول المجاورة، وعدم توثيق الولادات والحالات الاجتماعية الجديدة في مناطق النزوح؛

(د) قناعة النازحين بأن مستويات الأجور لا تتناسب مع الجهد المبذول ومستوى المعيشة في مناطق إقامتهم الأصلية؛

(هـ) التخوف من توقف المساعدات المقدَمة من المنظمات الدولية والمحلية، وخسارتهم للدعم الأممي المقدَم لهم من مِنح ومعونات غذائية في مناطق النزوح.

أما الأسباب المشتركة بين النازحين داخليّاً وخارجيّاً والتي تحُول دون تحقيق العودة الدائمة والمستقرة إلى مناطق إقامتهم الأصلية فهي:

(أ) عدم توفر الموارد المالية لديهم للتمكّن من إعادة تأهيل المساكن والأبنية والمنشآت المتضرّرة؛

(ب) عدم الرغبة بالعودة إلى أماكن إقامتهم إلا بعد توفر البنى التحتية والخدمات التي تلبي تطلعاتهم ورغباتهم في الحياة الجديدة؛

(ج) تكيُّف بعضهم مع الحياة المدنية وخاصة من فئة الشباب وعدم رغبتهم بالعودة إلى الحياة الريفية، إضافة إلى عدم رغبتهم بالعودة إلى العمل في الزراعة سواء ضمن الأسرة (بدون أجر) أو لدى آخرين (لقاء أجر)؛

(د) تغيُر السلوك الاجتماعي لبعض السكان وتأهُّل بعض الشباب والانخراط مع المجتمعات المضيفة؛

(هـ) تغيُّر العادات الاستهلاكية والغذائية لبعض السكان والتكيُّف مع الحياة المدنية؛

(و) تراجُع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي خلال سنوات النزاع، وعدم قدرة الفلاحين على إعادة النهوض من دون توفر الدعم بأشكاله المختلفة (المؤسساتي، النقدي، الحماية، التسويق المضمون، التأهيل والتدريب الفني والمهني)؛

(ز) ما زال التخوف قائماً في المناطق الريفية من الأمن والسرقة، وما زالت آثار الحرب قائمة في أذهان الناس؛

(ح) عدم وجود مصالحات مجتمعية بين السكان المحليين لمعالجة خلفيات النزاع وممارساته وآثاره، ومساعدتهم على التكيُّف مع أوضاعهم الجديدة؛

(ط) رغم المصالحات العسكرية يبقى التخوف الأمني قائماً من الأعمال الكيدية والانتقامية من بعض الأفراد، ومن موضوع المتابعات الأمنية، وخصوصاً مع وجود نزعة رفض الآخر والثأر؛

(ي) عدم تناسب أجور العمل مع الجهد المبذول ومع ارتفاع مستوى المعيشة؛

(ك) عدم رغبة معظم الشباب بالعودة بانتظار دفع البدل النقدي لقاء خدمة العلم (الخدمة العسكريّة في الجيش)؛

(ل) اعتماد بعض السكان على المعونات الغذائية التي توفر لهم جزءاً من احتياجاتهم الغذائية؛

(م) صعوبة تقبُّل الواقع الراهن للخدمات والبنى التحتية التي لا توفر لهم إلّا جزءاً من متطلباتهم؛

(ن) ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تَحِدُّ من قدرة السكان على العودة إلى الاستثمار الزراعي؛

(س) تراجُع مستويات تحقيق الأمن الغذائي بمكوّناته المختلفة والمرتبطة بالقدرة على الوصول والحصول على الغذاء بشكل مستدام وكافٍ، وتوفير حاجات الغذاء الآمن، مع ضمان تحقيق معايير الجودة. وقد تباينت هذه المستويات بين منطقة وأخرى بحسب قدرة وصول المنظمات والجمعيات الأهلية إلى السكان، ونوع وشكل التدخل. وقد كان الأثر إيجابيّاً أكثر في المجتمعات التي تم استهدافها بمنح ومشاريع إنتاجية مع دعم غذائي مقنن من خلال مبدأ العمل مقابل الغذاء وخاصة لمن عاد منهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

من برامج إعادة التأهيل - حمص 2020

شبكة ري حمص حماه - تلبيسة -2020

استخدام الطاقات المتجددة لتشغيل الآبار وخدمات الاتصالات - 2020

إعادة تأهيل الآبار الخاصة وزراعة الحدائق المنزلية – 2020

تأهيل الخدمات والبنى التحتية - الطريق إلى قطينة - 2020

خامساً- القطاع الزراعي في محافظة حمص ومنطقة الدراسة

ألف- الموقع والمساحة

تقع محافظة حمص جغرافيّاً وسط الجمهورية العربية السورية بين خطي عرض 34 جنوباً و35 شمالاً، وبين خطي طول 36 غرباً و35 شرقاً، وهي تبعُد عن الحدود الشمالية مع تركيا وعن الحدود الجنوبية مع الأردن نحو 250 كم، وتبعُد عن الحدود الشرقية مع العراق نحو 360 كم، وعن الساحل السوري مع البحر الأبيض المتوسط 82 كم، ولها حدود مباشرة مع العراق والأردن شرقاً، ولبنان غرباً، والأردن جنوباً، ولها حدود داخلية مع محافظات دير الزور والرقة وحماه وريف دمشق وطرطوس. وتمرُّ فيها شبكة طُرق وسكك حديد رئيسية تصل شمال البلاد بجنوبها، وشرقها بغربها، ولها منفذ حدودي رئيسي مع العراق وآخر مع لبنان لمرور المسافرين والبضائع التجارية.

تبلغ مساحة المحافظة 4.092 مليون هكتار، وهي أكبر المحافظات السورية مساحةً، وتشكل نحو 22 في المائة من مساحة الجمهورية العربية السورية، وهي تُقسَّم إلى سبع مناطق إدارية: حمص، تلدو، تلكلخ، الرستن، المخرم، القصير، تدمر. ويتبع لها 25 ناحية، و585 قرية وفقاً للجدول 3.

الجدول 3- المناطق الإدارية التابعة لمحافظة حمص

البيان	حمص	تلدو	تلكلخ	الرستن	المخرم	القصير	تدمر	العدد الإجمالي
عدد النواحي	10	3	4	2	2	2	2	25
عدد القرى	195	48	117	29	116	60	20	585

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الإدارة المحلية - محافظة حمص.

وتتوزع نسبة مساحة المناطق الإدارية في المحافظة على الشكل التالي (الشكل 2).

الشكل 2- نسبة مساحة المناطق الإدارية التابعة لمحافظة حمص

المنطقة	النسبة
حمص	%9.1
تلدو	%0.8
تلكلخ	%1
الرستن	%0.8
المخرم	%4
القصير	%1.4
تدمر والقريتين	%82.9
المحافظة	%100

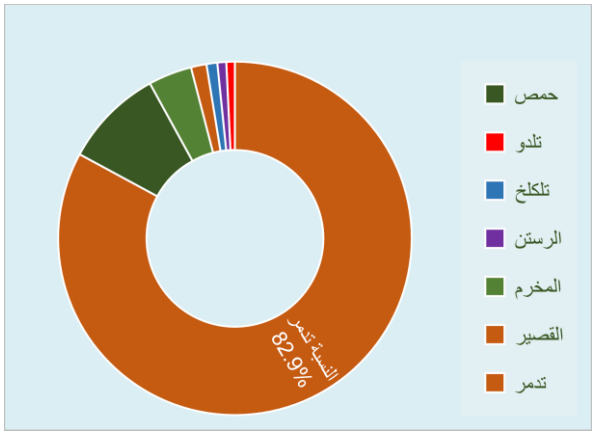

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية - مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي حمص.

بلغ عدد السكان المقيمين في محافظة حمص عام 2011 نحو 1.8 مليون نسمة[6]، يقيم 40 في المائة منهم في مركز مدينة حمص. وبحسب معدل نمو السكان، كان من المقدر أن يكون عدد سكان المحافظة عام 2019 نحو 2.2 مليون نسمة.

قدَّر المكتب المركزي للإحصاء عدد سكان محافظة حمص المقيمين فعلاً عام 2019 بنحو 1.3 مليون نسمة[7]، يقيم 60 في المائة منهم في مركز مدينة حمص، ويشكّل الذكور منهم 51.26 في المائة مقابل 48.74 في المائة للإناث. وبلغت نسبة سكان الحضر 53.5 في المائة مقابل 46.5 في المائة لسكان الريف. وتشير الاستقراءات الميدانية أنّه، ونتيجةً للنزاع المسلّح، فقد صارت نسبة الإناث 56 في المائة ونسبة الذكور 44 في المائة.

باء- المناخ

يتصف مناخ محافظة حمص بأنه مناخ متوسطي[8]. فعلى الرغم من أنها منطقة داخلية، إلّا أن موقعها تقابله مساحة مفتوحة في سلسلة جبال لبنان تجلب معها الرياح الشديدة والرطوبة وكميات جيدة من الأمطار تتميّز بها عن باقي المحافظات. يبلغ متوسط درجة الحرارة العليا 23.9 درجة مئوية ومتوسط درجة الحرارة الدنيا 11 درجة مئوية، كما يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في مركز مدينة حمص والرستن 397 ملم، وفي منطقة تلكلخ وتلدو 1039 ملم، وفي منطقة المخرم 266 ملم، وفي منطقة القصير 226 ملم، وفي تدمر 100 ملم، وتعتبر كميات الأمطار الهاطلة سنويّاً العامل المحدِّد لأنواع المحاصيل والأشجار المزروعة بَعليّاً في المحافظة. وتعتبر الأراضي الواقعة في الجهة الغربية من محافظة حمص ومناطق تلدو والرستن والقصير متجانسة مناخيّاً.

تنقسم محافظة حمص إلى خمس مناطق استقرار زراعي (الشكل 3)[9]، وهي التي تعتمد أساساً في إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية وتحديد الدورات الزراعية.

---

6 المكتب المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية السنوية 2011.

7 المكتب المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية السنوية 2019.

8 المناخ المتوسطي يتميّز بوجود أربعة فصول (فصل صيف حار يليه فصل خريف معتدل وثم شتاء بارد ثم فصل ربيع معتدل. ويمتد هطول الأمطار من نهاية شهر أيلول/سبتمبر وحتى نهاية شهر نيسان/أبريل من كل عام وتهطل الثلوج خلال فصل الشتاء)، وتبلغ درجات الحرارة والرطوبة ذروتها العليا في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس، وذروتها الدنيا في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبرير.

9 تم تقسيم القُطر إلى خمس مناطق استقرار زراعي من خلال الربط بين معدلات هطول الأمطار، وبين العوامل المناخية السائدة في المنطقة والفلورا النباتية الطبيعية فيها، والموارد الأرضية والمائية فيها، والتي تم من خلالها تحديد أنواع النباتات التي يمكن زراعتها ضمن حدودها بما يحقق استقراراً في إنتاجها السنوي ضمن الظروف البيئية والمناخية والموارد الطبيعية السائدة.

الشكل 3- مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة حمص

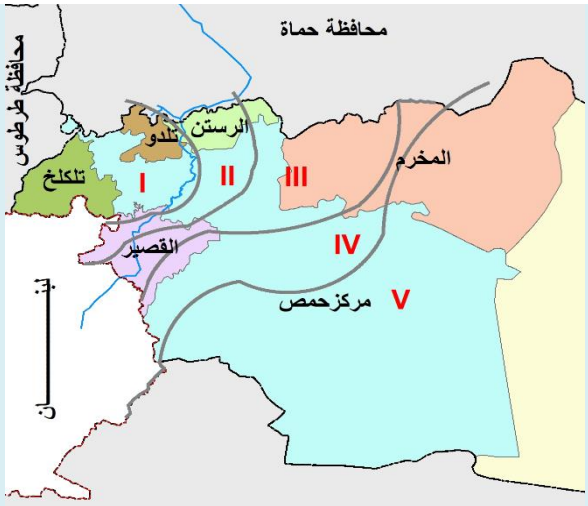

1- **منطقة الاستقرار الأولى:** وهي التي يزيد معدل الهطول المطري فيها عن 350 ملم/سنة ليتجاوز 1000 ملم/سنة في بعض المناطق. وتبلغ مساحتها في المحافظة 163000 هكتار وتشكل 4 في المائة من مساحة المحافظة.

2- **منطقة الاستقرار الثانية:** وهي التي يتراوح معدل الهطول المطري فيها 250-350 ملم/سنة وتبلغ مساحتها في المحافظة 113000 هكتار وتشكل 2.7 في المائة من مساحة المحافظة.

3- **منطقة الاستقرار الثالثة:** وهي التي يزيد معدل الهطول المطري فيها عن 250 ملم/سنة ولا يقل عنه وتبلغ مساحتها 114000 هكتار وتشكل 2.8 في المائة من مساحة المحافظة.

4- **منطقة الاستقرار الرابعة:** وهي التي يبلغ معدل الهطول المطري فيها 200-250 ملم/سنة ولا يقل عن 200 ملم في نصف السنوات المرصودة وهي لا تصلح إلا لزراعة الشعير أو المراعي الدائمة وتبلغ مساحتها 174000 هكتار وتشكل 4.3 في المائة من مساحة المحافظة.

5- **منطقة الاستقرار الخامسة:** وهي أراضي البادية والمخصصة كمراع طبيعية للأغنام ومساحتها 3.529 مليون هكتار وتشكل 86.2 في المائة من المساحة.

يتركز الاستثمار الزراعي النباتي وتربية الأبقار في مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية والثالثة وتعتبر هذه المناطق خزان الإنتاج الزراعي وتشكل 9.5 في المائة من مساحة المحافظة، علماً بأن 65.2 في المائة من مناطق الاستقرار هذه تقع في مناطق حمص، وتلدو، والرستن، والقصير. أما باقي المساحة فهي الأراضي الهامشية في منطقة الاستقرار الرابعة التي تُزرع بالشعير بعليّاً، بالإضافة إلى منطقة الاستقرار الخامسة (البادية). ويتركّز في هاتين المساحتين الاستثمار الحيواني من الأغنام والدواجن. والجدول 4 يفصّل بيانات الاستقرار الزراعي في حمص.

الجدول 4- مساحة الأراضي حسب مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة حمص (على مستوى المناطق)

المساحة: ألف هكتار

المنطقة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	مجموع
حمص	57.8	56.2	20.9	150.4	87.9	373.2
تلدو	32.5	0	0	0	0	32.5
تلكلخ	41.4	0	0	0	0	41.4
الرستن	22.5	9.5	0	0	0	32
المخرم	0	25.2	68.9	22.5	48.6	165.2
القصير	8.8	22.1	23.9	1.2	0	56
تدمر	0	0	0	0	3391.9	3391.9
مجموع	163	113	113.7	174.1	3528.4	4092.2

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

جيم- القطاع الزراعي في محافظة حمص

ميزان استعمالات الأراضي[10]

بلغت المساحات القابلة للزراعة عام 2019 نحو 343800 هكتار أي ما نسبته 8.4 في المائة من مساحة المحافظة، وجميعها أراضٍ مستثمَرة. أما المساحات المزروعة فعلاً فهي 287700 هكتار وتشكل نحو 7 في المائة من المساحة الكلية و83.7 في المائة من المساحة المستثمَرة. ويتم زراعة 40600 هكتار مرويّ من المساحة المزروعة بنسبة 14.1 في المائة فقط أما باقي المساحة المزروعة البالغة 250000 هكتار فتُزرع بعليّاً وتعتمد في إنتاجها على الأمطار.

تتوزع أراضي محافظة حمص بحسب ميزان استعمالات الأراضي لعام 2019 مقارنة مع عام 2010 (الجدول 5)[11].

الجدول 5- ميزان استعمالات الأراضي في محافظة حمص

وحدة المساحة: ألف هكتار

البيان	المساحة 2010	النسبة المئوية	المساحة 2019	النسبة المئوية	الفرق 2019-2010
أراضٍ قابلة للزراعة/مستثمَرة	349.097	8.5	343.790	8.4	-5.307
أراضٍ مزروعة	306.839	88	287.739	83.7	-19.100
أراضٍ مروية	55.947	18.2	40.613	14.1	-15334
أراضٍ بعليّة	250.892	81.8	247.126	85.9	-3.766
أراضٍ غير قابلة للزراعة	1000.884	24.5	1004.242	24.5	+3.358
أبنية ومرافق عامة	93.634	2.3	94.920	2.32	+1.286
أنهار وبحيرات	5.732	0.14	5.748	0.14	+0.016
أراضٍ صخرية ورملية	901.518	22.03	903.574	22.08	+2.056
مروج ومراع	2685.108	65.6	2686.973	65.66	+1.865
أراضٍ حراجية	57.112	1.4	57.196	1.4	+0.084
المجموع	4092.201	100	4092.201	100	0

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

10 المجموعة الإحصائية الزراعية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

11 تم تحديد عام 2010 كسنة مقارنة باعتبارها السنة التي سبقت حدوث النزاع وتم التخطيط خلالها لزراعة كافة المساحات القابلة للاستثمار الزراعي وكانت مستقرة إنتاجياً ولا يوجد فيها انحرافات جوهرية بين المخطط والمنفذ.

وبالمقارنة بين عامي 2010 و2019 يتضح أن المساحة المزروعة انخفضت بنحو 19000 هكتار، أي ما نسبته 6.2 في المائة من المساحات التي كانت تُزرع عام 2010.

لقد كانت التغيُّرات في المساحات المزروعة على مستوى المحافظة قليلة نسبة إلى التحديات التي واجهت القطاع الزراعي وحجم النزاع القائم في المحافظة، بحيث استمر الفلاحون بزراعة أراضيهم مع تعديل النُظُم الزراعية نحو تخفيض المساحات المرويّة بنسبة 45.5 في المائة، وذلك بعد توقف شبكات الري الحكومية عن العمل. ويلاحظ أن أدنى مساحة مزروعة كانت في عام 2014 وهو العام الذي شهد ذروة النزاع. والشكل 4 يُظهر تطوّر المساحة المزروعة في محافظة حمص بين عامي 2010 و2019.

الشكل 4- تطور المساحة المزروعة في محافظة حمص 2010-2019

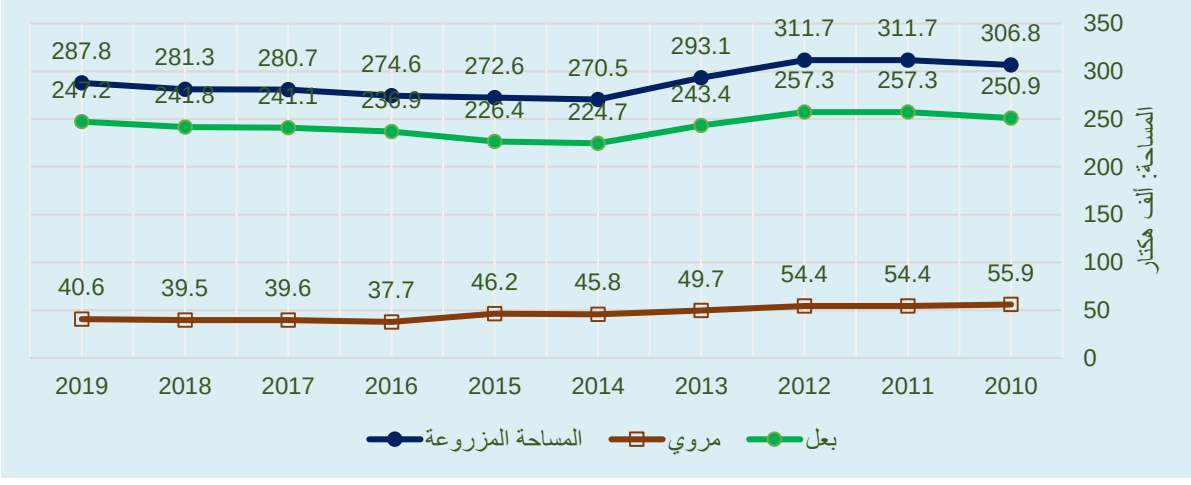

تقع معظم المساحات المزروعة في المنطقة الغربية من المحافظة، وتمتدّ من شمالها إلى جنوبها، وهي تقع في مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية والثالثة والرابعة، والتي تهطل فيها أمطار بنسبة لا تقل عن 200 ملم سنويّاً وتصل إلى ما يزيد عن 1100 ملم سنوياً في أعالي الجبال. وهي تتميز بوجود تربة زراعية تتدرج في خصوبتها من جيدة غرباً إلى ضعيفة في المناطق الشرقية، كما تتميّز بوجود موارد مائية سطحية وجوفية جيدة، إلا أن التغيُّرات المناخية وتكرار سنوات الجفاف أدى إلى تراجع الموارد المائية.

أما الأراضي غير القابلة للزراعة فقد بلغت نسبتها 24.5 في المائة، وهي مشغولة بالأبنية والمرافق والأنهار والبحيرات. وتشكل الأراضي الصخرية والرملية من الأراضي غير القابلة للزراعة 22 في المائة وهي التي يمكن استثمار جزءٍ منها بعد استصلاحها.

أما أراضي المروج والمراعي فتشكل نسبة 65.66 في المائة، وتُستخدم كمراعٍ للثروة الحيوانية من الأغنام والماعز، ويُزرع فيها النخيل وبعض المحاصيل الزراعيّة والخضار لتوفير حاجة السكان المحليين منها.

وتشكّل مساحة الأراضي الحراجية 1.4 في المائة من مساحة المحافظة وهي متدنية جداً بالنظر إلى حملات التحريج الكبيرة التي تم تنفيذها في المحافظة على مدار أربعين سنة مضت.

يتوزع الإنتاج الزراعي في المحافظة من المساحات المروية والبعليّة خلال الفترة 2010-2019 (الجدول 6).

الجدول 6- الإنتاج الزراعي في المساحات المزروعة في محافظة حمص 2010-2019

المساحة: ألف طن

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الإنتاج	711.1	889.8	849.9	666.4	442.3	441	523.2	493.9	504.6	611.5
مروي	588.7	482.7	567.8	382.9	274	263.9	220.4	251.6	223.8	268.8
بعليّ	122.4	407.1	282.1	283.5	168.3	177.1	302.8	242.3	280.8	342.7

يلاحظ أنّ الإنتاج كان متذبذباً بين سنة وأخرى (الشكل 5) وفقاً لمعدلات هطول الأمطار، ومدى توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي والموارد المائية اللازمة لري المساحات المزروعة. كما يلاحظ أنه في عام 2015 ورغم هطول أمطار جيدة إلا أن توزعها خلال الموسم الزراعي كان سيّئاً مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

الشكل 5- الإنتاج من المساحات المزروعة (مروي وبعليّ) في محافظة حمص 2010-2019

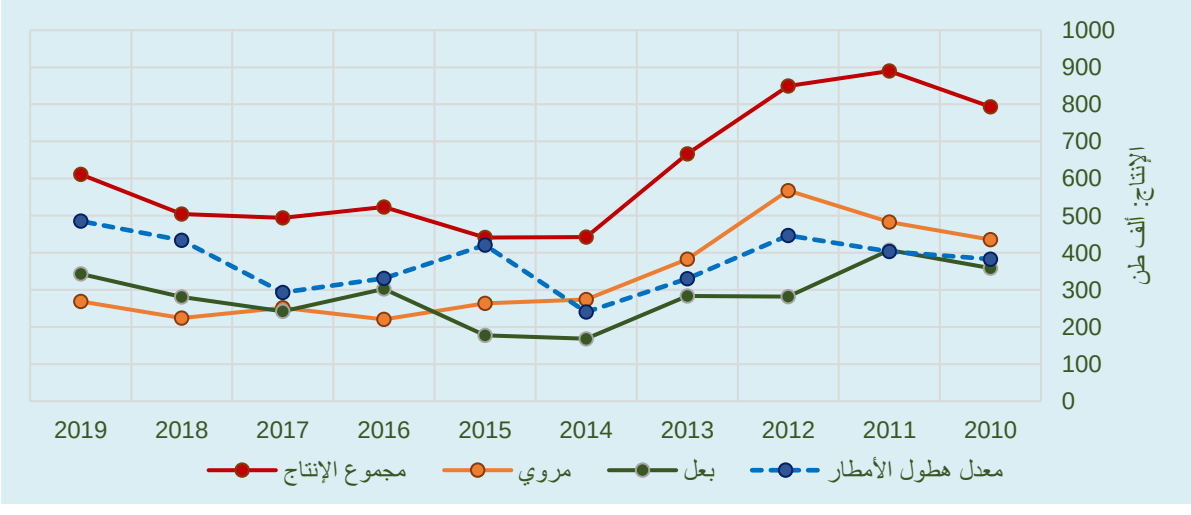

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

تتباين مقوّمات الزراعة بين منطقة وأخرى تبعاً للمعايير التالية:

(أ) النُظُم الزراعية: أي ما يرتبط بنوع التربة وخصوبتها والموارد المائية المخصصة للزراعة، حيث ترتفع نسب التكثيف الزراعي في المناطق التي تتوفر فيها تربة خصبة وموارد مائية مستدامة ومستقرة وبيئة زراعية ملائمة، وهي متوفرة عادة في مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية؛

(ب) حجم الحيازة الزراعية: يؤثر حجم الحيازات الزراعية على النُظُم الزراعية المتَّبعة. إنّ نسبة الحيازات الصغيرة عالية في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى وفي الأراضي المروية في كافة مناطق الاستقرار، وهي تُخصَّص لزراعة الخضار والمحاصيل ذات القيمة الاقتصادية العالية. أمّا الحيازات المتوسطة والكبيرة فهي السائدة في الزراعات البعليّة في كافة مناطق الاستقرار وتُخصَّص لزراعة القمح والشعير؛

(ج) العمالة الزراعية المستخدَمة في الزراعة: وترتبط بمستوى استخدام المكننة الزراعية. وهي في حدودها الدنيا في زراعة المحاصيل الشتوية من القمح والشعير والحمص والعدس البعل وغيرها من الزراعات التي تعتمد على المكننة الزراعية بشكل شبه كامل. أما زراعة الخضار والأشجار المثمرة فيعتمد استثمارها على المكننة وعلى استخدام العمالة الأسرية في الحيازات الصغيرة والمتوسطة مع استئجار عمالة موسمية في فترات العزيق والقطاف. أما استثمار الحيازات الكبيرة فتعتمد على العمالة المستأجرة الدائمة والموسمية لتوفير الخدمات للمزروعات؛

(د) الإنتاجية الزراعية: ترتفع الإنتاجية الزراعية والعائد الاقتصادي الصافي المحقَّق من استثمار الحيازة في الأراضي المروية وهي أعلى مما هي عليه في الأراضي البعليّة، وينعكس ذلك على حجم الدخل المحقَّق.

الرستن- قرى دير فول - الظاهرية - الجن -2020

تتوفّر في المحافظة المقومات اللازمة لتربية الثروة الحيوانية، وتتركز تربية الأبقار والماعز في المناطق الزراعية الواقعة في الجزء الغربي منها، وتتركز تربية الأغنام والجمال في البادية الواقعة في

الجزء الشرقي منها، إضافة إلى تربية الدواجن في منشآت خاصة، وتربية الدواجن المنزلية، وتربية النحل. الجدول 7 والجدول 8 يظهران تطور الأعمال المرتبطة بالثروة الحيوانيّة خلال الفترة 2010-2019.

الجدول 7- حجم الثروة الحيوانية في محافظة حمص 2010-2019

الوحدة: ألف رأس

النوع	2010	2019
أبقار	101.1	70.4
أغنام	1969.3	1550.4
ماعز	194.6	95.8
نحل	43.1	32.2
جمال	8.3	8.3

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

الجدول 8- إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة حمص 2010-2019

إنتاج اللحم والحليب والعسل: ألف طن، البيض: ألف بيضة

النوع	2010	2019
لحم أحمر	26.2	16.9
لحم أبيض	17.9	8.9
حليب	316.8	164.8
بيض	703.1	228.3
عسل	0.4	0.3

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

تربية النحل- تلبيسة- 2020

تربية الأسماك ضمن أحواض- كفرنان-الرستن- 2020

منشآت دواجن - القصير- 2020

تربية أبقار على هامش المزرعة - حمص -2020

تلبيسة - الرعي السرح للأغنام والماعز - 2020

دال- القطاع الزراعي في منطقة الدراسة خلال فترة النزاع

1- الموارد الأرضية وتحليل الإنتاج النباتي على مستوى مناطق الدراسة[12]

بلغت المساحة المزروعة في عام 2019 في منطقة الدراسة 192500 هكتار تشكل 66.9 في المائة من المساحة المزروعة في المحافظة. أما المساحات غير المزروعة في المنطقة فقد بلغت 28021 هكتار (الشكل 6)، وهي المساحة التي توقف الفلاحون عن زراعتها بسبب النزاع، علماً بأنه يوجد بعض المساحات التي استثمرها أشخاص من غير المالكين الأصليين لها ممّن استغلّوا فرصة غياب أصحابها عنها؛ وهذا الأمر يمكن أن يكون بؤرة نزاع على الأراضي عند عودة النازحين والمهجرين إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

12 المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - وزارة الزراعة – مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في حمص - 2019.

الشكل 6- المساحة الكلية والمستُمَرة والمزروعة في المناطق الإدارية في منطقة الدراسة 2019

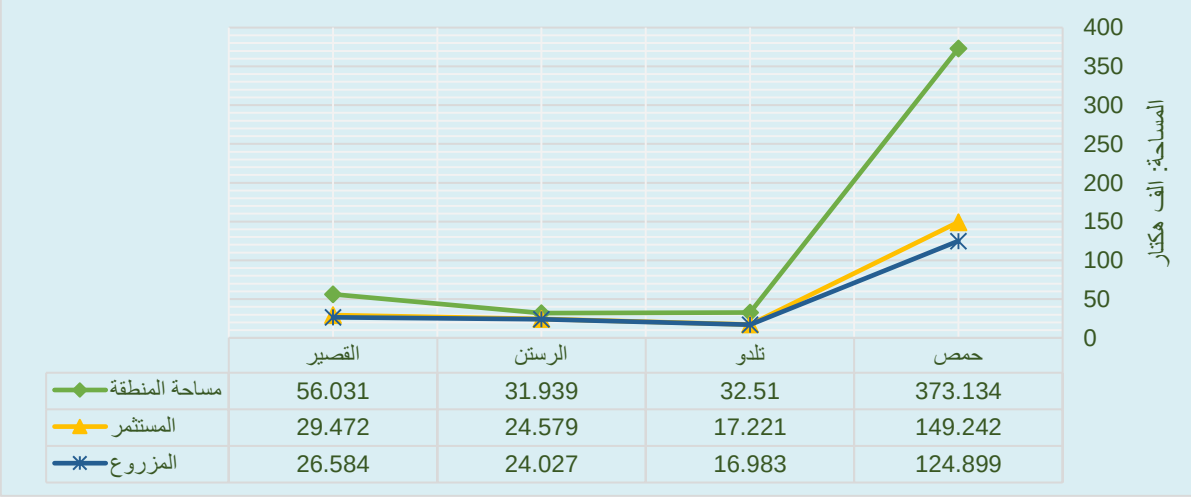

	القصير	الرستن	تلدو	حمص
مساحة المنطقة	56.031	31.939	32.51	373.134
المستثمر	29.472	24.579	17.221	149.242
المزروع	26.584	24.027	16.983	124.899

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

نتيجة النزاع وتوابعه (هجرة أو نزوح، عدم القدرة على الاستثمار لأسباب مادية أو أمنية أو نتيجة تخريب الأراضي والتي لا يمكن إعادة استثمارها إلا بعد إعادة استصلاحها، ترك الأراضي بدون استثمار والاتجاه نحو ممارسة مهن أخرى)، تراجعت المساحات المزروعة بالمحاصيل والخضار الشتوية والصيفية في المنطقة المستهدَفة في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2010 بنحو 12.2 في المائة، وقد سُجِّلَت أدنى النِّسَب في منطقة الرستن حيث بلغت 0.4- في المائة، وسُجِّلَ أعلاها في منطقة القصير حيث بلغت 39.5- في المائة. يظهر الشكل 7 تراجع المساحات المزروعة في المناطق المختلفة من حمص خلال فترة النزاع.

الشكل 7- المساحات المزروعة بالمحاصيل وبالخضار في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة

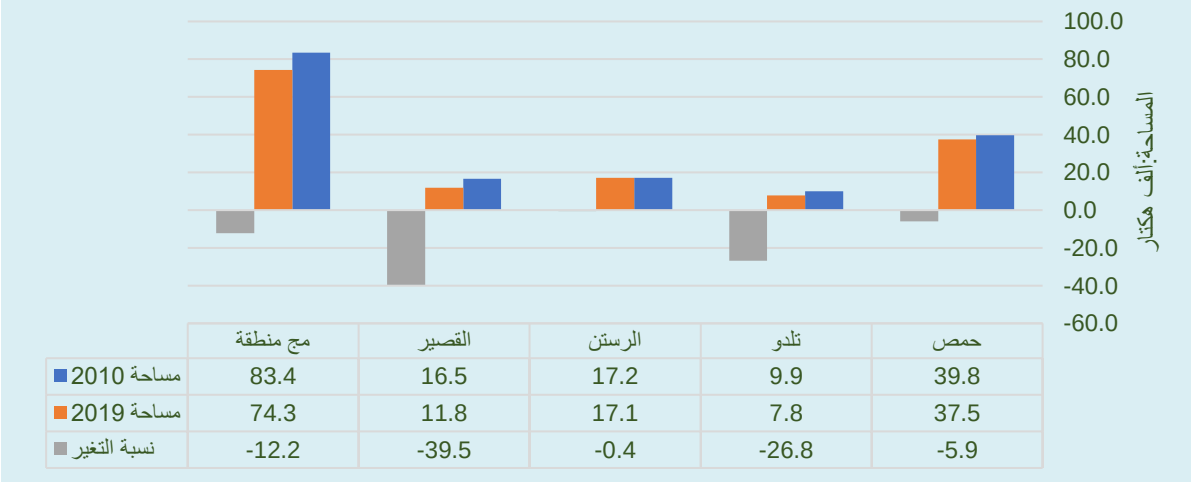

	مج منطقة	القصير	الرستن	تلدو	حمص
مساحة 2010	83.4	16.5	17.2	9.9	39.8
مساحة 2019	74.3	11.8	17.1	7.8	37.5
نسبة التغير	-12.2	-39.5	-0.4	-26.8	-5.9

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

وبالنتيجة، فإنّ تراجع المساحات المزروعة انعكسَ سلباً على نسب إنتاج المنطقة ككلّ بحيث وصل إلى 13- في المائة. فقد تراجع الإنتاج في منطقة الرستن حتّى بلغ 21.8- في المائة، ووصل في منطقة القصير إلى 88.7- في المائة. ولكن، يُلاحظ أنّ إنتاج منطقتي حمص قد ازداد بنسبة 21.6 في المائة، وكذلك الأمر في تلدو بنسبة 29.8 في المائة، وذلك بسبب التوسُّع بزراعة المحاصيل الشتوية وملاءمة الظروف الجوية وهطول كميات كافية من الأمطار في عام 2019، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع المردود المحقَّق وخاصة من المساحات المزروعة بعليّاً (الشكل 8).

الشكل 8- إنتاج المحاصيل والخضار المزروعة في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة

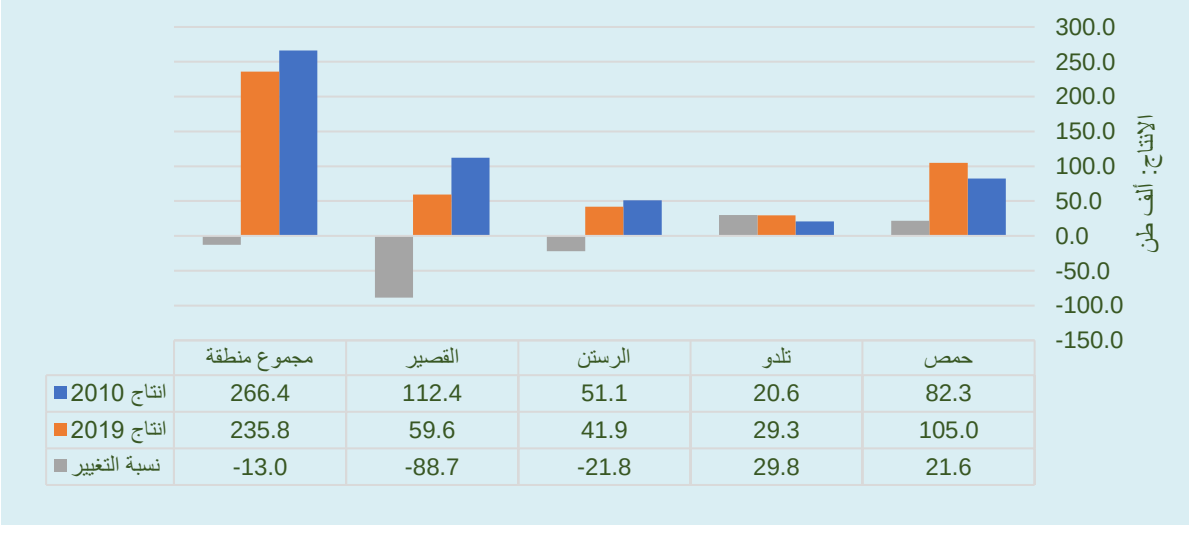

	مجموع منطقة	القصير	الرستن	تلدو	حمص
انتاج 2010	266.4	112.4	51.1	20.6	82.3
انتاج 2019	235.8	59.6	41.9	29.3	105.0
نسبة التغيير	-13.0	-88.7	-21.8	29.8	21.6

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

ولكنّ عدم وجود تغيُّرات جوهرية في المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة (الشكل 9) لا يعكس الواقع الراهن لها، وذلك لأنّ معظم الأراضي المشجَّرة في المنطقة تعرضت لأضرار مختلفة. فمنها ما تعرَّض إلى التحطيب أو القطع الجائر لاستخدام أخشابها بالتدفئة على المستوى الأُسري أو لبيعها. كما أن الأشجار المثمرة المتبقية تراجعت حيويتها ودخل ما لا يقل عن 30 في المائة منها في مرحلة الهرم المبكر نتيجة عدم تمكن الفلاحين من تقديم الخدمات الزراعية لها خلال سنوات النزاع، وتركزت الأضرار على الأشجار الحساسة للخدمات كاللوزيات ثم التفاحيات، كما أن الزيادة في المساحات المزروعة في منطقة القصير هي في الحقيقة تجاوزات على حساب الأراضي الخصبة المخصصة لزراعة المحاصيل الحقلية، وقد تكون في بعض الأحيان وسيلة لتثبيت الملكية الزراعية وخاصة في الأراضي المملوكة بالإرث وذلك من دون استكمال التسجيل العقاري لها.

الشكل 9- مساحة الأشجار المثمرة المزروعة في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة

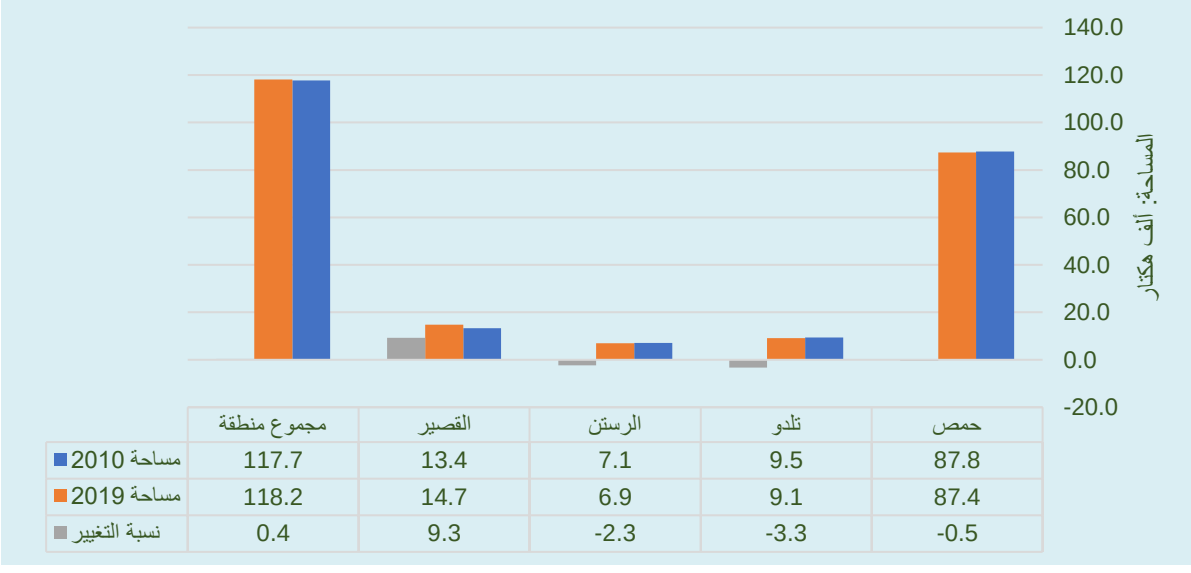

	مجموع منطقة	القصير	الرستن	تلدو	حمص
مساحة 2010	117.7	13.4	7.1	9.5	87.8
مساحة 2019	118.2	14.7	6.9	9.1	87.4
نسبة التغيير	0.4	9.3	-2.3	-3.3	-0.5

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى انعدام القدرة على تقديم الخدمات الزراعية للأشجار المثمرة إلى تراجع الإنتاج الزراعي من الأشجار المثمرة بين عامي 2010 و2019 بنحو 37- في المائة، وكانت أعلى نسبة تراجُع في منطقة القصير حيث بلغت 48.6- في المائة، وكان أدناها في منطقة الرستن بنسبة 4.4- في المائة (الشكل 10).

الشكل 10- إنتاج الأشجار المثمرة المزروعة في الفترة 2010-2019 في منطقة الدراسة

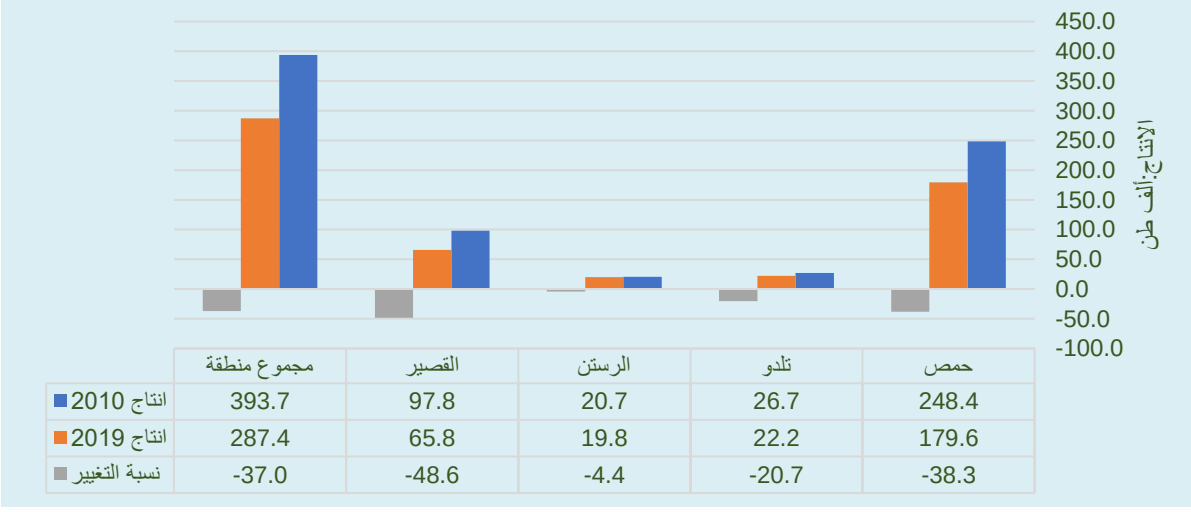

	مجموع منطقة	القصير	الرستن	تلدو	حمص
انتاج 2010	393.7	97.8	20.7	26.7	248.4
انتاج 2019	287.4	65.8	19.8	22.2	179.6
نسبة التغيير	-37.0	-48.6	-4.4	-20.7	-38.3

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

2- الموارد المائية

يرتبط القطاع الزراعي في المنطقة المستهدَفة ارتباطاً وثيقاً بقطاع الموارد المائية، وذلك لاستخدامه نحو 85 في المائة من إجمالي الموارد المائية المتاحة للاستثمار. وتبلغ المساحة المروية في المنطقة 27000 هكتار تشكل 14 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة بشكل مرويّ أو بعليّ. وتعتمد 41.7 في المائة من المساحات المزروعة بشكل مرويّ على مصادر المياه السطحية المخصصة للري الزراعي من نهر العاصي والينابيع الواقعة في زمامه[13]، بالإضافة إلى الاستفادة من بحيرة قطينة وشبكات الري الحكومية على السدود المُقامَة عليه والتي يفصّل الجدول 9 طاقتها التخزينية.

الجدول 9- السدود الموجودة في محافظة حمص وطاقتها التخزينية

اسم السدّ	الطاقة التخزينية (مليون متر^3)	الموقع
قطينة	200	قطينة
تل حوش	52	تلكلخ
المزينة	19.2	تلكلخ
تلدو	15.144	تلدو

المصدر: دراسة الاحتياجات المائية للخطة الإنتاجية الزراعية - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية.

كما تعتمد 58.3 في المائة من المساحة المزروعة بشكل مرويّ على استثمار المياه الجوفية من الآبار المحفورة في أراضي الفلاحين[14]، حيث كانت المنطقة المستهدَفة تضمّ عام 2010 ما مجموعه 29168 بئر. ثمّ ارتفع عدد الآبار المحفورة حتى عام 2019 إلى 38965 بئر بزيادة قدرها 9797 بئر.

وتواجه الموارد المائية في المنطقة تحديّاً رئيسيّاً يتمثّل في حالة العجز المائي، إضافة إلى تدهور نوعية المياه نتيجة تحويل الصرف الصحي للسكان والصرف الصناعي إلى مجرى نهر العاصي، ونتيجة الاستخدام غير المرشّد للأسمدة والمبيدات. ويُضاف إلى ذلك كلّه عدم كفاءة شبكات الري التي لا تتجاوز قدرتها 55 في المائة وإلى عدم كفاءة استخدامها أيضاً على مستوى الحقل.

13 يبلغ طول نهر العاصي 487 كم منها 40 كم في الأراضي اللبنانية و79 كم في تركيا. وتعتبر بحيرة قطينة من أكبر المسطحات المائية الطبيعية على نهر العاصي وتقع ضمن منطقة حمص.

14 ثمّة آبار مرخصة وآبار غير مرخصة.

محركات الري - القصير -2020

بحيرة قطينة - تلوث الموارد المائية – 2020

تتوزع المساحات المروية بحسب المصادر المائية على مستوى المناطق الإدارية المستهدَفة (الشكل 11)، وذلك وفق الموازنة المائية التي تضعها وزارة الموارد المائية والتي يتم من خلالها تحديد الموارد المائية المخصَّصة للزراعة بحسب معدلات الهطول المطرية والمتجدّد المائي السنوي كما يلي.

الشكل 11- توزّع المساحة المزروعة المروية على المصادر المائية في منطقة الدراسة 2019

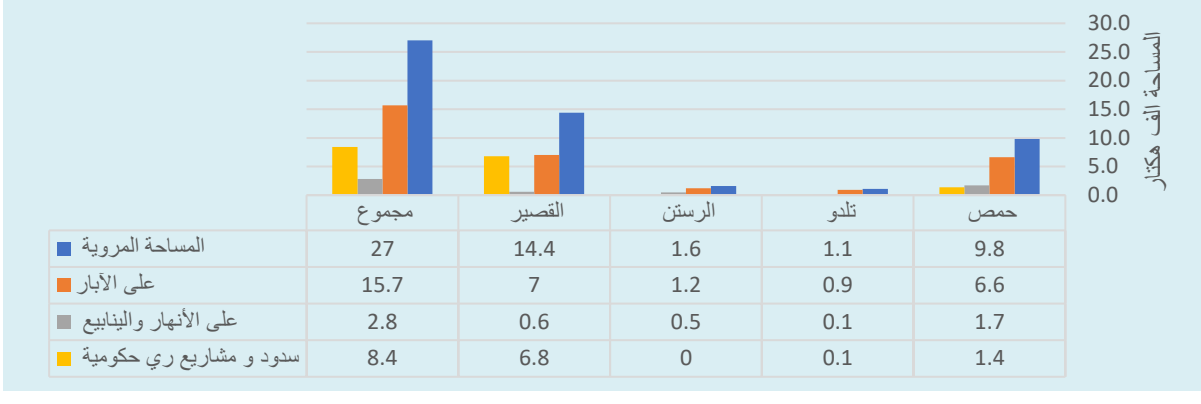

	مجموع	القصير	الرستن	تلدو	حمص
المساحة المروية	27	14.4	1.6	1.1	9.8
على الآبار	15.7	7	1.2	0.9	6.6
على الأنهار والينابيع	2.8	0.6	0.5	0.1	1.7
سدود و مشاريع ري حكومية	8.4	6.8	0	0.1	1.4

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

استخدام طرق الري الحديث في ري المزروعات - حمص – 2020

يتم التخطيط لتطبيق دورات زراعية مختلفة: دورة ثنائية للزراعة البعليّة تتعاقب فيها المحاصيل (النجيلية، البقولية) وذلك للحفاظ على خصوبة التربة؛ ودورة ثلاثيّة للزراعات المروية بمياه الآبار والمياه السطحية والأنهار بنسب تكثيف 114-125 في المائة، وبمياه الأنهار بالضخ بنسب تكثيف 144 في المائة كما هو موضح في الجدول 10.

الجدول 10- الدورات الزراعية للأراضي المروية بحسب المصادر المائية والموارد المخصصة للزراعة في موسم زراعي طبيعي[15]

الوحدة: في المائة

المصدر المائي	قمح	شعير	فول وبازلاء وفاصولياء	خضار شتوية	شمندر	بيقية وكرسنه	يانسون	ثوم وبصل	بطاطا	بطيخ وقرع	خضار صيفية
أعالي العاصي	57.2	2.7	8.2	5.5	3.4	0	0	2.7	25.9	0.8	10.1
آبار	60.4	5.2	5.4	7	2.8	0.2	1.9	3.5	19.9	1.9	17.4
أنهار بالراحة	46	0.5	8.2	5.7	11.9	0.4	10.2	6.6	15.9	6.1	12.5
أنهار بالضخ	44.8	0.4	11.9	8.3	4.3	0.6	13.2	2.2	22.6	9.8	20.3

المصدر: الاحتياجات المائية للخطة الزراعية - هيئة البحوث العلمية الزراعية.

تتأثّر تكاليف الإنتاج الزراعي بحسب مصادر الري المستخدَمة لزراعة المساحات المروية، حيث يتم تزويد الأراضي المروية من شبكات الري الحكومية بالمياه لقاء تقاضي رسوم تشغيل تبلغ 3700 ليرة سوريّة لكلّ هكتار. أما الأراضي المروية من الآبار فهي تحتاج إلى محركات تعمل على المازوت أو الكهرباء لضخ المياه بحيث تتضاعف تكاليف الري أكثر من 20 ضعفاً عن تكاليف الري من شبكات الري الحكومية. لذلك نجد أن منطقتي حمص وتلدو تعتمدان على زراعة المحاصيل الشتوية بنسبة أكبر من المحاصيل الصيفية وذلك لتخفيض تكاليف الري، إذ تبلغ المساحات المروية من الآبار في منطقتي حمص وتلدو 61.8 في المائة و81.2 في المائة على التوالي. أما منطقة القصير فهي تعتمد على الزراعات الشتوية والصيفية والتكثيفية على مدار العام لاعتماد 47.4 في المائة من المساحة المروية على الري من السدود وشبكات الري الحكومية. أما في منطقة الرستن فتعتمد على زراعة الخضار والمحاصيل الشتوية حالياً لتوقُّف شبكة ري حمص-حماه عن الاستثمار.

3- الثروة الحيوانية

تمثّل الثروة الحيوانية أهمية بالغة للأسر الزراعية في منطقة الدراسة وذلك لوفرة المراعي والمخلفات الزراعية. وقد تراجع حجم هذه الثروة (الشكل 12) خلال فترة النزاع بشكل كبير نتيجة

15 المجموعة الإحصائية الزراعية - مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي.

اضطرار المربين إلى بيع الحيوانات إلى التجار والبدو قبل النزوح، والذين قاموا بترحيلها إلى مناطق آمنة والتصرُّف بها ضمن السوق.

الشكل 12- حجم الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة 2010-2019

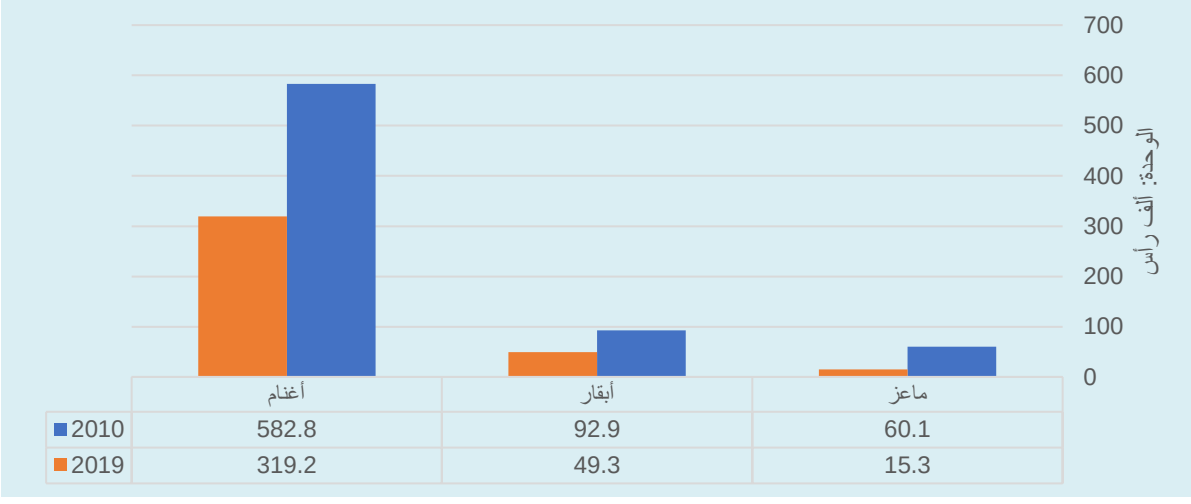

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

وفي المحافظة 2341 مدجنة مرخصة وغير مرخصة، منها 915 مدجنة في منطقة الدراسة (290 في منطقة حمص، 250 في تلدو، 57 في الرستن، 318 في القصير). كما يتوفر في المحافظة دواجن منزلية يتم تربيتها ضمن المنازل الريفية، وهي تُقدّر بـ 6400 طير حبش، 2800 طير وز وبط، 100000 طير حمام، 15000 أرنب. ومن الملاحظ أن 40-50 في المائة من هذه الدواجن تربى في منطقة القصير.

في الجدول 11، يظهر حجم الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة والمحافظة ككلّ.

الجدول 11- إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة حمص ومنطقة الدراسة 2019

الإنتاج: طن

المنطقة	حمص - قرى الدراسة	تلدو	الرستن	القصير	المجموع	المحافظة
حليب	11297.29	15663.91	12540	12793.43	52294.63	160496.8
نسبة مئوية	21.6	30	24	24.5	100	32.6
اللحم	1183.15	931.31	1241.85	778.87	4135.18	18495.41
نسبة مئوية	28.6	22.5	30	18..8	100	22.4

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

وتعتبر المنطقة ذات ميزة نسبية في تربية المواشي من الأغنام والماعز والأبقار ومن الدواجن والنحل والدواجن القروية، ويمكن أن تحقق تكاملاً مقبولاً مع الإنتاج النباتي عند تنظيم إنتاج الأعلاف ومعالجة مشاكل تسويق منتجات الثروة الحيوانية.

تربية الأغنام - بدو رحل - تسنين - 2020

تربية دواجن قروية - القصير – 2020

المؤسسة العامة للدواجن - منشأة حمص - منطقة المختارية - 2020

تتوفّر تربية الأبقار لدى عدد محدود من المربّين، ومعظم الحيازات لا تعدو 1-3 رأس بقر. ويمتلك عدد محدود من المربين حظائر للأبقار يتم فيها تربية 10-20 رأس بقر وإدارة عمليات تسمين العجول. يعتمد المربّون في توفير الأعلاف على المقنن العلفي الذي توفره المؤسسة العامة للأعلاف بأسعار مدعومة للمربين وهو ما يمكن أن يغطّي 50 في المائة من حاجة القطيع، في حين يتمّ توفير الباقي من الأسواق المحلية وفق الأسعار الرائجة.

أما تربية الأغنام فهي محصورة بالبدو الذين يقيمون في مساكن ثابتة على أطراف حدود الأراضي الزراعية لقرى المنطقة ويعملون على تربية الأغنام ويعتمدون على التربية والرعي في الحقول المجاورة من خلال ضمان بقايا الحصاد. كما يتم شراء الأعلاف اللازمة لتغذية القطيع من السوق المحلية ومن المؤسسة العامة للأعلاف التي توفر 10-15 في المائة من حاجة القطيع بأسعار مدعومة.

تربية الأغنام - بدو رحل - أم شرشوح - 2020

مساكن بدو رحل - أم شرشوح – 2020

يهتم المربّون في منطقة القصير بتربية الدواجن التي تراجعت خلال فترة النزاع بشكلٍ كبير نتيجة تضرر بعض منشآت التربية، وعدم قدرة المربّين على الاستمرار بالإنتاج بسبب صعوبة الوصول إلى مكان وجود دواجنهم، وعدم تمكنهم من توفير مستلزمات الإنتاج من الأعلاف، وعدم قدرتهم على تسويق الإنتاج إلى الأسواق المركزية. كما تراجعت التربية بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الأعلاف بالتوازي مع تراجع قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية باعتبار أن كافة الأعلاف اللازمة للتربية مستورَدة.

قُدِّرَ إنتاج محافظة حمص من الأسماك في عام 2010 بنحو 425 طناً، وتتركز أهم موارد الإنتاج في بحيرتي الرستن وقطينة و50 مزرعة أخرى للأسماك، أهمها تقع في بلدة ربلة التي تشتهر بإنتاج أسماك الترويت، يليها مناطق نهرَي العاصي والكبير الجنوبي، ثم سدود المنطقة الغربية. وخلال الأزمة تراجع إنتاج هذه المرافق إلى 78 طناً فقط.

4- أنماط الحيازة الزراعية

يُعتبر حجم الحيازة عاملاً مهمّاً في تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المردود المحقق من استثمار الحيازة، ويُقدَّر عدد الحائزين في محافظة حمص بنحو 50375 حائز. ويتم استثمار 95 في المائة من الحيازات من قِبل أصحابها، في حين يُستثمر نحو 5 في المائة منها بالمشاركة مع آخرين لقاء حصول صاحب الحيازة على ثلث الإنتاج. يُبرز الجدول 12 توزُّع نسبة أصحاب الحيازات بحسب حجم الحيازة لعام 2019[16] مقارنة مع عام 1994 (تاريخ آخر مسح لحجم الحيازة الزراعية من المكتب المركزي للإحصاء).

16 المركز الوطني للسياسات- الفاو- تقييم الموسم الزراعي 2016-2017.

الجدول 12- تطور عدد الحائزين للأراضي الزراعية حسب حجم الحيازة 1994-2019

البيان	عدد الحائزين	حتى 1 هكتار (نسبة مئوية)	2-1 هكتار (نسبة مئوية)	4-2 هكتار (نسبة مئوية)	أكبر من 4 هكتار (نسبة مئوية)	وسطي الحيازة (هكتار)
تعداد 1994	50370	34	22	11	33	8.4
رصد ميداني الرستن 2019	لا يوجد إحصاء	50	30	10	10	11.2

المصدر: دراسة الحيازات الزراعية - المكتب المركزي للإحصاء.

تسود في منطقة الدراسة الحيازات الصغيرة والمتوسطة، مما يعطيها خصوصية في آليات الاستثمار والتطوير.

النُظُم الزراعية المروية والبعليّة - منطقة تلدو - 2020

النُظُم الزراعية المروية والبعلية - منطقة الرستن- 2020

5- المشاكل الرئيسية التي تحد من تطور الاستثمار الزراعي واستقرار السكان في منطقة الدراسة

يبين الشكل 13 المشاكل الرئيسية التي تحد من تطور الاستثمار الزراعي واستقرار السكان في المنطقة.

الشكل 13- المشاكل التي تحد من الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة

هاء- أثر النزاع على القطاع الزراعي في منطقة الدراسة

1- على الموارد الأرضية والزراعات القائمة

(أ) تضرَّر 1 في المائة من الأراضي الزراعية المستثمَرة (3400 هكتار) نتيجة:

(1) مرور الآليات العسكرية الثقيلة في الأراضي الزراعية وما تسببه من تخريب للتركيب الميكانيكي للتربة والذي له انعكاسات سلبية على تحقيق الإنتاجية الزراعية من استثمارها؛

(2) وجود التحصينات العسكرية والخنادق والمنشآت غير الثابتة.

(ب) تراجع المساحات المزروعة في منطقة الدراسة لعام 2019 عن المساحات المزروعة عام 2010 بنحو 6605 هكتارات، وتالياً، تراجُع الإنتاج النباتي بمساحة 110000 هكتار خلال الفترة نفسها (الجدول 13)؛

(ج) تراجُع الربح الصافي من المساحات المزروعة بالمحاصيل والخضار الشتوية والصيفية بنسبة 35 في المائة بعد توقف مشاريع الري الحكومية عن العمل والاضطرار إلى التحول من زراعتها بشكل مروي إلى زراعتها بعليّاً.

الجدول 13- الأثر المباشر للنزاع على تراجع المساحات المزروعة 2010-2019

السنة	المساحة (ألف هكتار)			الإنتاج الزراعي (ألف طن)
	مروي	بعليّ	مجموع	
2010	39.577	159.520	199.097	633.1
2019	26.958	165534	192.492	523.2
الفرق	-12.619	+6.014	-6.605	-109.9

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

2- على الموارد المائية

(أ) خروج شبكة ري حمص-حماه وشبكة ري أعالي العاصي من الخدمة نتيجة:

(1) تخريب شبكات الري الحكومية فيها؛

(2) عدم تمكن وزارة الموارد المائية من القيام بعمليات الصيانة والإصلاح لعدم توفر الموارد المالية الكافية. وقد باشرت الوزارة في شهر أيار/مايو من عام 2020 بتنظيف قنوات الري وصيانة قنوات الري وبوابات توزيع المياه فيها.

(ب) ردم 50 في المائة من الآبار البالغ عددها 38965 بئر، إمّا نتيجة الأعمال الحربية أو لأسباب كيدية، بالإضافة إلى سرقة معظم المضخات والمعدات والتجهيزات الخاصة بها وشبكات الري الحقلي؛

(ج) تراجُع نوعية مياه نهر العاصي نتيجة تلوثها بمياه الصرف الصحي والصرف الصناعي بعد توقف محطة معالجة الصرف الصحي عن العمل منذ بداية الأزمة[17]؛

(د) هدر في الموارد المائية الجوفية والسطحية المستثمرة نتيجة:

(1) ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات الري منذ فترة ما قبل الأزمة، وزيادتها نتيجة الأضرار على قنوات الري الرئيسية فيها؛

(2) استغلال بعض السكّان لظروف الأزمة وقيامهم بحفر آبار جديدة مخالفة؛

17 تقرير تتبُّع الموارد المائية - المقدم لاجتماع اللجنة الوزارية - الإدارة المحلية في حمص - 2020.

(3) ارتفاع نسبة الفاقد في استعمال المياه وكذلك تأثر إنتاجية المياه بعد اضطرار الفلاحين إلى العودة إلى الأساليب التقليدية لري أراضيهم، وعدم تمكنهم من استخدام الري الحديث بعد تضرّر الآبار والشبكات والمضخات؛

(4) زيادة عدد الآبار المحفورة بالرغم من وجود عجز مائي في الحوض، وقد ازداد عدد الآبار المحفورة من 29168 بئر عام 2010 إلى 38965 بئر عام 2019؛

(5) عدم توفر مادة المازوت اللازمة لتشغيل محركات الآبار ومحركات الضخ في كلّ الأوقات واحتكارها وارتفاع أسعارها في السوق غير النظامية وانعكاس أثرها السلبيّ ارتفاعاً في تكاليف الري.

قنوات مشاريع ري حكومية – 2020

3- <u>على الثروة الحيوانية</u>

(أ) تراجُع عدد قطيع الثروة الحيوانية بنسب كبيرة، بلغت 50 في المائة من الأبقار (تم إعادة ترميم 7 في المائة منه خلال الفترة 2018-2020)، و40 في المائة من الأغنام (تم إعادة 12 في المائة من القطيع الذي تم ترحيله خلال فترة النزاع مع البدو إلى أماكن آمنة)، بالإضافة إلى تضرُّر 50 في المائة من منشآت الدواجن وتوقُّف التربية في معظمها (عاد 15 في المائة منها إلى التربية خلال الفترة 2018-2020)، وتضرَّر 70 في المائة من منشآت تربية النحل و40 في المائة من الخلايا الخشبية اللازمة

لتربية النحل (تم إعادة تأهيل 30 في المائة منها خلال الفترة 2018-2020)، وتضرَّر 55 في المائة من الدواجن القروية[18]؛

(ب) خروج ورشات تصنيع الأعلاف الخاصة (16 ورشة) ومراكز المؤسسة العامة للأعلاف في المنطقة (مركزَين) عن العمل؛

(ج) صعوبة التربية وعدم توفر الموارد المالية لدى المربين بعد أن ارتفعت أسعار الأعلاف بنسب تتراوح بين 200 و500 في المائة، فقد ارتفعت أسعار الأعلاف (من نوع "جاهز حلوب") خلال فترة 2010-2019 من 15000 ليرة سوريّة للطن الواحد إلى 220000 ليرة سوريّة، كما ارتفعت أسعار النخالة من 9000 ليرة سوريّة للطنّ إلى 125000 ليرة سوريّة؛

(د) أدى تراجُع المساحات المزروعة بالمحاصيل وبالخضار إلى تراجُع كمية المخلفات الزراعية التي كانت توفر 50 في المائة من حاجة القطيع من الأعلاف الخضراء والجافة؛

(هـ) التصدير العشوائي للقطعان من المناطق التي لا تقع تحت سيطرة الحكومة والتهريب إلى لبنان والأردن وتركيا والعراق؛

(و) قيام بعض المربين ببيع جزء من قطيعهم للتجار ليتمكنوا من توفير الموارد المالية اللازمة لتوفير الأعلاف لباقي القطيع؛

(ز) تعرُّض بعض القطعان إلى السطو والسرقة والقتل من قِبل اللصوص أو لأسباب كيدية وانتقامية؛

(ح) تدمير بعض حظائر التربية للحيوانات ومنشآت المداجن، وتدمير مستودعات الأعلاف ومراكز تصنيعها؛

تربية الأغنام - البدو الرحل - 2020

البدو - تحسن أحوالهم بعد شراء القطيع من السكان قبل النزوح - 2020

18 الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2019-2020، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

(ط) تراجُع مستويات الصحة الحيوانية وظهور بعض إصابات الحمى القلاعية والجدري، وذلك بسبب عدم تمكُّن الأطباء البيطريين من الوصول إلى القطعان في مناطق النزاع؛

(ي) صعوبة تأمين مستلزمات التربية من الأعلاف والأدوية البيطرية وارتفاع أسعارها وأسعار أجور النقل؛

(ك) ارتفاع نسبة الفاقد من الحليب الطازج نتيجة صعوبة تسويقه من قِبل المربين بسبب صعوبة النقل والتنقُّل بين الريف والمدينة، وعدم وجود بدائل لتسويق الحليب إلا من خلال تُجّار جَمْع الحليب، وعدم تمكُّن المربين من تصنيعه لعدم توفر الوسائل المساهِمة في تصنيعه أو تخزينه؛

(ل) وبعد انتهاء النزاع وعودة بعض الفلاحين إلى أماكن إقامتهم، لم يتمكن معظمهم من إعادة شراء القطعان التي كانوا يملكونها لتربيتها من جديد، وذلك لارتفاع أسعارها. ويُظهر الجدول 14 تطوّر أسعار رؤوس الثروة الحيوانيّة في فترة 2010-2020.

الجدول 14- تطور أسعار الثروة الحيوانية 2010-2020

الوحدة: ألف ليرة سوريّة

العام	أبقار حية (رأس)	أغنام حية (رأس)	خلية نحل مع نحل
2010	300-200	9-7	50
2019	4000-2000	300-250	150

المصدر: تقارير تتبُّع مديرية الإنتاج الحيواني – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

منشآت مداجن مدمَّرة -القصير- 2020

تضرُّر حظائر تربية الثروة الحيوانية - 2020

تربية الأبقار ضمن المنشآت السكنية – مهجر - 2020

4- <u>على تكاليف الإنتاج النباتي</u>

(أ) ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بحوالي 10 إلى 20 ضعفاً، بالتوازي مع ارتفاع أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار وزيادة الهوامش الربحية نتيجة المتاجرة والاحتكار[19]؛

(ب) عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالكميات والمواعيد والمواصفات المناسبة (الأسمدة، البذار، المبيدات، العبوات، مادة المازوت، الأعلاف، قِطع تبديل الجرارات والحصادات)؛

(ج) تراجُع المردود المحقَّق من الاستثمار الزراعي نتيجة الصعوبات المتعلقة بتأمين المستلزمات وتقديم الخدمات الزراعية للمساحات المزروعة؛

(د) تراجُع عدد الجرارات العاملة في المنطقة وعدم قدرة ما تبقى منها على تلبية الطلب عليها. وقد تراجعت أعداد هذه الآلات نتيجة اضطرار بعض الفلاحين إلى بيعها، أو لتعرُّض بعضها للسرقة أو الإتلاف، أو بسبب عدم تقديم الصيانة لما تبقى منها؛

(هـ) بمقارنة الأسعار الرائجة بين عامي 2010 و2020، يظهر أنّ أُجور الفلاحة قد ارتفعت 7 أضعاف (ارتفعت أُجور فلاحة الهكتار من 3000 ليرة سورية عام 2010 إلى 25000 ليرة سورية عام 2019). وارتفعت كذلك أُجور العمالة الزراعية 6-10 أضعاف (ارتفعت أُجرة ساعة العمل من 30 ليرة سورية عام 2010 إلى 200 ليرة سورية لأعمال التنظيف والتعشيب، وإلى 400-500 ليرة سورية للأعمال المجهدة في عام 2019)، وارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج 14 في المائة (ارتفاع قيمة الأسمدة الأساسية

19 نتائج حلقات الحوار والجولات الميدانية في منطقة الدراسة - وتقاطعها مع أسعار مستلزمات الإنتاج الصادرة بنشرات التسعير الدورية من وزارات التجارة الخارجية والداخلية ووزارة الزراعة 2011-2019.

من 12000 ليرة سورية للطن عام 2010 إلى 175000 ليرة سورية عام 2019، وارتفاع سعر ليتر المازوت الزراعي من 15 ليرة سورية عام 2010 إلى 185 ليرة سورية عام 2020)[20].

جرارات زراعية قديمة - القصير - 2020

حصادات تقليدية - الرستن - 2020

5- على الأشجار المثمرة

(أ) أدّت الأعمال العسكرية والتعدّيات على الأشجار المثمرة بالقطع الجائر أو التحطيب إلى تراجُع المساحات المزروعة بها في مناطق حمص وتلدو والرستن (بلغ التراجُع نسبة 0.5- في المائة، - 3.3 في المائة، 2.3- في المائة على التوالي)، في حين زادت المساحة المشجَّرة في منطقة القصير بعد قيام الفلاحين بزراعة المساحات بالزيتون والمشمش على حساب التفاح واللوز؛

(ب) أدت ظروف الأزمة إلى موت عدد كبير من أشجار اللوزيات (60 في المائة من أشجار الدراق في منطقة الرستن، و65 في المائة من أشجار المشمش) وأشجار التفاح في منطقة القصير[21]، نتيجة عدم قدرة الفلاحين على الوصول إلى أراضيهم وتقديم الخدمات الزراعية اللازمة لها من فلاحة وري وتقليم ومكافحة الآفات، وتضرُّر ما بقي منها ودخولها في مرحلة الهرم المبكر ممّا جعلها بحاجة إلى إعادة تأهيل؛

(ج) قام المخربون بقطع أشجار الزيتون واللوزيات والتفاحيات والأشجار الحراجية (المزروعة على جوانب الحقول لصدّ الرياح) وقاموا بتحطيبها بهدف المتاجرة بها أو استخدامها للتدفئة وغير ذلك من الاستخدامات المنزلية وخاصة للأُسر التي بقيت مستقرة في مناطق النزاع أو الأُسر التي وقعت تحت الحصار؛

(د) خسارة جزءٍ أو كامل الإنتاج من الأشجار المثمِرة خلال فترة النزاع نتيجة صعوبة تسويقها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

20 نتائج الجلسات الحوارية واللقاءات مع الفلاحين أصحاب المصلحة، وقاعدة بيانات الجهات الرسمية الحكومية.

21 نتائج الجلسات الحوارية واللقاءات مع الفلاحين أصحاب المصلحة.

حرق وتحطيب للأشجار المثمرة - تلدو - 2020

تحطيب أشجار حراجية - أشجار كينا - حمص -2020

6- على القوى العاملة

(أ) فَقَدَ سوق العمل نسبة من الحرفيين المهرة، وخاصة من العاملين في إصلاح وسائل النقل والآليات الزراعية والمضخات والمهنيين المتخصصين في قِطع الغيار وتأمين مستلزمات الإنتاج وما شابه؛

(ب) هجرة عدد من المهندسين الزراعيين والفنيين الزراعيين والأطباء البيطريين والفلاحين من أصحاب الخبرة المتوارثة في الزراعة وتربية الثروة الحيوانية، وهذا ما سيؤثر سلباً على إعادة نهوض القطاع الزراعي والوصول به إلى مستوى أفضل؛

(ج) زيادة الضغوط على النساء وارتفاع نسبة القوى العاملة من الإناث من كافة الفئات العمرية من 26 في المائة عام 2010 من إجمالي القوى العاملة في الزراعة في المنطقة إلى 43 في المائة عام 2019؛

(د) ارتفاع نسبة تشغيل الأطفال ممّن هم أدنى من السنّ المسموح للتشغيل؛

(هـ) فَقَدَ السوق القدرة على استيعاب المزيد من قوى العمل بعد تضرُّر عوامل الإنتاج ووسائله من الأراضي والمنشآت الزراعية والمائية والصناعية وغيرها؛

(و) ارتفاع نسبة القوى العاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة ومن متضرري الحرب؛

(ز) اضطراب سوق العمل لعدم تناسب الأجور مع الجهد المبذول، ووجود عرض وطلب غير متكافئَين في وقت واحد، مع تراجُع عدالة توزيع الدخل؛

(ح) ازدياد معدلات الفقر نتيجة انخفاض معدلات الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة.

ورشات الخدمات الزراعية من النساء – الرستن - تلبيسة - 2020

7- على باقي مكونات القطاع الزراعي

(أ) تراجُع الخدمات المسانِدة التي كانت تُقدَّم من الحكومة للقطاع الزراعي؛

(ب) توقُّف المصرف الزراعي التعاوني عن منح القروض منذ شهر أيار/مايو عام 2011 وحتى عام 2018 ممّا أدى إلى زيادة الضغوط المالية على الفلاحين؛

(ج) تضرُّر أسواق الجملة في المنطقة، إذ لم تَعُد سوق الجملة في مركز حمص إلى العمل إلّا في عام 2016، في حين يستمرّ توقُّف السوق المركزية في منطقة القصير إلى الآن، علماً بأنّ عدداً من الأسواق البديلة قد نشأ في بعض أنحاء المنطقة (خربة التين، الرستن، الريان)؛

(د) تراجُع الطاقة التصنيعية لمعامل الصناعات الغذائية وخسارة القيمة المضافة على المنتجات الزراعية وارتفاع نسبة الفاقد عند ذروة الإنتاج؛

(ه) تراجُع كميات الإنتاج الزراعي المصدَّرة وخسارة المنتجات السورية لحصّتها في الأسواق الخارجية؛

(و) تراجُع إنتاج الغِراس المثمِرة في المشاتل الخاصة والحكومية وعدم كفايتها لإعادة تشجير المساحات المتضررة؛

(ز) توقُّف مشاريع التنمية الزراعية والريفية التي كانت تُنفَّذ مع المنظمات الدولية وصناديق التنمية.

8- كيف تأقلم المزارعون خلال فترة النزاع

(أ) تمَّ تنويع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الأسرة كمصدرٍ للدخل (الزراعة والوظيفة العامة والأعمال المهنية والتجارية)؛

(ب) ارتفعت نسبة مساهمة النساء في تعزيز قدرة الأسرة على الصمود، ولجأ كثير منهنّ إلى زراعة الحدائق المنزلية بالخضار لتوفير حاجة الأسرة من السلع الغذائية الأساسية، وإلى تربية الدواجن القروية، والالتحاق بورشات العمل في الحقول الزراعية. كما أنّ بعضهنّ فتَحنَ محلات تجارية على مستوى القرى لبيع الألبسة والأدوات المنزلية ومستلزمات المعيشة؛

(ج) العودة إلى استثمار الحيازات الصغيرة التي تخلى بعض الفلاحين عن استثمارها قبل الأزمة بسبب ضعف العائد الاقتصادي من استثمارها. وقد تمت زراعة هذه الحيازات بالمحاصيل وبالخضار التي تلبي الحاجات الغذائية، ثم بيع الفائض منها إلى السوق والاعتماد عليها كمصدر دخل؛

(د) زيادة الاهتمام بالبدائل المتاحة لتخفيض تكاليف الإنتاج، حيث لجأ الفلاحون إلى زيادة كميات الأسمدة العضوية المضافة للتربة للتعويض عن نقص الأسمدة الكيميائية. كما زاد الاهتمام بجمع المخلفات الزراعية والاستفادة منها في تصنيع الأعلاف وفي إنتاج الفطر الغذائي. كما لجأ بعض الفلاحين إلى استعمال بعض تقنيات الطاقة الشمسية وغيرها من موارد الطاقة المتجدِّدة لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل الآبار بدلاً عن استخدام مادة المازوت؛

زراعة الحدائق المنزلية - أم شرشوح - 2020

زراعة الخضار لتأمين احتياجات الأسرة - تلدو - 2020

الطاقات المتجددة - قرى الرستن - 2020

الطاقات المتجددة - قرى الرستن - 2020

(هـ) توجُّه الفلاحين نحو زراعة المحاصيل والخضار التي تلبي حاجاتهم الغذائية ولا تحتاج إلى تكاليف عالية؛

(و) الاحتفاظ بكميات من القمح والشعير والحبوب الغذائية لتوفير البذار اللازم للزراعة في الموسم القادم، وتوفير الحاجات الأسرية منها لفترات طويلة لضمان الأمن الغذائي؛

(ز) عادت الأسر الريفية إلى ممارسة مهنة الصناعات الغذائية المنزلية لتلبية حاجتها منها على مدار العام ولتوفير مصدر دخل إضافي من خلال بيع بعض هذه المنتجات؛

(ح) لجأ الفلاحون إلى بيع إنتاجهم عند باب المزرعة للتجار لضمان حصولهم على قيمة المحصول بشكل مباشر، ولتجاوز المخاطر التي يمكن أن تواجههم خلال النقل، حيث يرتبط هؤلاء التجار بعلاقات خاصة مع الأطراف التي تضمن لهم تأمين وصول الإنتاج إلى الأسواق المستهدَفة دون التعرُّض إلى المخاطر.

تكثيف زراعي - زراعة تحت الأشجار الحديثة - القصير 2020

زراعة القمح كأهم محصول لتأمين حاجة السكان من الغذاء - 2020

تكثيف زراعي - زراعة تحت الأشجار الحديثة لتأمين عوائد - فيروزة 2020

زراعة المحاصيل القابلة للتخزين والتحكم بمواعيد التسويق 2020

واو- تنظيم القطاع الزراعي ومقوّمات الاستثمار

1- الإنتاج الزراعي

يتم تنظيم الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة استناداً إلى استراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية والتي تعالج قضيّة الاستخدام الكامل والمستدام للموارد الزراعية الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي. وفقاً لهذه الاستراتيجيّة، يتم سنويّاً إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية من قِبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتنسيق والتعاون مع وزارة الموارد المائية ووزارات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية وهي تتضمن حقوق وواجبات كلٍّ من الجهات الحكومية والفلاحين على حدٍّ سواء. ويتم تطبيق هذه الاستراتيجيّة أيضاً على صعيد المحافظات.

على مستوى محافظة حمص، والمنطقة المستهدَفة تحديداً، يتم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية استناداً إلى القانون 51 لعام 2005 والذي يطال أيضاً التشريع المائي. وبموجب هذا القانون، يتم تحديد الموازنة المائية وكمية الموارد المائية المخصصة للاستثمار الزراعي وشروط استثمارها. إضافةً إلى ذلك، وبالاستناد إلى المرسوم 59 لعام 2005 الناظم للخطة الزراعية، ووفقاً لميزان استعمالات الأراضي، يتمّ تحديد المساحات المرصودة للزراعة (بشكل مرويّ وبعليّ) بناءً لدورات زراعية محددة على مستوى مناطق الاستقرار الزراعي. ويتمّ تحديد الخدمات المسانِدة التي يجب أن تُقدَّم للفلاحين لتحقيق الإنتاج النباتي والحيواني المخطط. إثر ذلك، تقوم الوحدات الإرشادية بمنح الفلاحين تنظيماً زراعيّاً يُحدد مساحة الأرض المستثمرَة ونِسب المزروعات المخطَّط زراعتها، ويُعتمد هذا كوثيقة يتمكن الفلاحون بواسطتها من الحصول على قرض من المصرف الزراعي التعاوني وعلى مستلزمات الإنتاج المدعومة من الحكومة. يُستثنى من مِنح التنظيم كافة الفلاحين الذين لا تتجاوز حيازتهم من المساحات المرويّة 1 هكتار ومن المساحات البعليّة 2.5 هكتار، إذ يُمنحون عوضاً عن ذلك كشفاً حسيّاً في حال رغبتهم بالحصول على مستلزمات الإنتاج المدعومة من الحكومة، على أن يقوموا بدفع قيمتها نقداً. ويوجِب المرسوم فرض غرامة مالية على الفلاحين المخالفين لهذا الإجراء.

2- الهيكل الإداري والتنظيمي للقطاع الزراعي في محافظة حمص

ثمّة في المحافظة إدارة محلية تتبع لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، وهي تشرِف إداريّاً على كافة المديريات والإدارات الرسمية التي تعمل في المحافظة وتتبع فنيّاً وماليّاً إلى الوزارات والجهات المركزية المشرفة عليها.

يُدار القطاع الزراعي من خلال وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والتي تضم مجموعة من الإدارات المركزية والهيئات والمؤسسات التي لها فروع في المحافظات، كما يتبع لها مديرية للزراعة في كل محافظة.

تضم مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في حمص الدوائر الفنية والإدارية النظيرة للمديريات المركزية العاملة في الوزارة، ويتبع لها دائرة للزراعة في كل منطقة إدارية (الشكل 14).

وثمّة في كل منطقة إدارية مجموعة من الوحدات الإرشادية التي تتبع إلى دائرة الإرشاد الزراعي في مديرية الزراعة، وتشرِف كل وحدة إرشادية على مجموعة من القرى وتكون مسؤولةً فيها عن النواحي الفنية الزراعية.

تعمل المديرية مع الجهات التابعة لها على:

(أ) تنظيم الإنتاج الزراعي وفق الخطتين الإنتاجية والاستثمارية الصادرتين عن وزارة الزراعة. وتعمل الوحدات الإرشادية التابعة لها على منح التنظيم الزراعي وفق الدورات الزراعية المحدَّدة لكل منطقة إدارية مع تحديد حقوق وواجبات الحكومة والفلاحين، وذلك على المستوى التعاوني والفردي والمشترك؛

(ب) معالجة المشاكل التي تواجه تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية، والمساهمة في تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتنظيم عمليّة تقديم الخدمات المسانِدة. وتعمل المديرية على تنفيذ قرارات صندوق الدعم الزراعي وصندوق مشروع الري الحديث وصندوق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الظروف الطبيعية. وتشرف أيضاً على تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي وإنتاج الغراس المثمرة والحراجية ومشاريع التنمية الريفية ومشاريع تمكين المرأة وغيرها. كما تعمل على نشر وتبليغ القرارات الصادرة عن الحكومة لتطوير الإنتاج الزراعي؛

(ج) تنفيذ حملات سنوية مجانية لتحصين كامل قطيع الثروة الحيوانية من مرض الحمى القلاعية وغيرها من الأمراض. وتعمل المؤسسة العامة للأعلاف التابعة لوزارة الزراعة على بيع المربين مقنّناً علفيّاً بأسعار مدعومة تتراوح بين 20 و40 في المائة من قيمتها الفعلية، وهو ما يغطي 20 في المائة من حاجة القطيع السنوية من الأعلاف. وتعمل وزارة الزراعة على منح تراخيص إقامة معامل الأدوية البيطرية والإشراف على منتجاتها، كما تعمل على تنظيم استيراد وتصدير الحيوانات الحية واللحوم، وتُجري إحصاءً دوريّاً للثروة الحيوانية؛

(د) إجراء المكافحات العامّة للآفات التي تنتشر كجائحات (الجراد، السونة، جادوب الصنوبر، عشبة الباذنجان البري، فار الحقل، الدبور وغيرها)، كما تعمل على توفير مستلزمات الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية من خلال توزيع المصائد الفرمونية وإنتاج الأجسام المضادة الحيوية للقضاء على الحشرات الضارة والحد من استخدام المبيدات؛

(هـ) مدّ جسور التعاون بين جهات البحث العلمي وإدارات الإرشاد الزراعي وذلك لرفع الكفاءة الفنية والمهنية للفلاحين.

وفي المحافظة فروعٌ للمؤسسات العامة التابعة لوزارة الزراعة (المؤسسة العامة لإكثار البذار، مؤسسة الأبقار، مؤسسة الدواجن، مؤسسة الأعلاف) تعمل كمؤسسات إنتاجية وتهدف إلى توفير نسبة من احتياجات الخطة المقررة من البذار اللازم لزراعة المحاصيل الاستراتيجية بأسعار مدعومة (القمح والشعير والقطن والشمندر، ومحصول التبغ)، وتأمين نسبة من الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية، إضافةً إلى تقديم الإرشاد الفني.

الشكل 14- الهيكل التنظيمي لإدارة القطاع الزراعي في محافظة حمص

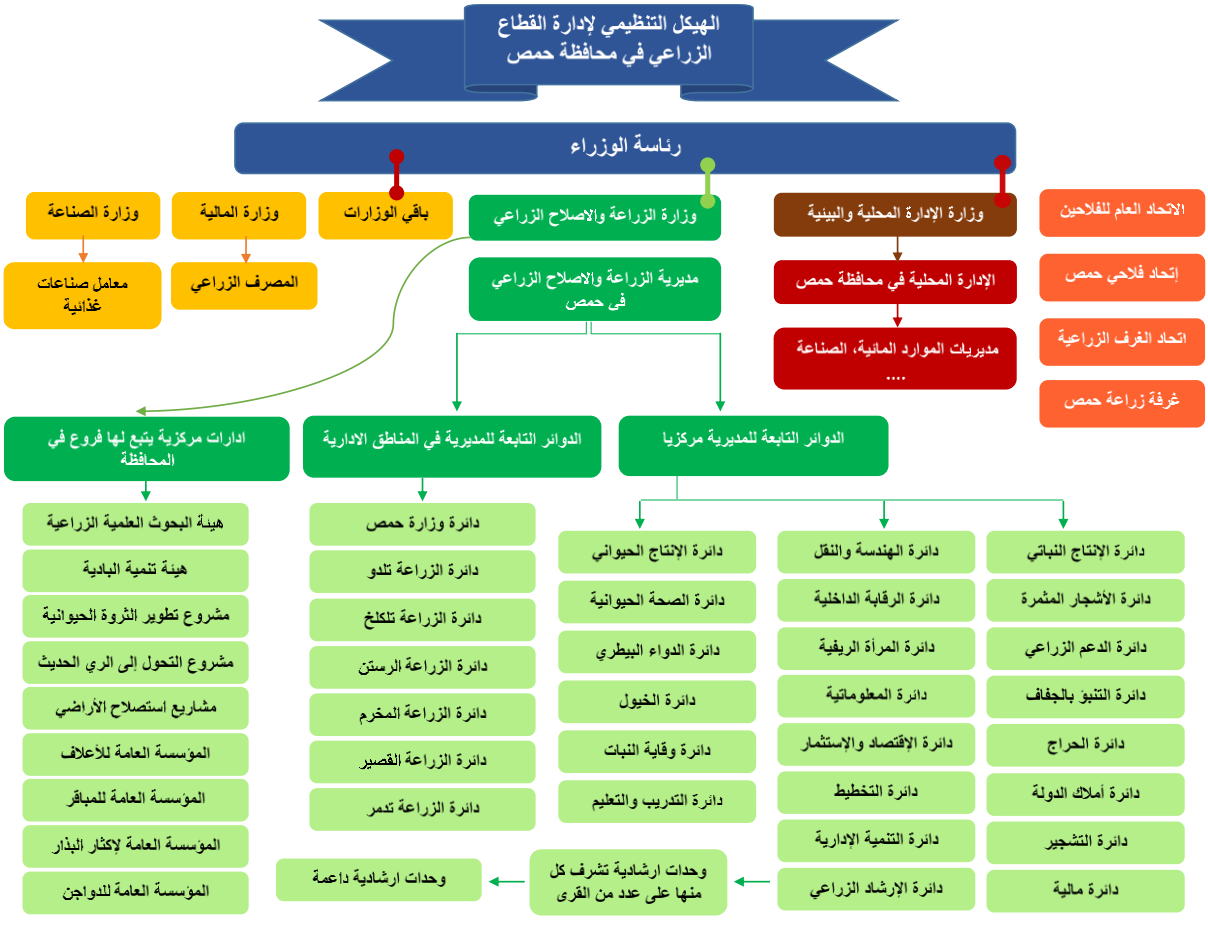

أمّا المصرف الزراعي التعاوني التابع لوزارة المالية فيمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للقطاع العام والتعاوني والخاص بغية تمويل الفلاحين وتمكينهم من الاستثمار الزراعي. كما يقوم المصرف بإدارة قروض خاصة بالتنمية الزراعية لصالح المشروع الوطني للتحوُّل إلى الري الحديث، ومشروع تمكين المرأة والحد من الفقر. وثمّة في منطقة الدراسة ثلاثة فروع للمصرف.

ثمّة في المحافظة كذلك اتحاد الفلاحين الذي يتبع إلى الاتحاد العام للفلاحين إداريّاً وتنظيميّاً، ويتبع له مجموعة من الروابط التي تتبع لها الجمعيات التعاونية المُشكَّلة على مستوى كل قرية في المحافظة. كما يوجد مكتب لغرفة الزراعة يعمل على تنظيم تداول المنتجات الزراعية، ومراقبة تسويق المنتجات الزراعية، وتنفيذ برامج متخصصة لدعم المنتجين.

ويوجد في المحافظة فرعٌ لمؤسسة الحبوب التي تتبع إداريّاً لإدارتها العامة التابعة بدورها إلى وزارة الاقتصاد والتجارة. وثمّة أيضاً فرعٌ للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان تتبع للمؤسسة العامة

لها، وكذلك فرعٌ للمؤسسة العامّة للسكر، وهي جميعاً تابعة لوزارة الصناعة وتعمل على شراء المحاصيل الاستراتيجية من الفلاحين (القمح، الشعير، القطن، الشمندر السكري، التبغ) بسعر مدعوم.

3- الجهات الخاصة والمنظمات الدولية الفاعِلة في منطقة الدراسة

نفذَّت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي عدداً من المشاريع الهامة (المرفق 1) التي ركز معظمها على تحقيق سُبُل العيش من خلال تقديم المعونات الغذائية والمِنح النقدية والإنتاجية، وعلى مشاريع سوق العمل والمهن القادرة على توفير فرص العمل اللائقة، وعلى دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بما في ذلك دعم برامج ريادة الأعمال والخدمات المالية، وعلى تنمية القطاع الخاص المتضرّر من الأزمة، وعلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الحماية الاجتماعية للمحتاجين إليها. المرفق 1 والمرفق 2 يعددان أهم الجهات الخاصة والمنظمات الفاعلة والمشاريع المنفذة.

4- التعاونيات الزراعية

تم تشكيل النظام التعاوني بموجب قانون التنظيم الفلاحي رقم 21 لعام 1974 وتعديلاته والذي نصّ على تأسيس الاتحاد العام للفلاحين الذي يتبع له اتحادٌ فرعيّ في كل محافظة ويتبعه روابط فلاحية تشرف على عمل الجمعيات الفلاحية المُشكّلة على مستوى القرى. ويُمكن تصنيف هذه الأخيرة إلى جمعيات متعددة الأغراض، أو متخصصة، أو إنتاجية، أو مشتركة، أو وحيدة الغرض، أو تسويقية. وقد بلغ عدد الجمعيات الفلاحية في محافظة حمص حتى عام 2020 نحو 630 جمعية ينتسب إليها 52 في المائة من الفلاحين. وتعمل الجمعيات على تقديم عدة خدمات للأعضاء منها التنسيق مع المصرف الزراعي لتوفير القروض الزراعية للفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (نقدي، عيني) من بذار القمح والشعير والبطاطا ممّا توفره المؤسسة العامة لإكثار البذار، بالإضافة إلى الأسمدة الأساسية. كما تعمل على تأمين المقنن العلفي المخصص لمربي الثروة الحيوانية من مراكز البيع التابعة للمؤسسة العامة للأعلاف. وتساعد أيضاً في تسويق المحاصيل الاستراتيجية إلى مؤسسات القطاع العام المختصة (قمح، قطن، شمندر سكري، أعلاف). أما باقي مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات فيتم التعامل معها بشكل فردي حتى وإن كان الفلاح عضواً في التعاونية الزراعية. ولا يوجد في المحافظة جمعيات إنتاجية أو جمعيات متخصصة بالتسوق. ولم تتمكن الجمعيات من توفير الآليات والمعدات الزراعية لمساعدة أعضاء الجمعية، ولا يوجد استثمار جماعي للحيازات.

يَنشط في كل جمعية فلاحية مهندس زراعي منتدب من وزارة الزراعة مهمّته تدريب الفلاحين على الأساليب الزراعية الحديثة وإيصال التعليمات الإرشادية للفلاحين، كما أنّه يُدير تنظيم العمل الفني في الجمعية. ويمكن أن تشكل الجمعية نواةَ تدخلٍ تُمكِّن من الوصول إلى أكبر شريحة من الفلاحين بشكل مباشر.

5- الأصول الفيزيائية والمادية

تعتبر الآلات الزراعية وملحقاتها من سكك الفلاحة ومرشات المبيدات وأجهزة التسميد وشبكات الري ومضخات الري ووسائل النقل الزراعي من الأصول الأساسية اللازمة للعمل الزراعي. وفي فترة ما قبل النزاع كانت كافة هذه الأدوات متوفرة لدى أصحاب الحيازات الكبيرة، وكان بعضها متوفراً لدى أصحاب الحيازات المتوسطة. ويعتمد الفلاحون من الحيازات المتوسطة والصغيرة في أعمالهم الزراعية على استئجار هذه الأدوات لتنفيذ أعمالهم الزراعية. أمّا خلال فترة النزاع، فقد تعرَّض بعض هذه الآلات إلى التلف نتيجة ضررٍ مباشر سبّبته الأعمال الحربية. كما كان بعضها عُرضة للسرقة، وتعطّل بعضها الآخر نتيجة التوقف عن التشغيل بحيث أصبحت بحاجة إلى الإصلاح والصيانة. يُظهر الجدول 15 ما تبقّى من هذه الآلات في منطقة الدراسة.

الجدول 15- الآليات الزراعية الرئيسية بحسب المناطق 2019

المساحة: هكتار الوحدة: عدد

المنطقة	الجرارات	الحصّادات	سكك الفلاحة	مضخات مياه من الآبار والأنهار
حمص	4728	-	3488	3885
تلدو	1122	-	474	328
الرستن	1330	-	1600	3538
القصير	1551	-	1500	3905
المجموع 2019	7431	102	7062	11656

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية.

آليات زراعية متضررة - تسنين – 2020

جرارات زراعية وملحقاتها متضررة - القصير - 2020

تعتبر شبكة ري أعالي العاصي وشبكة ري حمص-حماه وبحيرة قطينة من أهم الأصول المؤثرة على النُظُم الزراعية في المنطقة، والتي توقف استثمارها نتيجة الأضرار التي تعرضت لها. إن إعادة استثمار الأراضي الزراعية بشكل مروي (بدل الزراعة البعليّة) تُحقِّق زيادة في الربح الصافي من استثمارها بنسبة تزيد عن 50 في المائة.

أما الأسواق ومراكز الفرز والتوضيب ومعامل الصناعات الغذائية ومعاصر الزيتون ومعامل تصنيع منتجات الثروة الحيوانية فقد تضررت بنسبٍ مختلفة، ولم يتعرض معظمها إلى التهديم الكامل بل تعرضت للتخريب وسرقة الأدوات والمعدات بحيث أصبحت غير قابلة للاستثمار إلا بعد إعادة تأهيلها. ومن أهم معوقات إعادة التأهيل عدم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك.

قنوات ري متضررة - شبكة ري حمص حماه - تلوث مياه بحيرة قطينة – 2020

ثمّة في المحافظة عدد من مشاريع الصناعات الزراعية التي تستخدم المنتجات الزراعية المنتَجة في محافظة حمص أو في المحافظات الأخرى لتلبية طاقتها الإنتاجية. وقد بلغ عدد هذه المنشآت في عام 2007 نحو 198 منشأةَ صناعاتٍ زراعية بطاقات إنتاجية عالية (الجدول 16)، هذا عدا منشآت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الصناعات الغذائية الريفية والبسيطة وفي تصنيع الحليب وإنتاج الألبان والأجبان ومشتقاتها والتي تسوّق منتجاتها إلى الأسواق الشعبية في مركز المدينة.

الجدول 16- الصناعات الغذائية في محافظة حمص عام 2007[22]

نوع الصناعة	الطاقة الإنتاجية (ألف طن)	عدد المنشآت	نوع الصناعة	الطاقة الإنتاجية (ألف طن)	عدد المنشآت
عصر الزيتون	11 (زيت زيتون)	29	مشروبات روحية	1.650	45
تخزين وتبريد	32.887 (خضار أو فواكه)	6	مشروبات ومكثفات طبيعية	14.358	4
تصنيع حليب ومشتقاته	31.877	6	صناعة السمسم	1.650	31
تكرير سكر واستخراج كحول ومولاس (قطاع عام وخاص)	690 (سكر)، 7 (مولاس)، 27 (كحول أبيض)	2	صناعة أسمدة	4.3 (سماد قطاع خاص)	4
معامل أعلاف	1.105.348	45	صناعة أسمدة (قطاع خاص)	-	1
صناعات كونسروة	4.372	2	صناعة حبوب (قطاع عام)	109.9	5
معامل زيوت نباتية	271.342 (زيت نباتي)	7	أدوية بيطرية	2.271	11

تمثل الصناعات الغذائية في حمص نسبة 34 في المائة من باقي الصناعات. وأهم المنتجات التي يتم تصنيعها هي الزيتون المخلّل، زيت الزيتون، التين المجفف، الزبيب، الدبس، المشروبات الروحية من العنب، قمر الدين من المشمش.

ويوجد في مركز مدينة حمص سوق جملة مساحته 25000 متر^2، كما يوجد أربع أسواق فرعية متخصصة (الجدول 17).

الجدول 17- الأسواق الزراعية الرئيسية والفرعية المتخصصة عام 2011 والواقع الراهن لها عام 2019

السوق وموقعه	التخصص	الواقع الراهن 2019
سوق القصير في مركز مدينة القصير	المحاصيل الزراعية	متوقف عن العمل
سوق الغنم في المركز الشرقي قرية السعن الأسود وتقع في الشرق من منطقة حمص	بيع الأغنام الحية	مستقر وما زال مكاناً رئيسيّاً لتداول الأغنام
سوق البقر في قرية دير بعلبة -تل النصر وتقع في الشرق من منطقة حمص على طريق السلمية	بيع الأبقار والعجول الحية	مستقر وما زال مكاناً رئيسيّاً لتداول الأبقار
سوق الحشيش	بيع اللحوم الحمراء والبيضاء	مستقر وما زال مكاناً رئيسيّاً لتداول اللحوم
أسواق جديدة ناشئة نتيجة الأزمة، (سوق الريان، سوق خربة التين نور، سوق الرستن)	بيع المنتجات الزراعية النباتية	ناشئة وتعمل محليّاً بنسب متفاوتة
أسواق شعبية ثابتة ومتنقلة	بيع منتجات الصناعات الريفية والمشاريع الصغيرة والمشاريع المتناهية الصغر	

22 وزارة الصناعة - مديرية الإنتاج 2008، أما عام 2019 وفق بيانات مديرية الصناعة في محافظة حمص.

سوق الجملة - حمص – 2020

سوق الجملة - حمص - العبوات مُعاد استخدامها - 2020

لقد ظهرت خلال فترة النزاع عدة أسواق محلية ناشئة كما في خربة التين والرستن والريان، وهي عبارة عن أسواق تضم مجموعة من التجار المرتبطين مع الجهات المسيطرة على المناطق ويعملون على شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين ويتولون نقلها إلى سوق الجملة المركزي في محافظة حمص أو إلى أسواق المحافظات الأخرى. وبدأ سوق خربة التين نور يتطور إلى سوق جملة رئيسي منافس لسوق الجملة في مدينة حمص. أما الأسواق الفرعية في الرستن والريان فقد بدأت بالاضمحلال والتحول إلى أسواق نصف جملة ومفرق مهمّتها تلبية حاجة سكان المنطقة من المنتجات الزراعية، وهي تستقبل المنتجات الزراعية من المنطقة، وخاصة تلك المنتجة في الحيازات الصغيرة والتي لا يعتبر نقلها إلى أسواق الجملة المركزية مجدياً اقتصاديّاً لارتفاع تكاليف النقل.

6- الخدمات المساندة المقدّمة للقطاع الزراعي[23]

(أ) البحوث العلمية الزراعية

تعمل في مجال البحوث الزراعية عدة جهات عامة يتم تمويلها من ميزانية الحكومة مثل هيئة البحوث العلمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة، والهيئة العليا للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى عدد من الجهات الخاصة المموّلة ذاتيّاً كالشركات التجارية المعنية باستيراد مستلزمات الإنتاج. ويتم سنويّاً رصد الاعتمادات اللازمة ضمن الموازنة الاستثمارية لكل هيئة بهدف إعادة تأهيل ما تضرّر من المباني والمخابر والمحطات البحثية ووسائل العمل والإنتاج، إلا أن هيئة البحوث العلمية الزراعية مستمرة في عملها في تنفيذ الخطة البحثية ضمن الحقول الإنتاجية والبحثية التابعة لها. كما يوجد لدى الهيئة كوادر علمية جيدة وكافية لتنفيذ كافة الأعمال البحثية، إلا أن معظم هذه الكوادر من المهندسين حيث إنّ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه أقل من العدد المطلوب. ولتغطية هذا العجز يتم تنفيذ البحوث بالتعاون مع الكادر العلمي في الجامعات السورية ومع مركز الدولي للبحوث

23 تقارير تتبع الإنتاج الزراعي – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، ومع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) وغيرها من المراكز المتخصّصة.

ثمّة في منطقة الدراسة مركزان للبحوث العلمية الزراعية (في منطقة حمص وفي منطقة القصير) يعملان على تنفيذ الدراسات العلمية، وإجراء البحوث الزراعية الفنية والتطبيقية، واستنباط أصناف المحاصيل الزراعيّة والخضار والفواكه الملائمة للبيئات والأراضي الزراعية في المحافظة، وإدارة برامج التحسين الوراثي بالاستفادة من الأصول الوراثية النباتية المزروعة ضمن المجمّعات الوراثية للأشجار المثمرة وحديقة النباتات الطبية والعِطرية والوردة الشامية والزعفران. كما يتم تنفيذ تجارب لتحديد المقننات المائية اللازمة لري المحاصيل واختبار أساليب الري الحديث الملائمة. ويقوم المركزان بتزويد الإرشاد الزراعي بنتائج البحوث والتعاون معه لتعميم نتائجها على الفلاحين وتنفيذ برامج التدريب الفني. وقد عادت المراكز البحثية في المحافظة والواقعة ضمن منطقة الدراسة إلى ممارسة عملها منذ عام 2018.

(ب) الإرشاد الزراعي

يتم تنظيم الإرشاد الزراعي من خلال مديرية مركزية تضم أقسام: التقنيات الزراعية، المعلومات والتعليم الزراعي، الاقتصاد الريفي، متابعة وتقييم البرامج الارشادية. ويتبع هذه الأقسام دوائر الإرشاد الزراعي و55 وحدة إرشادية مقسمة حسب الجدول 18 على المناطق المستهدفة بالدراسة.

الجدول 18- الوحدات الإرشادية في محافظة حمص 2019

الوحدة: عدد

المنطقة	حمص	تلدو	الرستن	القصير	المجموع
عدد الوحدات الإرشادية	29	10	5	10	55
عدد المتضرّر منها	15	4	5	8	32
عدد القرى التابعة لها	191	47	29	60	327

المصدر: قاعدة بيانات الوحدات الإرشادية - الإحصائية الزراعية السنوية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وبالتنسيق مع هيئة البحوث العلمية الزراعية، يتمّ وضع الخطة الإرشادية التي تستند إلى مخرجات البحث العلمي ويُعمَل على إيصال توصياتها إلى الفلاحين من خلال مجموعة من النشاطات كالزيارات الميدانيّة، وما يُعرف بالأيام الحقلية، والمحاضرات الإرشادية، والمباريات الإنتاجية، والنشرات الإرشادية، والإعلانات في وسائل الإعلام، والمعارض الزراعية، والمدارس الارشادية، والدورات التدريبية. والهدف من هذا كلّه تحديد الأصناف عالية الإنتاجية والأصناف المعتمَدة، وتعميم الممارسات الزراعية التي تعزز تحسين الإنتاجية، وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمبيدات، وتطبيق برامج

الإدارة المتكاملة للآفات والنُظُم الزراعية الملائمة، وتعيين سلالات الثروة الحيوانية وتعميم أساليب التربية الحديثة وتحسين استخدام الأعلاف.

لقد كانت نتائج الإرشاد الزراعي إيجابية بالنسبة إلى القطاع الزراعي، وهي أسهمت في زيادة المردود المحقَّق من زراعة القمح والقطن والشمندر والبطاطا، كما استطاعت ترشيد استخدام المبيدات بعد تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات. ولكن، على صعيد معدلات المردود المحقَّقة للأصناف المزروعة، فإنّه ما زال هناك فجوة بين الواقع وبين المعايير الإنتاجية وذلك بسبب عدم تطبيق الفلاحين لكامل النصائح الإرشادية وعدم توفر وسائل الإنتاج الملائمة من المكننة الزراعية والمخابر لتحليل التربة وعدم التمكن من تحديد الاحتياجات السمادية ورفد كلّ ذلك بنتائج الرصد والتنبؤ المناخي.

يحتاج الإرشاد الزراعي إلى إعادة تأهيل الوحدات الإرشادية وتوفير مستلزمات العمل، إضافة إلى إعادة تأهيل الكوادر الفنية لتكون فاعليتها أكبر في إرشاد الفلاحين إلى الممارسات الزراعية الحديثة ونشر نتائج البحوث العلمية الزراعية وتقييم المشاكل ووضع برامج إرشادية لمعالجتها. كما يحتاج هذا الأمر إلى أتمتَة البرامج الإرشادية وتطوير أساليب الإرشاد لتتماشى مع النُظُم الإرشادية العالمية الحديثة.

(ج) الخدمات البيطرية وخدمات الإنتاج الحيواني

استمرت الحكومة عبر سياساتها في تقديم الخدمات البيطرية في مواقع انتشار وتوزُّع الثروة الحيوانية وذلك بهدف تحصين الثروة الحيوانية. وقُدّمت هذه الخدمات مجاناً لكامل القطيع (من الأبقار والأغنام) مع توفير الإرشادات الصحية والبيطرية للمربّين عبر المراكز البيطرية الموجودة في المنطقة. كما استمر برنامج التحسين الوراثي للأبقار وتوزيع القشات اللازمة للتلقيح على المربّين لضمان تحسين إنتاجية الأبقار من الحليب. وتعمِّم المؤسسة العامة للأعلاف والوحدات البيطرية أشكالاً مختلفة من الخلطات العلفية التي تعتمِد على المخلفات الزراعية الموجودة في مناطق التربية للاستفادة منها في تأمين الأعلاف على المستوى المحلي وتخفيض تكلفة الإنتاج.

وخلال فترة النزاع تراجعت بعض الخدمات البيطرية في المنطقة المستهدَفة لعدم تمكن الأطباء البيطريين من الوصول إلى القطيع، علماً أنه يوجد في المنطقة وحدتان بيطريتان وقد توقف العمل فيهما نتيجة التخريب.

(د) القروض الزراعية[24]

يوجد في المنطقة المستهدَفة ثلاثة فروع للمصرف الزراعي (حمص، الرستن، القصير) استمرت بعملها خلال فترة النزاع في الأماكن الآمنة.

24 دراسة آفاق العرض والطلب للمحاصيل الزراعية السورية - المركز الوطني للسياسات الزراعية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2009.

يوفر المصرف القروض قصيرة الأجل (مدتها سنة واحدة) لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج وبعض العمليات الزراعية، والقروض متوسطة الأجل (مدتها خمس سنوات) من أجل تمويل استثمارات الري وخاصة شبكات الري الحديث واستصلاح الأراضي والزراعات المحمية وشراء الحيوانات ومعدات المداجن وبناء الأسوار والمدرجات وزراعة الموز. ويوفّر كذلك القروض طويلة الأجل (مدتها عشر سنوات) التي تُمنح لتحسين الأراضي وبناء وحدات التخزين والتبريد وإنشاء المشاريع الحراجية والأشجار المثمرة.

يعمل المصرف الزراعي على منح القروض القصيرة الأجل للفلاحين التعاونيين أو الأفراد بناءً للترخيص الزراعي الممنوح لهم من الوحدة الإرشادية وجدول الاحتياج المحدَّد لكل محصول بشكل عيني من مدخلات الإنتاج (الأسمدة والبذار). كما يتم منح دفعة نقدية لتغطية تكاليف العمليات الزراعية وخدمة المحصول وحصاده، ويستحق القرض بعد سبعة أشهر من تاريخ استلامه.

يُشتَرَط لمنح القروض[25] تقديم ضمانات عينية عقارية أو غير عقارية كالآلات، أو الكفالات المصرفية، أو كفالات شخصية. وتُقبل كفالة اتحاد الجمعيات الفلاحية لأعضائه (جمعيات فلاحية على صعيد القرى) على القروض القصيرة الأجل وفقاً لخطتها الإنتاجية والاستثمارية وموازنتها التقديرية وذلك مهما كان مقدار القرض. كما تُقبل الكفالة الشخصية في حال القروض القصيرة الأجل الممنوحة للعضو التعاوني بما لا يتجاوز مليوني ليرة سورية، ويدخل في حساب هذا المبلغ القرض الجديد بالإضافة إلى أرصدة القروض الممنوحة سابقاً. وقد حدد المصرف الزراعي نسب الفوائد على القروض حسب الجدول 19.

الجدول 19- فئات القروض الزراعية ونسب الفائدة بحسب نوع المقترضين ونوع النشاط الزراعي

الوحدة: في المائة

القروض/الأجل	قطاع عام (نسبة مئوية)	قطاع تعاوني (نسبة مئوية)	قطاع خاص (نسبة مئوية)	ملاحظة
قصيرة	3.5	9	11	فائدة التأخير لكافة الغايات والآجال والقطاعات 14 في المائة سنويّاً
متوسطة	3.5	11-10	12-11	
طويلة	3.5	12-11	13-12	

في عام 2018 عادت فروع المصرف الزراعي التعاوني إلى تمويل كافة القروض القصيرة لتأمين مستلزمات الإنتاج. أما القروض المتوسطة والطويلة التي تؤسس الأصول الإنتاجية فما زال تمويلها محدوداً لعدم قدرة الفلاحين على تأمين الضمانات اللازمة للحصول على القرض، حيث يلجأ الفلاحون إلى القطاع الخاص الذي يوفر لهم التمويل لقاء أسعار فائدة عالية تزيد عن 20 في المائة سنويّاً.

في الجدول 20 عرض للقروض الممنوحة للفلاحين في منطقة الدراسة بين عامي 2010-2019.

25 نظام العمليات في المصرف الزراعي التعاوني 2016.

الجدول 20- القروض الممنوحة للفلاحين 2010-2019

الوحدة: مليون ليرة سورية

البيان	حمص وتلدو		الرستن		القصير	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019
قروض قصيرة الأجل	28.6	23.9	3.4	0	21	156.6
قروض متوسطة الأجل	17.7	141.2	4.1	0	37.3	285.5
قروض طويلة الأجل	44.4	47	0.7	0	12.2	21
الإجمالي	90.7	212.1	8.1	0	70.4	463.1

إن الزيادة الملحوظة في القروض الممنوحة لا تعود إلى زيادة عدد المقترضين أو زيادة المساحات المزروعة، بل إلى تعديل جدول الاحتياجات اللازمة لتمويل زراعة المحاصيل بما يوازي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي. فعلى سبيل المثال، ارتفع التمويل النقدي لزراعة وخدمة محصول القمح من 15000 ليرة سوريّة للهكتار عام 2010 إلى 120000 ليرة سورية للهكتار عام 2019، وذلك بما يوازي قيمة التغيُّر في التمويل العيني للأسمدة، إذ ارتفع تمويل السماد الآزوتي (يوريا) من 8500 ليرة سورية للطن الواحد عام 2010 إلى 175000 ليرة سورية للطن عام 2019، ثمّ إلى 193000 ليرة سورية عام 2020. وكذلك بالنسبّة إلى السماد الفوسفاتي الذي ارتفع تمويله من 8800 ليرة سورية للطن الواحد عام 2010 إلى 151000 ليرة سورية عام 2019، ثمّ إلى 237000 ليرة سورية عام 2020.

ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه الفلاحين في التمويل عدم قدرة الفلاحين المدينين للمصرف الزراعي التعاوني على الحصول على قروض جديدة، وهو ما يحد من قدرتهم على الاستثمار الزراعي، إذ لا يوجد مصارف أخرى تمنح القروض الزراعية. كما يواجه الفلاحون صعوبات كبيرة في توفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض في ظل عدم وجود مؤسسات ضامنة لها.

لتغطية تكاليف الاستثمار الزراعي، يحصل بعض الفلاحين على التمويل اللازم، جزئيّاً أو كليّاً، من أحد أفراد العائلة المقيمين حول دول العالم، ويتم تحويل الأموال عبر شركات الصرافة العاملة في الجمهورية العربية السورية والمعتمَدة من المصرف المركزي. ويُلاحَظ أن كافة الحوالات تمر عن طريق شركات الصرافة في الفترات التي يكون فيها سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية موازياً للسعر الرسمي. أما في الحالات الأخرى، فيتم التداول بالحوالات عن طريق أشخاص متخصصين بالصرف.

(هـ) مدخلات الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة

(1) مستلزمات الإنتاج الزراعي

يتم تنظيم إنتاج واستيراد وتداول مستلزمات الإنتاج الزراعي وفق القرارات الصادرة عن وزارتي الزراعة والصناعة، ويتم تأمينها من القطاعين العام والخاص.

أ- القطاع العام

يعمل القطاع العام على توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية، حيث يتم تأمين نسبة من الأسمدة الأساسية (NPK) اللازمة لزراعة المساحات المخطَّطة من المحاصيل الزراعيّة والخضار والأشجار المثمرة، وتوفير البذار اللازم لزراعة المحاصيل الاستراتيجية من القمح، والشعير، والقطن، والشمندر. كما يتمّ تأمين 12 في المائة من حاجة قطيع الثروة الحيوانية من الأعلاف، وتوفير مخصصات من مادة المازوت لتنفيذ الأعمال الزراعية.

يتم تأمين بذار المحاصيل الاستراتيجية من المؤسسة العامة لإكثار البذار. أما الأعلاف فيتم تأمينها من المؤسسة العامة للأعلاف. ويتم تأمين الأسمدة المستوردة من المؤسسة العامة للتجارة، وتأمين الأسمدة المنتَجة محليّاً من معمل الأسمدة التابع لوزارة الصناعة. تُسَلَّمُ الأسمدة والبذار إلى المصرف الزراعي التعاوني التابع لوزارة المالية ويقوم بدوره بتسليمها عيناً للفلاحين وفق الكميات والأسعار المدعومة والواردة في جدول الاحتياجات الصادر عن المصرف الزراعي. أما الأعلاف فتباع في المؤسسة العامة للأعلاف نقداً بأسعار مدعومة.

خلال فترة الأزمة واجهت الحكومة صعوبات كبيرة في توفير الأسمدة والأعلاف المستورَدة نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية والتي منعت الشركات الدولية من إجراء أي عقود توريد للحكومة السورية. كما أدى عدم توفر مصادر الطاقة والمواد الأولية إلى توقف معمل إنتاج السماد في محافظة حمص عن العمل.

السورية للتجارة - قطاع عام - حمص طريق تلدو - 2020

فرع المؤسسة العامة للأعلاف - قطاع عام - حمص - طريق تلدو -2020

ب- القطاع الخاص

تعمل شركات ومكاتب تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي على توفير المستلزمات من الإنتاج المحلي ومن الاستيراد، وذلك من قبيل بذور الخضار والمحاصيل الزراعيّة، والمبيدات، والأسمدة المركَّبة، ومستلزمات شبكات الري الحديث، والآلات الزراعية ومعداتها وملحقاتها وقطع الغيار وما شابه ذلك. وقد استمرت هذه المؤسسات بتوفير الاحتياجات خلال فترة الأزمة من دون حدوث أي اختناقات

أو احتكار. ولكن، واجهت هذه الشركات صعوبات بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية ممّا اضطرّها إلى تأمين المستلزمات عن طريق شركات وسيطة. وقد تضاعفت أسعار هذه الموارد خلال فترة 2011-2019 بنسبة موازية لتدهور أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار، والتي كانت بحدود 50 ليرة سورية للدولار في 2010، ووصلت مؤخّراً إلى 950 ليرة سورية، بزيادة وصلت نسبتها إلى 1900 في المائة. وارتفعت أسعار الصرف مجدّداً اعتباراً من شهر كانون ثاني/يناير 2020 ولغاية شهر أيار/مايو 2020 من 950 ليرة سورية للدولار إلى 2500 ليرة سورية.

وبالمجمل، فقد واجه الفلاحون خلال فترة النزاع صعوبات كبيرة في تأمين مستلزمات الإنتاج نتيجة:

(أ) توقف معظم محلات بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي عن العمل بعد أن تعرَّض بعضها إلى التدمير أو التخريب، أو لعدم التمكن من الوصول إليها؛

(ب) لجوء معظم الفلاحين إلى تخفيض كميات الأسمدة والمبيدات المستخدَمة لتخفيض تكاليف الإنتاج (وكان لذلك انعكاسٌ إيجابي على البيئة)؛

(ج) توقف أصحاب الشركات ومحلات تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي عن البيع الآجل لها، نتيجةً للتغيُّر المستمر بأسعار الصرف؛

(د) فقدان بعض مستلزمات الإنتاج المطابقة للمواصفات القياسية، من شبكات الري الحديث وقطع الغيار للآليات والمعدات الزراعية وغيرها.

(هـ) عدم توفر الكهرباء اللازمة لتشغيل مضخات الري وعدم توفر مادة المازوت لتشغيل الجرارات والمحركات الزراعية، وانتشار ظاهرة احتكار المادة ورفع أسعار مادة المازوت بزيادة ناهزت الـ 100 في المائة في السوق السوداء مقارنةً بالسعر الرسمي المدعوم للزراعة والبالغ 185 ليرة سورية لكلّ ليتر.

محل بيع مستلزمات انتاج زراعي- الرستن-2020

محل بيع مستلزمات قطاف مشمش وشراء شعير - القصير - 2020

(2) العمالة الكمية والنوعية

يعتمد نحو 46 في المائة من سكان المنطقة المستهدَفة على توفير مصادر الدخل من القطاع الزراعي ومن القطاعات المرتبطة به ضمن سلاسل القيمة، حيث يعمل 26 في المائة من سكان المنطقة في الزراعة بشكل مباشر، كما يعمل 20 في المائة من سكانها في التجارة والصناعة والنقل والمهن الحرفية المختلفة المرتبطة بالقطاع الزراعي[26].

ومع غياب مكاتب متخصصة لتنظيم العمالة في المناطق الريفية، فإنّه من الملاحظ أنّ تشغيل القوى العمالة الزراعية قي المنطقة المستهدَفة يتمّ بأربعة أشكال:

(أ) الأول للحيازة الصغيرة، وذلك من قِبل أفراد الأسرة أنفسهم. ولا يتم استئجار عمالة زراعية إلا في فترات محدودة من السنة إن اقتضى الأمر؛

(ب) الثاني لاستثمار الحيازات المتوسطة، إذ يتم زراعتها وخدمتها من قِبل أصحاب الحيازة ويتم استئجار العمالة الموسمية في بعض الأحيان للقيام بالخدمات الزراعية والقطاف والتسويق؛

(ج) الثالث يضم الأراضي التي يتم استثمارها بعقود مُزارَعة بهدف زراعة الخضار الصيفية. ففي معظم الأحيان يقيم الفلاح المستأجِر بالقرب من الأرض المستثمَرَة ويعمل مع أفراد أسرته بخدمتها ويستعين بالعمالة الموسمية في فترات التعشيب والتحضين والقطاف؛

(د) الرابع للحيازات الكبيرة التي تحتاج إلى عمالة دائمة وموسمية. ويتم تأمينها من خلال أحد الأشخاص في القرية ويسمى بـ "الشاويش" ويعمل على جمع العمال الزراعيين وتشغيلهم لحسابه عند الفلاحين بأجر متفق عليه.

خلال عام 2017 أُجريَ مسح جزئي لتحديد مصادر الدخل الأساسية للفلاحين المقيمين في المناطق الريفية (منطقة الرستن)، وتبين أن مصادر الدخل تتوزّع على الشكل التالي: 28 في المائة تنتج عن زراعة المحاصيل، 13 في المائة من إنتاج الأشجار المثمرة، 18 في المائة من إنتاج الثروة الحيوانية، 7 في المائة من العمل الزراعي المأجور، 25 في المائة من العمل الحكومي، 5 في المائة من العمل في مهنة خاصة، 4 في المائة من تجارات ونشاطات أخرى[27،28].

في فترة ما قبل النزاع كانت نسبة النساء اللواتي يعملن بالزراعة بأجر في المناطق الريفية من محافظة حمص لا تتجاوز 23 في المائة، وفي عام 2019 أصبحت نسبتهنّ نحو 23 في المائة في منطقة

26 الخارطة الاستثمارية الزراعية لمحافظة حمص - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاقتصاد الزراعي 2008.

27 المركز الوطني للسياسات - الفاو- تقييم الموسم الزراعي 2016-2017.

28 دراسة التقرير الفني للنشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة/منطقة الرستن، المركز الوطني للسياسات الزراعية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو - 2008.

حمص، و36 في المائة في منطقة تلدو، و30 في المائة في منطقة الرستن، و26 في المائة في منطقة القصير. وتعمل النساء في الأعمال الزراعية الخفيفة (التفريد، التعشيب، قطاف الثمار، الفرز والتعبئة)، كما يتركز عملهنّ في تربية وخدمة الثروة الحيوانية التابعة للأسرة الريفية حيث تصل مساهمتهن إلى أكثر من 80 في المائة، بدءاً من الرعاية والتغذية وصولاً إلى الحلابة وتصنيع منتجات الحليب.

تفضل النساء العمل لدى القطاع الحكومي العام لكونه عملاً دائماً ومستقرّاً، وعدد أيامه وساعات العمل فيه أقل من ما هي عليه الحال في القطاع الخاص كما أنّهن يحصلن على أجر أكبر مقارنةً بالجهد المبذول، وعلى ضمان صحي وتأمينات اجتماعية وراتب تقاعدي.

قبل الأزمة كانت أجور العمال الموسميين في حدود 150 إلى 200 ليرة سورية في اليوم (خمس ساعات عمل لليوم الواحد). أما الآن فقد أصبحت أجورهم تتراوح بين 1800 و2500 ليرة سوريّة في يوم العمل الواحد. أما عمال الحصاد والأعمال الزراعية التي تحتاج إلى جهد أكبر، فإن أجورهم تصل إلى 4000 ليرة سورية في اليوم (سبع ساعات عمل يوميّاً). وبشكل عام، يواجه سوق العمل اضطراباً شديداً، حيث ترتفع نسب البطالة نتيجة عدم قبول القوى العاملة المتوفرة بالأجور المحدَّدة من قِبل أصحاب العمل، وثمة عجز في توفير القوى العاملة وفق الأجور المحددة من أصحاب العمل، وصعوبة في تأمين العمالة المهنية التي هاجر معظم أفرادها إلى خارج البلاد أو قاموا خلال فترة الأزمة بتأسيس عمل خاص بهم.

تتوفر في المنطقة فرص تشغيل للعمال الموسميين أو الدائمين في زراعة وخدمة المحاصيل الزراعية وخدمة حظائر تربية الأبقار والدواجن، وتعتبر أجور العمل عاملاً محدّداً في قبول هؤلاء للعمل، حيث نجد أن 95 في المائة من العمال الزراعيين في منطقة القصير هم من الوافدين من المحافظات الشمالية الشرقية. أما في منطقة تلدو فنجد أن 60 في المائة من العمالة هم من أبناء المنطقة والباقي من الوافدين إليها. وفي منطقتي حمص والرستن فإنّ 30 في المائة ممن يعملون بالزراعة هم من الوافدين إليها أما باقي العمالة فهي من أبناء المنطقة. وعادة ما يبحث العمال الوافدون عن العمل في الثروة الحيوانية لضمان الإقامة في مأوًى تابع لمنشآت التربية وخاصة أن معظمهم يأتون إلى العمل مع أسرهم كاملة.

فرص عمل بديلة لمن لا يملك حيازة زراعية - الرستن -2020

مركز تحضير الخلطات العلفية - حمص - تير معلة - 2020

7- التسويق الزراعي

(أ) أشكال التسويق

تصنف المنتجات الزراعية بحسب أشكال تسويقها إلى ما يلي:

(1) المحاصيل الاستراتيجية؛ أي القمح، الشعير، القطن، الشمندر. ويتم دعم زراعتها من قِبل الحكومة بتقديم مستلزمات الإنتاج مع ضمان شرائها من الفلاحين بأسعار تشجيعية من قِبل مؤسسات القطاع العام المختصة. خلال الأزمة استمرت الحكومة بشراء المحاصيل ومنحت الفلاحين أسعاراً تشجيعية، وتجاوز الدعم المقدَّم في بعض سنوات الأزمة 45 في المائة من التكلفة الفعلية وفق أسعار السوق لقيمة المستلزمات. ويرغب الفلاحون بزراعة هذه المحاصيل بسبب قيام الحكومة بإعلان سعر الشراء قبل الزراعة، وضمان التسويق؛

المحاصيل الاستراتيجية المدعومة من الحكومة تسوَّق إلى المؤسسات العامة- حمص - تلدو - 2020

(2) المحاصيل الطبية والعِطرية؛ كاليانسون، الكمون، حبة البركة، الشمرة، الكزبرة اليابسة، عباد الشمس، الكراوية، العصفر. ويُضاف إليها المحاصيل الحبية كالفول والبازلاء والفاصولياء، والمحاصيل العلفية الجافة كالذرة والبيقية. يتم تسويق هذه المحاصيل عبر التجار السماسرة الذين يتواجدون في الحقول ويشترون المنتَج من أرض الفلاح. ويرغب الفلاحون بزراعتها لإمكانية تخزينها والتحكم بمواعيد تسويقها، ولوجود طلب كبير عليها في السوق المحلية وكذلك للتصدير؛

(3) باقي المنتجات النباتية من محاصيل الزراعة والخضار الصيفية والشتوية والأشجار المثمرة؛ يتم تسويق هذه المنتجات إلى أسواق الجملة ونصف الجملة الموجودة في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية وفق نظام السوق وميزان العرض والطلب. ويعمل الفلاحون على زراعتها وفق الدورة الزراعية ويركزون على زراعة الأنواع الأقل حساسية للتسويق والتي لا تواجه اضطرابات حادة في الأسعار، والمضمونة الربح، مثل الأشجار المثمرة

(الزيتون، اللوز) أو المحاصيل والخضار الشتوية (البطاطا، البصل، الثوم)، المحاصيل والخضار الصيفية (البندورة، الباذنجان، القرع، البطيخ)؛

(4) منتجات الثروة الحيوانية. قبل الأزمة، كانت المنتجات الحيوانية من اللحوم تُسَوَّقُ عبر المسالخ الحكومية والخاصة المرخصة، ولا يُسمح بالذبح خارج هذه المسالخ لكافة أنواع المواشي والدواجن. أما خلال الأزمة فقد نشأت مسالخ محلية غير مرخصة ويتم التسويق من خلالها. أما الحليب فيتم تسويقه من خلال متعهدي جمع الحليب ويتم نقله إلى معامل أو ورشات التصنيع؛

(5) المنتجات الريفية (زراعة حدائق منزلية، حيازات صغيرة، صناعات غذائية، منتجات مهن ريفية). يتم تسويقها إلى أسواق المُفرَّق الشعبية الموجودة في مراكز المدن وفي المعارض والمهرجانات.

(ب) قنوات التسويق

يتم تسويق المنتجات الزراعية في محافظة حمص عبر قنوات تسويقية متعددة وهي:

(1) سوق الجملة المركزي في مدينة حمص؛
(2) الأسواق الناشئة في خربة التين نور، والرستن، والريان؛
(3) أسواق الجملة في المحافظات الأخرى؛
(4) مراكز الفرز والتوضيب وبرّادات التخزين؛
(5) معامل الصناعات الغذائية؛
(6) التصدير المباشر؛
(7) المؤسسة السورية للتجارة، ومؤسسة إمداد الجيش.

سوق الجملة المركزي - حمص - 2020

(1) سوق الجملة المركزي في محافظة حمص

ثمّة في المحافظة سوق جملة مركزي تابع للإدارة المحلية، ويشغل مساحة 2.5 هكتار ويحتوي على 74 محلّاً تجاريّاً و155 تاجرَ نصف جملة، ونحو 820 مورداً (من فلاح وتاجر سمسار من أسواق الجملة الأخرى من داخل المحافظة وخارجها). وتعمل الإدارة المحلية على تحصيل أجور الإشغال والرسوم والنفقات، وتنظم حركة المرور وتؤمن الحماية والخدمات العامة والنظافة. وللسوق لجنة تتألف من 4 إلى 13 عضواً يتم انتخابهم من بين الباعة بالجملة والباعة نصف الجملة. وتعمل اللجنة على تنظيم العمل وحل الخلافات بين التجار والإدارة المحلية. ويجب على كل تاجر أن يكون حاصلاً على شهادة صادرة عن غرفة التجارة ليتمكن من مزاولة المهنة.

يوجد في السوق قبان لوزن المنتجات عند الدخول إلى السوق، ويحصل المورد على بطاقة قبان تتضمن الوزن وتاريخ الوزن ونوع البضاعة. ولكن، لا يوجد سجل توثيق للكميات المورّدة. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة في السوق عدد من المخازن لبيع العبوات الجديدة والمستعمَلة، غير أنّه لا يوجد في السوق أي برادات للحفظ، كما لا يوجد خطوط للفرز والتوضيب.

تعرَّض السوق خلال فترة النزاع إلى الإهمال وبعض الأضرار الخفيفة، وبعد عودة الاستقرار إلى المنطقة عاد 80 في المائة من المحلات لممارسة نشاطها وهي تعمل من الساعة الثانية ليلاً وحتى الساعة العاشرة صباحاً.

يبلغ إجمالي الكميات التي يتعامل بها السوق يوميّاً 200 إلى 500 طن بحسب تعاقُب الموسمين الشتوي والصيفي، ويُورَّد 83 في المائة منها من الفلاحين مباشرة، و9 في المائة من التجار الوسطاء، والباقي من متعهدي النقل.

الشكل 15 يظهر مصادر المنتجات الموردة إلى سوق الجملة في حمص، ومكونات هذه السوق، ومتوسط المبيعات فيها لعام 2019.

خلال فترة 2011-2015، توقف سوق الجملة بحمص عن العمل وتم الاستعاضة عنه بنشوء أسواق فرعية على مستوى المناطق التي يتركز فيها الإنتاج (سوق الرستن، سوق الريان، سوق خربة التين)، بحيث أُتيحت الفرصة للمنتجين لتسويق إنتاجهم لمسافات قريبة من دون الحاجة للتوجه إلى الأسواق المركزية، وفي الوقت عينه، تمّ توفير حاجة السكان من المنتجات الزراعية على المستوى المحلي.

في نهاية عام 2015 عاد سوق الجملة المركزي في حمص للعمل بأعداد بسيطة اقتصرت على المحلات التجارية، ثمّ تطوَّر نشاطه التجاري بحيث عاد 50 في المائة من المحلات للعمل في نهاية عام 2019، ويتم حاليّاً تسويق 50 في المائة من إنتاج المحافظة إلى سوق الجملة في حمص، و50 في المائة من الإنتاج إلى الأسواق الجديدة الناشئة.

الشكل 15- سوق الجملة في حمص: مصادر المنتجات، مكونات السوق، ومتوسط المبيعات لعام 2019

وإلى الآن، لم تختلف آليات التسويق المُتّبعة عمّا كانت عليه قبل الأزمة. ويمكن القول إنّها بالمجمل تعتمد على:

أ- نظام التمويل والتسويق المضمون: يعمل تجار سوق الجملة على تمويل عدد من الفلاحين بمستلزمات الإنتاج من البذار والأسمدة ومادة المازوت وتكاليف الحصاد والجني والتسويق، مقابل أن يقوم الفلاح بتسويق كامل إنتاجه للتاجر. ويتقاضى التاجر عند بيع المحصول 7 في المائة كعمولة بيع وقيمة مستلزمات الإنتاج ويسدد الباقي للفلاح المنتِج؛

ب- التسويق الذي تنظمه العلاقات التقليدية: يعمل المنتِج على توريد المنتَج إلى أحد التجار الذي يتعامل معه بشكل دائم، ويتم بيع المنتَج لقاء عمولة 5-7 في المائة؛

ج- نظام المزادات: ويتضمن إجراء مزاد على المنتجات الزراعية "على ظهر السيارة". وتكون السيارات المحمّلة بالمنتجات عائدة لتجار قاموا بشراء المنتجات من أسواق فرعية أو من الفلاحين مباشرة أو من أسواق جملة من محافظات أخرى وتم شحنها للبيع في السوق. ويخضع السعر المحدَّد للعرض والطلب وفق ما يرسو عليه المزاد، حيث يقوم التاجر ببيع البضاعة بمركزه التجاري بالجملة. ولا يرتبط المزاد بتجار سوق الجملة فقط بل قد يتواجد تجار من خارج السوق لشراء منتجات لتوريدها إلى أسواق الجملة في باقي

المحافظات أو للتصدير ويتم عندها تحويل الحمولات إلى مراكز الفرز والتوضيب لتجهيزها للتصدير، أو يتم شحنها إلى معامل الصناعات الغذائية. ويقوم تجار الجملة في السوق بحسم 3 في المائة من كمية البضاعة (مقابل الهدر وانخفاض وزن المنتج خلال فترة التنزيل وحتى بيع البضاعة) ويعمل هؤلاء التجار على بيع الإنتاج لتجار نصف الجملة وتجار المفرق والسوبر ماركات والفنادق والمطاعم ومشاغل ومعامل الصناعات الغذائية وتجار فرز وتوضيب الإنتاج.

ويُقدر أن اتّجاهات تسويق المنتجات الزراعية بشكل مباشر توزّع بحسب قنوات التسويق على كما هو مفصل في الجدول 21.

الجدول 21- اتجاهات تسويق المنتجات الزراعية حسب القنوات التسويقية

الوحدة: في المائة

جهة التسويق	قمح	شعير	نباتات طبية وعِطرية ومحاصيل حَبية	خضار صيفية وشتوية	أشجار مثمرة
إلى مؤسسات حكومية	70	8	0	0	0
إلى تجار الحبوب	0	88	95	0	0
إلى سوق الجملة للبيع بالمزاد	0	0	0	20	70
إلى تاجر الجملة الممول	0	0	0	65	0
إلى معامل صناعات غذائية	0	0	5	5	15
مركز فرز وتوضيب للتصدير أو التخزين	0	0	0	10	15
احتفاظ فلاحين بها لزراعتها في الموسم القادم	30	5	0	-	-

(2) المتعاملون بتسويق المنتجات الزراعية

تتضمن السلسلة التسويقية خمسة متعاملين رئيسيين ويتفرع عنها عدد من المتعاملين الذين ترتبط بهم سلاسل إنتاج فرعية (الصناعات الغذائية، الفرز والتوضيب، التخزين). ويتوزّع المتعاملون الرئيسيّون إلى ما يلي:

أ- الأول هو الفلاح الذي ينتج المادة ويحصل على تمويل مستلزمات الإنتاج من تاجر الجملة في السوق: يعمل الفلاح على توريد إنتاجه بشكل مباشر إلى التاجر المتعاقِد معه والذي يتولى بدوره بيعها مقابل العمولة المحددة. ويحصل الفلاح على قيمة البضاعة في نهاية الموسم بعد حسم عمولة التسويق 7 في المائة وقيمة المستلزمات؛

ب- الثاني هو الفلاح الذي يمول نفسه أو يحصل على التمويل من المصرف الزراعي أو من مصادر أخرى. ويعمل الفلاح على توريد إنتاجه لأحد تجار الجملة المتعامِل معه ليتولى

الأخير بيع الإنتاج وفق العمولة المحددة بـ 7 في المائة، أو يتم عرض الإنتاج "على ظهر السيارة" بالمزاد. وتتباين نسبة الربح في هذه الحالة بحسب قدرة الفلاح على التفاوض للحصول على أعلى سعر ممكن؛

ج- الثالث هو التاجر الوسيط أو السمسار الذي ينشط بين الفلاحين في المناطق الزراعية. وهو الذي يقود حلقة تسويقية انتقالية ضمن سلسلة التسويق، ويعمل على شراء البضاعة من الفلاحين وتوريدها إلى أحد التجار المتعامِل معهم في سوق الجملة ليبيعها لصالحه مقابل العمولة المحددة. أو قد يقوم السمسار ببيعها بالمزاد العلني "على ظهر السيارة" في ساحة السوق، أو يكون متعاقداً مع أحد تجار سوق الجملة في إحدى المحافظات، أو متعاقداً مع مراكز الفرز والتوضيب أو معامل الصناعات الغذائية. ويحصل السمسار على هامش ربح لا يقل عن 15 إلى 35 في المائة لقاء ذلك؛

د- الرابع هم سماسرة معامل الصناعات الغذائية أو مراكز الفرز والتوضيب للتصدير أو تُجار التخزين المبرّد. يعمل هؤلاء على شراء البضاعة من الفلاح في أرض المزرعة أو من السوق بالمزاد أو من تُجار الجملة؛

هـ- الخامس هو الضَمَّان: وهو التاجر الذي يتعاقد مع الفلاح لشراء محصول أرض المزرعة قبل موعد الجني بفترة شهر وفق السعر المتفق عليه، ويتم تسويق الإنتاج لحسابه. ويزيد هامش الربح في هذه الحالة عن 30 في المائة.

سوق الجملة المركزي - حمص - بضائع مفروزة وموضّبة وكانت محفوظة في البرادات - 2020

يظهر الجدول 22 تقدير نِسب العُمُولات على المنتجات الزراعية ضمن السلسلة التسويقية.

الجدول 22- العُمُولات المحقَّقة على المنتجات الزراعية خلال الحلقات التسويقية

الوحدة: في المائة

المسوِّق	العمولة التي تحصل عليها الجهة المسوّقة	قمح	شعير	نباتات طبية وعِطرية ومحاصيل حَبية	خضار صيفية وشتوية	أشجار مثمرة
الفلاح	مؤسسات حكومية	0	0	0	0	0
	تجار الحبوب	7-10	7-10	10-20	0	0
	تاجر سوق الجملة	0	0	0	5-7	7-10
	تاجر نصف الجملة	0	0	0	7-10	7-10
	تاجر المفرق	20-25	20	20	20-25	20-25
المجموع		27-35	27-37	30-40	32-41	34-45

يؤدي تعدُّد الوسطاء في تسويق المنتج الزراعي إلى ارتفاع نسبة العمولة على المنتج الزراعي من الحبوب والخضار والفواكه. وترتفع النسبة في حالة الخضار الورقية والنباتات الحساسة لعمليات النقل والاستهلاك كالمشمش والدراق والفريز والبندورة. وتنخفض قيمة العمولات بقدر اختصار الحلقات التسويقية.

(3) فاقد الإنتاج خلال مراحل التسويق

تتعرّض المنتجات الزراعية إلى تلف جزء منها خلال مراحل الإنتاج والتسويق. وقد يحصل ذلك خلال فترة الإنتاج أيضاً نتيجة الإصابة بالأمراض والحشرات، أو خلال مرحلة القطاف والتعبئة بالحقل. كما يتعرّض المنتَج لحالات تلف وضرر خلال عمليات التحميل والتنزيل والنقل من الحقل إلى أسواق الجملة وخلال مراحل التسويق وانتهاءً ببيع المنتَج عند تاجر المفرق، وكذلك خلال إجراء عمليات الفرز والتوضيب لتصدير المنتجات أو تحويلها إلى البرادات، حيث يَتْلَف جزء من المنتجات خلال فترة التخزين. وترتفع نسبة الفاقد عند ذروة الإنتاج. يُظهر الجدول 23 عيّنةً من نسبة الفاقد (التَلَف) التي تلحق بأهمّ المنتجات الزراعيّة في منطقة الدراسة.

الجدول 23- نسبة الفاقد بالإنتاج الزراعي خلال مراحل التسويق لأهم المنتجات الزراعية في منطقة الدراسة 2019

المحصول	خلال مرحلة الإنتاج (نسبة مئوية)	خلال الجني (نسبة مئوية)	خلال النقل والتسويق (نسبة مئوية)	فاقد الوزن عند التخزين (نسبة مئوية)	المجموع (نسبة مئوية)
البندورة	5	1.4-4.2	12	0	18.4-21.2
البطاطا	5	2.5-4	5	3-4	15.5-18
التفاح	15-20	1.5-2	5	5	26.5- 32
المشمش	3	5	10	0	18

المصدر: دراسة تحسين نوعية المنتجات الزراعية في الجمهورية العربية السورية - وزارة الزراعة - وكالة التعاون الدولي/جايكا.

سوق الجملة المركزي - حمص - الأساليب التقليدية في التعبئة والنقل والتحميل والتنزيل هي أحد أهم مسببات فاقد حلقات الإنتاج -2020

جمع الإنتاج في الحقل بأساليب تقليدية وارتفاع نسبة الفاقد خلال مراحل القلع والتعبئة والنقل والتحميل والتنزيل - حمص - تلبيسة - 2020

إن تحقيق جودة المنتجات تبدأ من الممارسات الزراعية في الحقل، وتمتد إلى إجراءات المحافظة عليها خلال سلسلة التسويق. وحيث أن المنتِجين ليسوا على معرفة حقيقية بمتطلبات السوق، مع عدم وجود هوامش سعرية كبيرة تميّز المنتجات بحسب جودتها، فإنّ هذا يجعل الفلاحين غير مكترثين كثيراً بمراعاة معايير الجودة. ولا يمكن سد هذه الفجوة إلا بوجود مؤسسات تسويق خاصة تعمل على معالجة قطاعات السوق وبيئة الأسواق.

(4) <u>تكاليف الإنتاج الزراعي</u>

تعمل مدير الزراعة في حمص على دراسة تكاليف إنتاج المحاصيل الاستراتيجية والرئيسية وفق المعايير النمطية المحددة لها، وتُعتمد نتائج دراستها أساساً في التسعير. كما تعمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة على إصدار نشرة أسعار تأشيرية أسبوعية، أو كلما اقتضت الحاجة، لتكون

أساساً في التسعير (جملة، مفرق). ويتحكم بأسعار المنتَج الزراعي في المنطقة المستهدَفة التفاعل بين مجموعة من العوامل:

أ- تكاليف الإنتاج، وحجمه؛

ب- العوامل الزراعية كالعمليات والممارسات الزراعية، الصنف، خلو المنتج من الأثر المتبقي للمبيدات، الإصابة بالآفات؛

ج- خبرة الفلاحين، ومهارة العمالة الزراعية، وجودة وكفاءة التنفيذ؛

د- العمليات المرتبطة بالتسويق كدرجة التوضيب، نوع العبوات، مهنية عمال التوضيب، مسافات النقل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك والعرض، مواصفات آليات النقل للمنتجات، وقت النقل؛

هـ- حجم العرض والطلب في مكان البيع؛

و- القدرة على الوصول إلى الأسواق المناسبة.

(5) <u>تنظيم الأسعار والتداول</u>

أ- يتم تحديد أسعار شراء المحصول في سوق الجملة وفق الأسعار الرائجة بحسب ميزان العرض والطلب. وفي الواقع يتحكم تجار سوق الجملة بتحديد الأسعار، وذلك من خلال وجود شبكة تحالفات بين التجار العاملين في أسواق الجملة في المحافظات من جهة، وبين التجار السماسرة الموجودين في مناطق الإنتاج والذين يترقبون المساحات المزروعة ويقدرون حجم الإنتاج المقلوع ويعملون على تقدير الأسعار بالموازنة بين العرض والطلب، من جهة أخرى؛

ب- يُعتبر الطلب على التصدير من أكثر العوامل المؤثرة على تحديد السعر، حيث ترتفع الأسعار بشكل ملحوظ عند وجود قناة تسويقية لصالح أحد التجار في الخارج، وخاصة أن الخطة الإنتاجية الزراعية لا تتضمن الترخيص لزراعة مساحات محددة للحصول على منتجات تصديرية. ويتم جمع الإنتاج للتصدير من أسواق الجملة ثمّ يتم تحويله إلى مراكز الفرز والتوضيب تمهيداً لشحنه إلى الأسواق المستهدَفة. وتعتبر المنتجات الزراعية السورية مطلوبة في دول الجوار ودول الخليج لما تتميز به من مواصفات إنتاجية جيدة وتنافسية مقابل منتجات الدول الأخرى، رغم أن هذه المنتجات لا تحمل علامة تجارية أو شهادات جودة ولا تُعتبر العبوات المستخدَمة مطابقة للمواصفات المطلوبة في الدول المستوردة. ولهذا، يُكتفى بشهادات المنشأ الممنوحة من الغرف الزراعية وموافقة التصدير الممنوحة من مديرية الاقتصاد والتجارة في المحافظة.

زاي- سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية في منطقة الدراسة

تسهم دراسة سلاسل القيمة لأهم المنتجات الزراعية في المنطقة المستهدَفة في تحديد آليات الإنتاج والتسويق، والمؤسسات الفاعلة فيها، وأصحاب المصلحة المرتبطين بها، ورصد المشاكل والتحديات التي تؤدي إلى تخفيض قُدرة المنتَج على المنافسة في السوق، ووضع استراتيجية وخطة عمل لمعالجة هذه المشاكل. ويحقق ذلك دعمَ الفلاحين والمربين ويساعد على تمكينهم من العودة إلى الاستثمار الزراعي وتوفير فرص عمل في الزراعة وفي المهن المرتبطة بها.

1- الميزة النسبية للمنتجات على مستوى المناطق المشمولة في الدراسة

تمتاز المنطقة بزراعة عدد من الأنواع النباتية التي لها ميزات نسبية من حيث توفُّر الموارد الطبيعية الملائمة لزراعتها وقدرتها على استقطاب القوى العاملة. وهي تُزرع وفق نُظُم زراعية مروية وبعليّة وتكثيفية، وتتوزع (بحسب المساحات المزروعة عام 2019) بحسب مستوى النوع، ورغبة الفلاحين للتوسُّع بزراعتها عند إعادة تشغيل شبكات الري الحكومية وتوفير الخدمات المساندة ومستلزمات الإنتاج، كما هو موضح في الجداول 24، 25 و26.

تم تصنيف الميزة النسبية حسب الدليل التالي:

دليل الجداول	+++++	++++	+++	++	~
	إنتاج تجاري كبير	إنتاج تجاري متوسط	إنتاج تجاري قليل	إنتاج محلي	إنتاج منزلي
	نمطي: سائد قبل الأزمة والنزاع، له ميزة نسبية ويرغب الفلاحون بزراعته عند توفر الموارد المائية وإعادة تشغيل شبكات الري الحكومية. إنتاج تجاري: هو الإنتاج الذي يغطي حاجة المحافظة ويسوَّق جزءٌ منه لباقي المحافظات. إنتاج محلي: هو الإنتاج الذي يسوَّق لتلبية حاجة سكان محافظة حمص. إنتاج منزلي: لتلبية حاجة الأسرة.				

(أ) المحاصيل الزراعيّة والخضار الشتوية والصيفية والتكثيفية في منطقة الدراسة

الجدول 24- الميزة النسبية للمحاصيل والخضار المزروعة عام 2019، والميزة النسبية لها عند إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية المتضررة واستقرار السكان (نمطي)

المنطقة الإدارية	زمن القياس	قمح	شعير	بطاطا	ملفوف وقرنبيط	بندورة	باذنجان وفليفلة	خيار وكوسا	بطيخ وقرع	نباتات طبية وعطرية	باقي الخضار	محاصيل علفية
حمص	2019	++++	++	++	++	++	++	+	+	++	++	++
	نمطي	+++++	++	+++	+++	+++	+++	++	++	+++	++++	+++
تلدو	2019	+++	~	~	++	++	++++	++	++	~	++	+
	نمطي	++++	~	~	+++	+++	++++	++	++	~	++	++
الرستن	2019	+++	++	+	~	~	~	~	++	+++	++	~
	نمطي	++++	++	+	++	++	++	+++	+++	++++	+++	++
القصير	2019	++++	~	+++	++	++	~	~	++	~	~	++
	نمطي	+++++	++	++++	+++	+++	++	++	+++	~	~	+++

(ب) الأشجار المثمرة

الجدول 25- الميزة النسبية للأشجار المثمرة عام 2019 ومقارنتها مع رغبات الفلاحين في التوسُّع

المنطقة الإدارية	زمن القياس	لوز	زيتون	كرَمة	تفاح	مشمش	دراق
حمص	2019	+++++	+++	++	~	++	+
	نمطي	++++	+++	++	~	++	++
تلدو	2019	~	+++++	~	++	~	~
	نمطي	~	+++++	~	++	~	~
الرستن	2019	++	++	++	~	++	++++
	نمطي		++	++	~	++	++++
القصير	2019	++++	++	+	+++	++++	~
	نمطي	++++	+++	+	++	+++++	~

(ج) الثروة الحيوانية

الجدول 26- الميزة النسبية لأنواع الثروة الحيوانية عام 2019 ورغبة الفلاحين في التوسُّع

المنطقة الإدارية	زمن القياس	أبقار	أغنام	ماعز	دواجن	دواجن قروية	نحل	أسماك
حمص	2019	+++	++	+	+	+	++	++
	نمطي	++++	++	+	+	+	+++	++
تلدو	2019	+++	+	+	+	+	++	~
	نمطي	+++	+	+	+	+	++	~
الرستن	2019	+++	++	+	++	+	++	~
	نمطي	++++	++	+	++	+	++++	~
القصير	2019	+++	+++	+	+++++	++	++	~
	نمطي	++++	+++	+	+++++	++	+++	~

2- المعايير المحددة لاختيار المحاصيل الزراعيّة والثروة الحيوانيّة التي سيتم دراسة سلاسل القيمة لها

أُعِدَّت جداول خاصّة في هذه الدراسة تهدف إلى قياس سلاسل القيمة لأهم المنتجات الزراعيّة والحيوانيّة في المنطقة المستهدَفة، وذلك على صعيد مجموعات المحاصيل الزراعيّة والخضار، والأشجار المثمرة، والثروة الحيوانيّة. وقد تم تحديد معايير أساسيّة لقياس هذه السلاسل وتحديد وزن أساسيّ لكل

معيار منها (بالنسبة المئويّة). فُصِّلت هذه المعايير إلى مؤشرات فرعية (وعددها الإجمالي 10 بنود) وقِيسَ تأثير كل منها على السلاسل المستهدَفة.

(أ) بالنسبة إلى أهم المحاصيل الزراعيّة والخضار الشتوية والصيفية، وكذلك بالنسبة إلى الأشجار المثمرة، فقد جاء القياس وفق المعايير التالية:

(1) إمكانية رفع الكفاءة الاقتصادية من زراعة وإنتاج المحصول، وتم إعطاؤها نسبة 60 في المائة، وتضمنت البنود الفرعيّة التالية: الميزة النسبية والقدرة التنافسية التي يحققها المحصول، وجود المستلزمات والخدمات المساندة لزراعة المحصول، القدرة على تحقيق القيمة المضافة على الإنتاج، رغبة وخبرة الفلاحين في زراعة المحصول، قوة الطلب على المنتج من السوق؛

(2) كفاءة العمل والتشغيل وتم إعطاؤها نسبة 15 في المائة، وتضمنت البنود الفرعيّة التالية: القدرة على استقطاب القوى العاملة الزراعية، درجة استقطاب القوة العاملة من النساء والشباب؛

(3) إمكانية التدخل وجدواها وتم إعطاؤها نسبة 25 في المائة، وتضمّنت البنود الفرعيّة التالية: الممارسات الزراعية المطبقة ضمن الحقل (الأصناف الملائمة، معدلات البذار، معايير استخدام الأسمدة والمبيدات)، القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج، الحاجة إلى تنظيم التسويق.

(ب) بالنسبة إلى أهم أنواع الثروة الحيوانية فقد جاء القياس وفق المعايير التالية:

(1) إمكانية رفع الكفاءة الاقتصادية، وتم إعطاؤها نسبة 55 في المائة، وتضمنت البنود الفرعيّة التالية: مدى تحقيق الميزة النسبية للإنتاج، مستوى الربح المحقَّق، قوة الطلب على المنتَج من السوق، القدرة على المنافسة؛

(2) كفاءة العمل والتشغيل وتم إعطاؤها نسبة 15، وتضمنت البنود الفرعيّة التالية: قدرة ومهارة صاحب العمل في التربية، القدرة على استقطاب القوة العاملة من النساء والشباب؛

(3) إمكانية التدخل وجدواها وتم إعطاؤها نسبة 30 في المائة، وتضمّنت البنود الفرعيّة التالية: القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج، إمكانية تنظيم الإنتاج للوصول إلى أسواق مستهدَفة.

وقد جاءت نتائج تقييم السلاسل وفق ما يلي:

(أ) بالنسبة إلى المحاصيل والخضار الشتوية والصيفية:

(1) بطاطا خريفية، قرنبيط، ملفوف 76.5 في المائة؛

(2) بندورة، باذنجان، خيار، كوسا 68.8 في المائة؛
(3) نباتات طبية وعِطرية 58 في المائة؛
(4) قمح 52 في المائة.

(ب) بالنسبة إلى الأشجار المثمرة:

(1) المشمش 72.6 في المائة؛
(2) الزيتون 70.5 في المائة؛
(3) اللوز 59.1 في المائة؛
(4) الكرمة 42.1 في المائة.

(ج) بالنسبة إلى الثروة الحيوانية:

(1) الأبقار 66.5 في المائة؛
(2) الدواجن 59.5 في المائة؛
(3) الأغنام 56.5 في المائة؛
(4) الماعز 51 في المائة؛
(5) دواجن قروية 50.1 في المائة.

وبناءً على ذلك تم تحديد الأنواع التي سيتم إعداد سلسلة القيمة لها لتسجيلها النتائج الأعلى (وبالتالي الجدوى الأكبر)، وهي: البطاطا، البندورة، المشمش، الأبقار.

كما تم إضافة سلسلة قيمة للنباتات الطبية والعِطرية للقدرة التنافسية التي تتميز بها من حيث ملاءمة البيئة لها وتوفر الموارد الطبيعية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لزراعتها، بالإضافة إلى ما تتميز به من مرونة في الأنظمة الزراعية وإمكانية زراعتها كمحاصيل مروية أو بعليّة عند عدم توفر الموارد المائية، مع ملاحظة انخفاض تكاليف إنتاجها وتوفُّر طلب كبير عليها من السوق، ولإمكانية تحقيقها قيمة مضافة عالية بسبب تعدد القنوات التسويقية لها.

والجداول 27، 28 و29 تُظهر تفصيل معايير التقييم الأساسيّة والفرعيّة للسلاسل المختلفة والنتائج التي سُجّلت في المجموعات الثلاث: المحاصيل الزراعيّة والخضار الصيفيّة والشتويّة، والأشجار المثمرة، وقطعان الثروة الحيوانيّة.

تم تقسيم مجموع الوزن الأساسي إلى أوزان فرعية لمختلف المعايير الأساسية بحسب درجة الأهمية، ومن ثم تم قياس هذه المعايير حسب الواقع الراهن بمقياس يتراوح من 1 (أدنى علامة) إلى 10 (أعلى علامة). لمراعاة الوزن الفرعي المعطى للمعايير، تم تقييم القياس عبر ربطه مجدداً بالوزن الأساسي (التقييم = (القياس * الوزن الفرعي)/10). مجموع الأوزان بعد التقييم يصنف سلاسل الإنتاج المدروسة بحسب أهميتها. الرقم العالي (الأقرب إلى 100) يعني أن سلسلة الإنتاج التي يتم قياسها وتقييمها تحاكي المعايير المحددة ويجب التركيز عليها وتطويرها.

3- سلسلة القيمة للخضار الشتوية - محصول البطاطا

تُزرع البطاطا في منطقة الدراسة في عروة[29] ربيعية رئيسية وعروة خريفية ثانوية، وقد بلغت المساحة المزروعة لعام 2019 نحو 958 هكتاراً، ما يساوي 62.5 في المائة من مساحة الخضروات الشتوية المروية. وبلغ إنتاج البطاطا نحو 16900 طن تتوزع على مستوى المناطق الإدارية في المنطقة المستهدَفة (الشكل 16).

الشكل 16- مساحة وإنتاج وغلة محصول البطاطا في منطقة الدراسة 2019

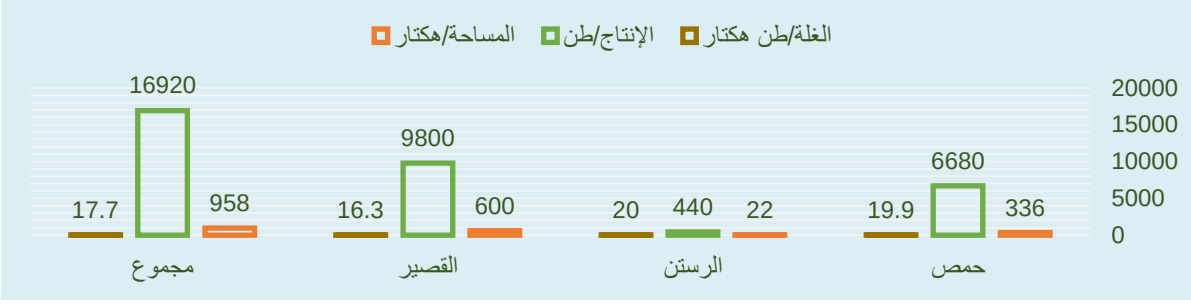

يظهر الشكل 17 تفاصيل تحضير وإنتاج وتصنيع وتسويق محصول البطاطا في مناطق الدراسة لعام 2019 وتحدد حجم اللاعبين الأساسيين ضمن مختلف المراحل.

الشكل 17- سلسلة القيمة لمحصول البطاطا في منطقة الدراسة من محافظة حمص 2019

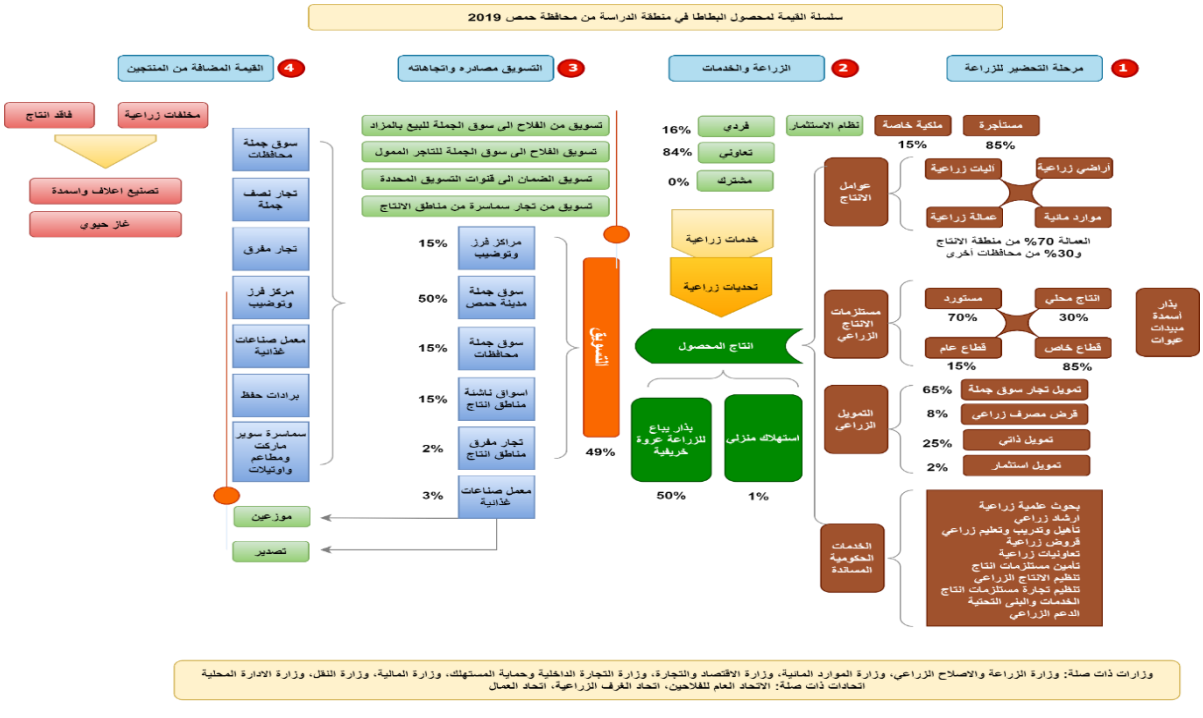

29 عروة: فترة زمنية محددة للزراعة.

الجدول 27- اختيار سلاسل القيمة للمحاصيل والخضار الشتوية والصيفية في المنطقة المستهدَفة من محافظة حمص

الوزن الأساس (بالنسبة المئوية)	المعايير الأساسيّة وبنودها الفرعيّة		الوزن الفرعي (نسبة مئوية)	محاصيل شتوية/القمح		نباتات طبية وعِطرية (كزبرة، يانسون، كمون)		خضار شتوية (بطاطا، زهرة، ملفوف)		خضار صيفية (بندورة، باذنجان، خيار كوسا)	
				القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم
60	الكفاءة الاقتصادية	الميزة النسبية والقدرة التنافسية التي يحققها المحصول	15	8	12	10	15	6	9	4	6
		وجود المستلزمات والخدمات المساندة لزراعة المحصول	15	8	12	8	12	7	10.5	7	10.5
		القدرة على تحقيق القيمة المضافة من الإنتاج	10	4	4	8	8	7	7	7	7
		رغبة وخبرة الفلاحين في زراعة المحصول	10	8	8	7	7	9	9	8	8
		قوة الطلب على المنتَج من السوق	10	8	8	8	8	8	8	7	7
15	كفاءة العمل والتشغيل	القدرة على استقطاب القوى العاملة الزراعية	8	2	1.6	2	1.6	8	6.4	8	6.4
		درجة استقطاب القوى العاملة من النساء والشباب	7	2	1.4	2	1.4	8	5.6	7	4.9
25	إمكانية التدخل وجدواه	الممارسات الزراعية المطبقة ضمن الحقل (الأصناف الملائمة، معدلات البذار، معايير استخدام الأسمدة والمبيدات)	10	2	2	2	2	9	9	7	7
		القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج	5	2	1	2	1	8	4	8	4
		الحاجة إلى تنظيم التسويق	10	2	2	2	2	8	8	8	8
100	مجموع النقاط		100	.	52	.	58	.	76.5	.	68.8

الجدول 28- اختيار سلاسل القيمة للأشجار المثمرة في المنطقة المستهدَفة من محافظة حمص

الوزن الأساس (بالنسبة المئوية)	المعايير الأساسيّة وبنودها الفرعيّة		الوزن الفرعي (نسبة مئوية)	اللوز		المشمش		الزيتون		الكَرْمَة	
				القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم
60	الكفاءة الاقتصادية	الميزة النسبية والقدرة التنافسية التي يحققها المحصول	15	8	12	8	15	8	12	4	6
		وجود المستلزمات والخدمات المساندة لزراعة المحصول	15	7	10.5	8	12	8	12	5	7.5
		القدرة على تحقيق القيمة المضافة من الإنتاج	10	2	2	5	5	5	5	5	5
		رغبة وخبرة الفلاحين في زراعة المحصول	10	7	7	8	8	8	8	3	3
		قوة الطلب على المنتج من السوق	10	10	10	8	8	8	8	5	5
15	كفاءة العمل والتشغيل	القدرة على استقطاب القوى العاملة الزراعية	8	8	4	5	4	8	6.4	5	4
		درجة استقطاب القوى العاملة من النساء والشباب	7	8	5.6	3	2.1	8	5.6	8	5.6
25	إمكانية التدخل وجدواها	الممارسات الزراعية المطبقة ضمن الحقل (الأصناف الملائمة، معدلات البذار، معايير استخدام الأسمدة والمبيدات)	10	4	4	8	8	5	5	2	2
		القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج	5	4	2	5	2.5	5	2.5	4	2
		الحاجة إلى تنظيم التسويق	10	2	2	8	8	6	6	2	2
100	مجموع النقاط		100	.	59.1	.	72.6	.	70.5	.	42.1

الجدول 29- اختيار سلاسل القيمة للثروة الحيوانية في المنطقة المستهدَفة من محافظة حمص

الوزن الأساس (بالنسبة المئوية)	المعايير الأساسيّة وبنودها الفرعيّة		الوزن الفرعي (نسبة مئوية)	ابقار		اغنام		ماعز		دواجن		دواجن قروية	
				القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم	القياس	التقييم
55	الكفاءة الاقتصادية	مدى تحقيق الميزة النسبية في الإنتاج	15	7	10.5	7	10.5	7	10.5	9	13.5	5	7.5
		مستوى الربح المحقق	15	9	13.5	7	10.5	7	10.5	8	12	7	10.5
		قوة الطلب على المنتج من السوق	15	8	12	9	13.5	7	10.5	7	10.5	7	10.5
		القدرة على زيادة القيمة المضافة للمنتج	10	8	8	9	9	7	7	2	2	8	8
15	كفاءة العمل والتشغيل	قدرة ومهارة صاحب العمل في التربية	8	8	6.4	2	1.6	8	6.4	8	3.2	8	3.2
		القدرة على استقطاب القوى العاملة من النساء والشباب	7	3	2.1	2	1.4	3	2.1	3	2.1	2	1.4
30	إمكانية التدخل وجدواها	القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج	10	5	5	2	2	2	2	8	8	2	2
		إمكانية تنظيم الإنتاج للوصول إلى أسواق مستهدَفة	10	9	9	8	8	2	2	8	8	7	7
100	مجموع النقاط		100	.	66.5	.	56.5	.	51	.	59.5	.	50.1

(أ) من مراحل الزراعة إلى مراحل التسويق

تتكون سلسلة الإنتاج لمحصول البطاطا من ثلاث مراحل رئيسية:

(1) المرحلة التحضيرية للزراعة: وتتضمن تحديد الدورة الزراعية والحصول على التنظيم الزراعي، وتحديد طريقة الحصول على مستلزمات الإنتاج، وتحديد العلاقات التعاقدية والإنتاجية؛

(2) مرحلة الإنتاج الزراعي: وتتضمن عمليات الزراعة والخدمات الزراعية؛

(3) مرحلة التسويق: وتتضمن تأمين مستلزمات التسويق، وتحديد آليات واتجاهات التسويق؛

(4) أما المرحلة الرابعة الظاهرة في الشكل 16 فهي غير رئيسية وتتمحور حول إمكانية زيادة القيمة المضافة للمخلفات الزراعية وفاقد الإنتاج.

(1) المرحلة التحضيرية للزراعة

يتم تنظيم زراعة البطاطا في المنطقة بموجب ترخيص زراعي يحصل عليه الفلاح من الوحدة الإرشادية المشرفة على القرية، ويتضمن التنظيم تحديد الدورة الزراعية والمحاصيل التي تشتمل عليها (بطاطا، قمح، خضار أو محاصيل علفية، ذرة).

بموجب الترخيص الزراعي يحق للفلاحين الحصول على قرض زراعي قصير الأجل من المصرف الزراعي التعاوني وفق جدول الاحتياج الصادر عنه (يتضمن القرض الميسَّر دفعة نقدية بقيمة 200000 ليرة سورية للهكتار لتغطية تكاليف تحضير الأرض للزراعة وخدمتها، وتمويل عيني مقداره 3 أطنان من بذار البطاطا المستوردة عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذار لكلّ هكتار، بالإضافة إلى تمويل عيني من الأسمدة الأساسية NPK). أما الفلاحون الذين لا يرغبون بالحصول على القرض من المصرف فيحصلون على مستلزمات الإنتاج من مراكز بيع مستلزمات الإنتاج التي يديرها القطاع الخاص.

محصول البطاطا - الرستن - أم شرشوح -2020

وتتنوع أشكال الحصول على مستلزمات الإنتاج وفق ما يلي:

(أ) 65 في المائة من الفلاحين يحصلون عليها عيناً من تجار سوق الجملة الذين يعملون كوسطاء بين الفلاحين وبين تجار البذار المستورد (هؤلاء هم الفلاحون الذين لا يملكون موارد مالية لتمويل شراء البذار ومستلزمات الإنتاج)، حيث يقوم تجار الجملة بدفع قيمة البذار ومستلزمات الإنتاج نيابةً عن الفلاح مقابل التزامه بتوريد كامل الإنتاج إلى تاجر الجملة. بهذه الطريقة، يضمن الأخير توريد كامل المحصول الذي ينتجه الفلاح عن طريقه، بينما يضمن الفلاح تسويق الإنتاج من قِبل التاجر وعدم الخضوع لقوى السوق، وخاصة أن معظم الفلاحين لا يملكون القدرة على التفاوض للحصول على أعلى سعر ممكن؛

(ب) 8 في المائة من الفلاحين يحصلون عليها بقرض ميسر من المصرف الزراعي التعاوني؛

(ج) 27 في المائة من الفلاحين يحصلون عليها بتمويل ذاتي أو بتمويل من مستثمرين أو من الأقارب وغيرهم. إضافة للإشراف الفني والتدريب الذي يقوم به الفنيون العاملون في الوحدات الإرشادية ومراكز البحوث العلمية الزراعية، يحصل الفلاحون على الدعم الفني من شركات استيراد البذور التي تتعاون مع مجموعة محدّدة من المزارعين لتدريبهم على الأساليب الزراعية الحديثة واستخدام حقولهم كحقول إرشادية لباقي المزارعين، والترويج من خلالها للأصناف التي تعمل على استيرادها.

(2) <u>مرحلة الإنتاج الزراعي</u>

تُزرع البطاطا في منطقة الدراسة في عروة ربيعية رئيسية وعروة خريفية، حيث تُزرع العروة الربيعية خلال الفترة من 15 كانون الثاني/يناير وحتى نهاية شباط/فبراير. ويتم زراعة بذار البطاطا المستوردة مرتبة أولى من صنف سبونتا (المخصص للاستهلاك الغذائي المباشر، الطازج أو المخزن، وليس ملائماً للتصنيع) بمعدل 1 إلى 1.2 طن للهكتار، ويبلغ المردود المحقَّق حوالي 25 طناً في الهكتار الواحد في السنوات العادية. ولكن، انخفض هذا الرقم عام 2019 إلى 17.7 طناً في الهكتار بسبب عدم توفر الأسمدة وعدم ملاءمة الظروف الجوية. ثمّ يتمّ قلع العروة وتسويقها خلال الفترة من 15 أيار/مايو ولغاية شهر تموز/يوليو، ويُخصَّص 90 في المائة من إنتاجها للاستهلاك الغذائي، و10 في المائة منها لتأمين بذار للعروة الخريفية. وتُقدر كميات البذار المزروعة للعروة الربيعية في المنطقة بـ 3 إلى 3500 طن، وهي مستوردة من قِبل المؤسسة العامة لإكثار البذار ومن تجار القطاع الخاص، فيما يتمّ إدخال كميات قليلة لا تتجاوز 50 طناً من لبنان. ويتراوح سعر البذار بين 750 و1200 ليرة سورية للطن الواحد.

وبعد ذلك، تُزرع العروة الخريفية خلال الفترة من 15 تموز/يوليو ولغاية نهاية شهر آب/أغسطس. ويحتاج الهكتار الواحد إلى 1.2 طن من البذار الذي يُنتج في المنطقة المستهدَفة والمقدَّر بـ 1.7-20/طن هكتار (وينتج في المناطق المثالية لزراعته في محافظتي ادلب وحماه 30-40/طن/هكتار)، والذي يتم تسويقه عادةً اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ولغاية شباط/فبراير.

تتم زراعة كافة المساحات المخططة للزراعة المرويّة. حاليّاً يُعتمد على الري من المياه الجوفية والآبار والضخ من بحيرة قطينة وسرير نهر العاصي. يتم ري معظم المساحات بأسلوب الري السطحي (عند إعادة تأهيل شبكات الري الحكومية وتشغيلها سيعتمد الفلاحون على ري المساحات المزروعة من شبكات الري الحكومية، ويستخدمون أساليب الري الحديث، كما كان سائداً قبل النزاع).

(3) مرحلة التسويق

يتم قلع المحصول آليّاً، ويتم فرز الإنتاج ليتم تسويق 10 في المائة منه للتخزين في البرادات واستخدامه كبذار لازم لزراعة العروة الخريفية، ويتم تسويق 90 في المائة من الإنتاج إلى أسواق الجملة.

سوق الجملة حمص - آليات التسويق - العبوات المستخَدمة - 2020

يُجمع الإنتاج في الحقل من قِبل ورشات متخصصة للعمل الزراعي يقودها ما يُعرف بالشاويش، فهو مَن يتولى جمع العمال من القرى وإحضارهم إلى أرض الفلاح والإشراف على عملهم. ومعظم هؤلاء العمال من الإناث بأعمار ومستويات ثقافية وعلمية مختلفة، ويعمل ضمنهم عدد من الأطفال من الجنسين دون السن المسموح به بالعمل وفق القوانين. ويتقاضى العمال أجراً يتراوح بين 250 و300 ليرة سورية لساعة العمل الواحدة، ويعملون يوميّاً مدّة 5 إلى 7 ساعات.

إنتاج البطاطا - ربلة - القصير – 2020
المصدر - سانا

يُفرز الإنتاج ويُنَظَّفُ من الأتربة في الحقل، ولا تُجرى عليه أي عمليات غسل، ويتم تعبئة المحصول في أكياس بلاستيكية زِنتها 10-12 كيلوغراماً عند تسويقها إلى أسواق الجملة لبيعها للاستهلاك المباشر، وفي أكياس بلاستيك زِنتها 25 كيلو غراماً للكميات التي سيتم توريدها للتخزين.

ويُسوَّق الإنتاج عبر القنوات التسويقية التقليدية، فيذهب 50 في المائة منه إلى سوق الجملة المركزي في حمص، و15 في المائة إلى أسواق الجملة في محافظات أخرى، و15 في المائة إلى الأسواق الناشئة في حمص، و15 في المائة إلى مراكز الفرز والتوضيب لإعادة الفرز والتعبئة ضمن عبوات ملائمة للتصدير، و15 في المائة إلى معامل الصناعات الغذائية، و2 في المائة منه يسوّق على مستوى منطقة الإنتاج لتأمين حاجة السكان المحليين. ومن ثمّ يُعاد شحن الكميات المسوَّقة من هذه القنوات إلى تجار المُفرَّق ونصف الجملة ومتعهدي السوبر ماركات والنوادي والمطاعم والفنادق.

(ب) تكاليف الإنتاج

مع تغيُّر الأسعار خلال فترة النزاع، يمكن مقارنة تكاليف الإنتاج الزراعي للمحصول (17.7 طناً في الهكتار عام 2019) بين عامَي 2010 و2020 على الشكل التالي.

الجدول 30- مقارنة تكاليف إنتاج البطاطا عام 2020 مع عام 2010

الوحدة: ليرة سورية/هكتار

البيان		2010	2020	2020
العمليات الزراعية	الحراثات وتحضير التربة والزراعة	12450	69034	تشكِّل قيمة البذار 55 في المائة من إجمالي التكلفة وذلك من البذار الذي يتم توفيره من شركات تأمين البذار الخاصة التي وفرت البذار بقيمة 1.1 مليون ليرة سورية للطن، وعندها تكون كلفة الإنتاج 146 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد. تنخفض تكلفة الإنتاج 37 في المائة إلى 92 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد عند استعمال البذار المؤمن من المؤسسة العامة لإكثار البذار، لأن سعر البذار لدى المؤسسة يبلغ 750000 ليرة سورية للطن.
	التسميد	2650	21257	
	أجور سقاية	5500	17241	
	أجور عزيق وتعشيب	8790	44024	
	أجور المكافحة	2400	10643	
	أجورالحصاد والجني	12700	40058	
	أجور الفرز والتعبئة	1410	23917	
	أجور نقل المحصول	14950	121964	
المجموع		60850	348138	
مستلزمات الإنتاج	قيمة سماد عضوي	5000	64109	
	قيمة سماد كيماوي	22200	79767	
	قيمة عبوات	4900	41861	
	قيمة البذار	161500	1440000	
	قيمة مازوت للري	17150	167173	

البيان		2010	2020	2020
	قيمة مواد مكافحة	4870	31789	
المجموع		215620	1824699	
مجموع العمليات والمستلزمات		276470	2172837	
إيجار الأرض 15 في المائة من الإنتاج		15000	398250	
فائدة رأس المال 9.5 في المائة على المستلزمات		26265	65911	
نفقات نثرية 5 في المائة على المستلزمات		13824	70045	
إجمالي التكاليف		331559	2707043	
المردود طن/هكتار		20	17.7	
كلفة الكيلوغرام الواحد		16.5	152.9	

(ج) العوائد المحقَّقة

تختلف غلة الهكتار الواحد من البطاطا تبعاً للعروة المزروعة والظروف المناخية والخدمات المقدمة ونوعية البذار المستخدَم، وقد بلغ متوسط أسعار الجملة لعام 2019 نحو 202 ألف ليرة سورية للطن، في حين بلغ متوسط أسعار الجملة عام 2020 نحو 150000 ليرة سورية للطن (تراوحت أسعار البيع من الفلاحين بأسعار الجملة بين 130 و220000 ليرة سورية للطن وذلك في الفترات المختلفة بين ذروة الإنتاج وبداية الموسم ونهايته).

تُقدَّر حاجة الفرد من البطاطا لكافة الاستخدامات بـ 32 كيلوغراماً سنويّاً، ولا يغطي إنتاج المنطقة المستهدَفة حاجة السكان، بل يتم سد العجز من إنتاج المناطق والمحافظات الأخرى.

(د) تقييم سلسلة قيمة محصول البطاطا من الإنتاج حتى التسويق

(1) نقاط الضعف

أ- ارتفاع أسعار البذار الذي تشكل قيمته 45-55 في المائة من تكاليف الإنتاج؛

ب- صعوبة الحصول على القروض الزراعية من المصرف الزراعي لعدم قدرة الفلاحين على توفير ضمانات للحصول على القروض الزراعية؛

ج- نتيجة التغيُّرات الكبيرة في سعر صرف العملة السورية مقابل العملات الأجنبية والتضخم اعتباراً من شهر أيار/مايو 2020، أبدى التجار عدم رغبتهم بالاستمرار في تمويل الفلاحين بمستلزمات الإنتاج (البذار، الأسمدة)، وذلك لتجاوز خسارة جزء من رأس المال بين موعد التمويل وموعد استرداد القيمة؛

د- ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (بذار، أسمدة، مبيدات)، ونتيجة توقف شبكات الري الحكومية واضطرار الفلاحين إلى استخدام الآبار الخاصة للري والتي تشكل كلفتها 38 في المائة من قيمة مستلزمات الإنتاج؛

هـ- حاجة المحصول إلى كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات للحصول على إنتاج اقتصادي مما يتطلب تطبيق برامج ترشيد استخدام الأسمدة والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات.

(2) نقاط القوة

أ- تحقيق المحصول ميزة نسبية وتنافسية بين المحاصيل المزروعة في المنطقة؛

ب- وجود طلب على الإنتاج وضمان تسويقه وخاصة من تجار الجملة المموِّلين لمستلزمات الإنتاج؛

ج- إمكانية التحكُّم بمواعيد تسويق المنتَج لقابليته للتخزين لعدة أشهر؛

د- أهمية المحصول ضمن الدورة الزراعية الثلاثية (قمح، خضار ومحاصيل علفية، بطاطا) باعتباره محصولاً درنيّاً يساعد على تحسين خواص التربة؛

هـ- رغبة الفلاحين بزراعة المحصول وتقبُّلهم لاتباع كافة الممارسات الزراعية التي تُحقِّق الجودة وترفع الإنتاجية؛

يفصّل الجدول 31 السياسات والإجراءات الخاصة بمحصول البطاطا الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات على مستوى سلسلة القيمة.

الجدول 31- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة البطاطا

الهدف	السياسات	الإجراءات
زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية	• التوسُّع الأفقي في المساحة المزروعة.	• تعديل الدورات الزراعية المخطَّطة وزيادة المساحة المزروعة من المحصول من 958 هكتاراً إلى حدود 2000 هكتار؛ • توفير الموارد المائية اللازمة للزراعة عبر شبكات الري الحكومية، وخاصة أن المحصول لا يُزرع إلا مرويّاً وترتفع تكاليف إنتاجه بشكل كبير عند زراعته بالاعتماد على الآبار لارتفاع أسعار المحروقات اللازمة لتشغيل محركات ضخ المياه الجوفية.
	• التنمية الرأسية للإنتاج.	• تطوير الممارسات الزراعية المطبقة: o تنويع الأصناف المزروعة (الغذائية، الصناعية)؛ o مَكننة سلسلة العمليات الزراعية باستخدام آليات زراعية ملائمة للعمليات المختلفة (تحضير التربة، الزراعة، العزيق والتحضين والمكافحة والتسميد، القلع)؛

الهدف	السياسات	الإجراءات
		○ تطبيق أنظمة الري الحديث والاعتماد على الطاقة الشمسية اللازمة لتشغيلها؛ ○ مكننة عمليات ما بعد الحصاد (الفرز، الغسيل، التعبئة). • تأهيل العمالة الزراعية القادرة على مواكبة المَكننة والممارسات الزراعية الجديدة.
	• تقليل الفاقد في الإنتاج.	• مَكننة العمليات الزراعية (الفلاحة والتسوية، الزراعة، خدمات التعشيب والعزق والمكافحة والتسميد، والقلع)؛ • إقامة مراكز متطورة لفرز وتوضيب الإنتاج قبل تخزينه في البرادات، وأخرى للتصدير وفق المواصفات الفنية ومعايير الجودة المحدَّدة في الأسواق المستهدَفة؛ • استخدام عبوات ملائمة للحد من الأضرار الميكانيكية على المحصول المسوّق داخلياً. واستخدام أخرى متوافقة مع المواصفات المطلوبة للأسواق المستهدفة؛ • تأهيل سيارات شحن ونقل المحصول لتكون ملائمة للمنتجات الزراعية والحد من أثر العوامل الجوية عليها في أثناء النقل، ولا سيما أن المنتجات الزراعية يتم نقلها حالياً بشكل مكشوف وغير محمي من العوامل الجوية.
تخفيض تكاليف الإنتاج	• زيادة الإنتاجية؛ • تنظيم إدارة مستلزمات الإنتاج؛ • تطوير استخدام الموارد الأرضية؛ • تطوير استخدام الموارد المائية.	• تطبيق الزراعة الآلية لتخفيض كميات البذار المستخدم بالزراعة لتتطابق مع الكميات المحددة من جهات البحوث العلمية والنصائح الإرشادية وبما يتوافق مع خصوبة التربة؛ • توفير القروض الزراعية الميسَّرة من المصرف الزراعي وفق التكاليف الفعلية للإنتاج لتمكين الفلاحين من شراء كامل مستلزمات الإنتاج في بداية الموسم الزراعي (بذار، أسمدة، مبيدات، عبوات، مازوت) والحد من التعرض لتقلبات أسعارها في السوق؛ • تطبيق الدورة الزراعية للحد من انتشار الآفات والمحافظة على خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية؛ • استخدام الأسمدة العضوية لتحسين خواص التربة وخصوبتها. ويتكامل هذا الإجراء مع سلسلة القيمة للثروة الحيوانية لتربية الأبقار والدواجن في المنطقة، إذ يمكن الاستفادة من مخلفات الثروة الحيوانية في التسميد العضوي للأراضي الزراعية؛ • تخفيض تكاليف الري عند إعادة تشغيل شبكات الري الحكومية، والحد من استجرار الموارد المائية من الآبار لوقف استنزاف المياه الجوفية؛ • تطوير أنظمة الري الحقلي باستخدام أساليب الري الحديث لتخفيض نسبة الهدر في الموارد المائية والتقيد بالاحتياجات المائية المحددة للمحصول.
	• تطوير النظام التعاوني.	• تطوير عمل الجمعيات الفلاحية التعاونية لتأمين القروض الزراعية ومستلزمات الإنتاج والتسويق الجماعي للإنتاج لتخفيض تكاليف النقل.

الهدف	السياسات	الإجراءات
تطوير الإنتاج	• تطوير إنتاج البذار محلياً.	• دعم جهود مراكز البحوث العلمية الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذار للوصول إلى استكمال التجارب البحثية والإنتاجية لإكثار أصناف البطاطا بطريقة صناعة الأنسجة والوصول إلى إنتاج نويات إكثار منها؛ • توفير بيئة جاذبة للقطاع الخاص والاستفادة من إمكانياته المادية والإنتاجية والتعاقد معه لزراعة حقول من نويات إكثار البطاطا؛ • تأهيل عمالة زراعية مهنية متخصصة لمواكبة متطلبات زراعة الحقول الكثيفة الإنتاجية؛ • تحقيق تخفيض تكاليف إنتاج البطاطا من خلال توفير بذار من الإنتاج المحلي بأسعار أقل ولا سيما أن قيمة بذار البطاطا تشكل 79 في المائة من قيمة مستلزمات إنتاجها، و53 في المائة من إجمالي تكاليف إنتاجها وفق أسعار عام 2020.
تنظيم التسويق ورفع القيمة المضافة للمنتَج	• الحد من أثر اضطراب السوق على الربح الصافي.	• تنظيم أسواق الجملة، بحيث يتم تحقيق الربط الفعال بين الإنتاج والقنوات التسويقية من خلال: o تنظيم قلع المحصول بحسب مواعيد النضج التام وبما يتوافق مع احتياجات السوق؛ o تطوير نظامٍ خاصّ بمعلومات السوق يمكِّن الفلاحين من معرفة احتياجات السوق لتحديد مواعيد واتجاهات التسويق؛ o تنظيم قطاع المخازن المبردة وزيادة طاقتها الاستيعابية لتخزين أكبر كمية من الإنتاج خلال فترات ذروة الإنتاج ولإعادة عرضه في السوق لاحقاً؛ o تطوير معامل تصنيع البطاطا وزيادة الطاقات التصنيعية الخاصة بتصنيع رقاقات البطاطا (التشيبس)، وتوضيب البطاطا للمطاعم والمولات والفنادق، وإقامة معامل لتحضير البطاطا وتفريزها؛ o منح قروض ميسَّرة من المصرف الصناعي لتمكين الصناعيين من إقامة معامل تصنيع البطاطا ومراكز الفرز والتوضيب والمخازن المبردة؛ o تأسيس نظام التعاقد بين المؤسسات وشركات التسويق والتصنيع مع الفلاحين لزراعة أصناف مخصصة للتصنيع، وأصناف مخصصة للتصدير تلبي أذواق المستهلكين في الدول المستهدَفة؛ o إقامة مراكز لجمع المخلفات الزراعية للمحصول وتصنيع الأعلاف والخلطات الإنتاجية لتهيئة خليط ملائم لإنتاج الفطر.

4- سلسلة القيمة للنباتات الطبية العِطرية

تنتشر زراعة النباتات الطبية والعِطرية في منطقة الدراسة كزراعات شتوية (بشكل مرويّ وبعليّ)، وبلغت المساحة المزروعة بهذه النباتات عام 2019 نحو 3300 هكتار، وبلغ إنتاجها نحو 3700 طن تتوزع على المناطق الإدارية في منطقة الدراسة وفق الشكل 18.

الشكل 18- مساحة وإنتاج المحاصيل الطبية والعِطرية في منطقة الدراسة 2019

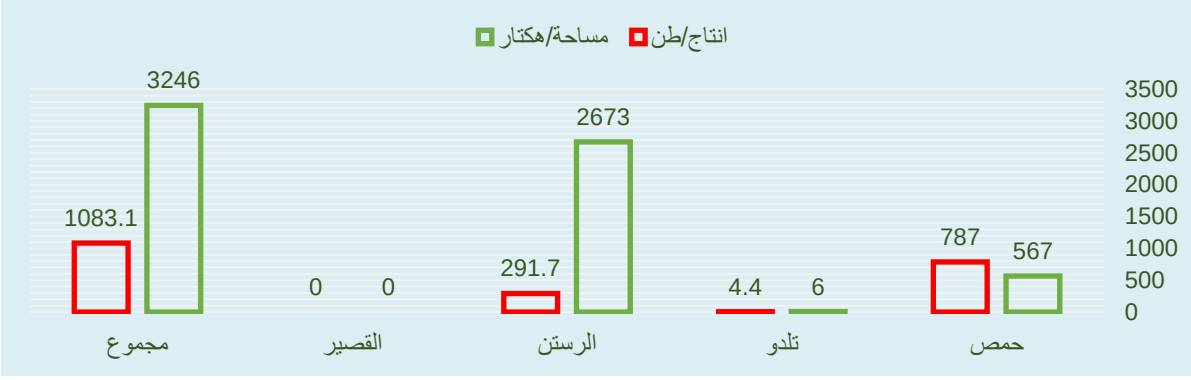

يظهر الشكل 19 تفاصيل تحضير، إنتاج، تصنيع، وتسويق النباتات الطبية والعطرية في مناطق الدراسة لعام 2019 وتحدد حجم اللاعبين الأساسيين ضمن مختلف المراحل.

الشكل 19- سلسلة القيمة للنباتات الطبية والعطرية في منطقة الدراسة من محافظة حمص 2019

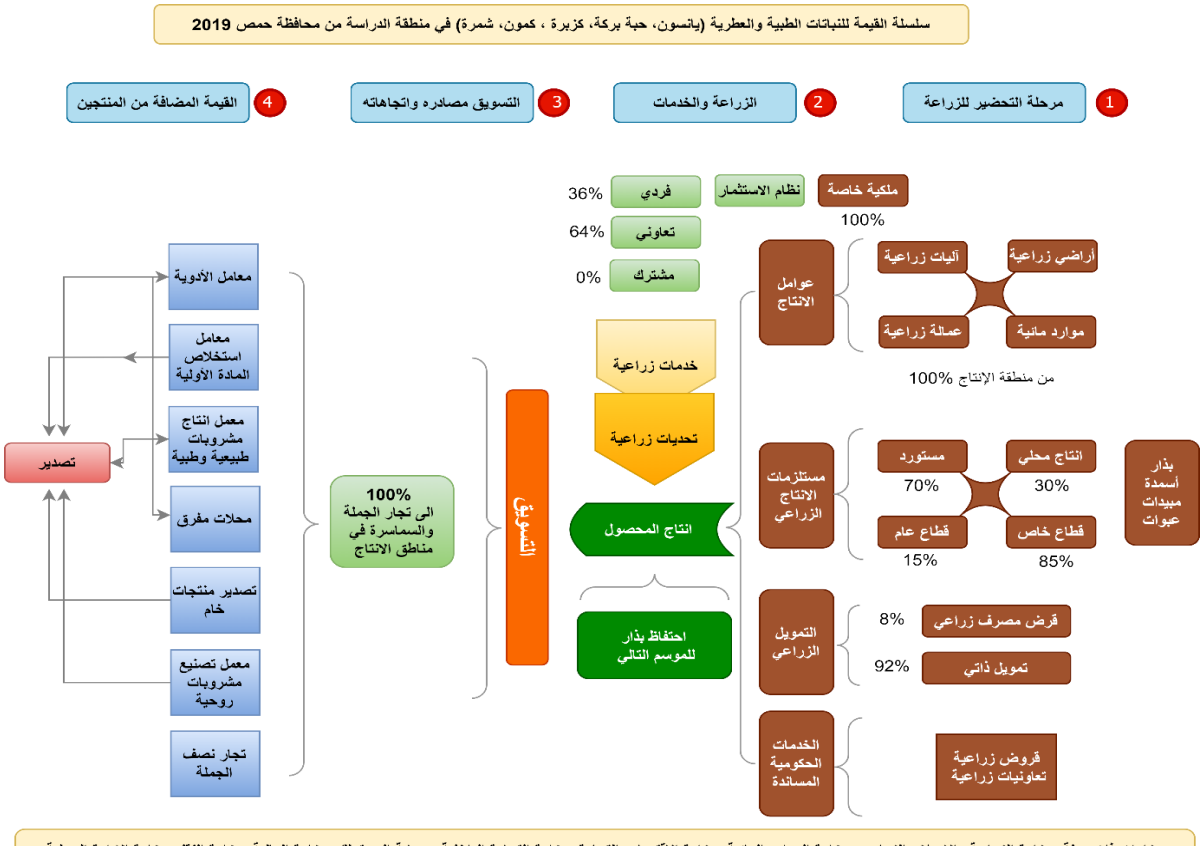

(أ) من مراحل الزراعة إلى مراحل التسويق - محصول اليانسون نموذجاً

تتكون سلسلة الإنتاج لليانسون، بوصفه واحداً من أهمّ منتجات النباتات الطبية والعِطرية في المنطقة المستهدَفة، من ثلاث مراحل رئيسية:

(1) المرحلة التحضيرية للزراعة: وتتضمن تحديد الدورة الزراعية والحصول على التنظيم الزراعي؛

(2) مرحلة الإنتاج الزراعي: وتتضمن عمليات الزراعة والخدمات الزراعية؛

(3) مرحلة التسويق: وتتضمن بيع إنتاج الأرض المزروعة؛

(4) أما المرحلة الرابعة الظاهرة في الشكل 18 فهي غير رئيسية وتتمحور حول إمكانية زيادة القيمة المضافة للمخلفات الزراعية وفاقد الإنتاج.

(1) المرحلة التحضيرية للزراعة

يتم تنظيم زراعة اليانسون في المنطقة بموجب ترخيص زراعي يحصُل عليه الفلاح من الوحدة الإرشادية المشرفة على القرية، ويتضمن التنظيم تحديد الدورة الزراعية (القمح، النباتات الطبية والعِطرية).

بموجب الترخيص الزراعي يحق للفلاحين الحصول على قرض زراعي قصير الأجل من المصرف الزراعي التعاوني وفق جدول الاحتياج الصادر عنه (يتضمن القرض الميسّر دفعة نقدية تبلغ 30000 ليرة سورية للهكتار لتغطية تكاليف تحضير الأرض للزراعة وخدمتها، وتمويل عيني يبلغ 160 كيلوغراماً للهكتار من الأسمدة الأساسية NPK). يحصل معظم الفلاحين على القرض الزراعي من المصرف الزراعي بشكل عينيّ، وتحديداً على شكل أسمدة، وذلك للاستفادة من فَرق السعر بين أسعار المصرف الزراعي وأسعارها في السوق غير النظامية. أما البذار فيتم تأمينه من إنتاجهم الذاتي في الموسم السابق ومن تجار البذور في المنطقة. وجميع أصناف النباتات الطبية والعِطرية محلية ومستقرة إنتاجيّاً وقابلة للزراعة المرويّة والبعليّة ولا يوجد أي تجارب أو اختبارات من البحوث العلمية الزراعية لتحديد الممارسات الزراعية الملائمة لزراعتها، كما لا يوجد لدى الإرشاد الزراعي أي نصائح إرشادية حول زراعتها، بحيث يمتلك الفلاحون الخبرة الكافية والعميقة في زراعتها وخدمتها.

زراعة النباتات الطبية والعِطرية - تلبيسة – 2020

(2) مرحلة الإنتاج الزراعي

تُزرع النباتات الطبية والعِطرية في منطقة الدراسة كزراعة شتوية مرويّة وبعليّة بحسب توفر الموارد المائية، حيث يعمد الفلاحون إلى زراعتها بشكل مرويّ عند توفر مياه الري في شبكات الري الحكومية. ولا يلجأ الفلاحون إلى ريّها بواسطة الآبار لأن جميع الآبار الموجودة في المنطقة سطحية غير عميقة وتصريفها من المياه قليل ويُخصّص عند توفره لري المساحات المزروعة بالقمح. ويتم زراعة النباتات الطبية والعِطرية خلال الفترة الممتدّة من تشرين الثاني/نوفمبر وحتى كانون الأول/ديسمبر، حيث تُزرع المساحات المخصصة لها باليانسون وحبة البركة والكزبرة بشكل رئيسي، ويُزرع الكمون والكراوية والشمرة بشكل ثانوي.

(3) مرحلة التسويق

يتم قلع المحصول يدويّاً، ويتم تجميع الإنتاج في الحقل لتجفيفه حتى يصبح قابلاً للتعامل معه والحصول على الإنتاج باستخدام آلة الدَّرس وآلة الفرز. ويتم تعبئة المحصول في أكياس وحفظه ليتم بيعه لاحقاً لتجار الجملة.

يتم جمع الإنتاج في الحقل من خلال ورشات متخصصة للعمل الزراعي، والتي يقودها ما يُعرف بالشاويش (كما أوضحنا سابقاً)، ويحصل العمال على أجرٍ في حدود 500-600 ليرة سورية في ساعة العمل الواحدة ويعملون يومياً 4 إلى 5 ساعات يوميّاً.

تُعتبر النباتات الطبية والعِطرية حساسة لمواعيد جمع وحصاد المحصول. ولذا، يتمّ الحصاد منذ بزوغ الفجر وحتى الساعة التاسعة صباحاً. وتؤدي عمليات الحصاد وجمع ونقل الإنتاج التقليدية إلى خسارة المحصول لنسبة مهمة من القيمة المضافة الممكن تحقيقها عند استخلاص الزيوت الطيارة منه.

زراعة النباتات الطبية والعِطرية - تلبيسة - 2020

(ب) تكاليف الإنتاج

يُظهر الجدول 32 تفاصيل تكاليف الإنتاج الزراعي لمحصول اليانسون (بحسب أسعار 2020) وذلك عند تحقيق مردود 1 طن في الهكتار من الزراعات المرويّة و0.5 طن في الهكتار من الزراعات البعليّة، بالإضافة إلى تكاليف محصول الكزبرة من الزراعات المرويّة عند تحقيق مردود 2 طن في الهكتار.

الجدول 32- تكاليف إنتاج النباتات الطبية والعِطرية عام 2020

الوحدة: ليرة سورية/هكتار

البيان		يانسون مروي	يانسون بعليّ	كزبرة بعل
العمليات الزراعية	الحراثات وتحضير التربة والزراعة	100000	100000	100000
	التسميد	10000	10000	10000
	أجور سقاية	40000	0	40000
	أجور عزيق وتعشيب	300000	100000	300000
	أجور المكافحة	10000	10000	10000
	أجورالحصاد والجني	70000	70000	100000
	أجور الفرز والتعبئة	20000	20000	30000
	أجور نقل المحصول	10000	10000	10000
المجموع		560000	320000	600000
مستلزمات الانتاج	قيمة سماد عضوي	40000	40000	40000
	قيمة سماد كيماوي	250000	250000	250000
	قيمة عبوات	40000	15000	80000
	قيمة البذار	100000	75000	20000
	قيمة مازوت للري	50000	0	50000
	قيمة مواد مكافحة	20000	20000	20000

البيان	يانسون مروي	يانسون بعليّ	كزبرة بعل
المجموع	500000	250000	460000
مجموع العمليات والمستلزمات	1060000	570000	1060000
إيجار الأرض 15 في المائة من الإنتاج	750000	375000	180000
فائدة رأس المال 9.5 في المائة على المستلزمات	47500	23750	43700
نفقات نثرية 5 في المائة على المستلزمات	25000	12500	23000
إجمالي تكاليف	1882500	981250	1306700
المردود طن/هكتار	1	0.5	2
كلفة الكيلوغرام الواحد	1883	1963	653

(ج) العوائد المحققة

تختلف غلة الهكتار الواحد من النباتات الطبية والعِطرية بحسب المساحات المروية والبعليّة، وتحقق المساحات المزروعة من اليانسون وحبة البركة 1 طن من الإنتاج في الهكتار الواحد من الزراعات المروية، و0.5 طن من الزراعات البعليّة، ويباع الطن بسعر 5 ملايين ليرة سورية. كما تحقق زراعة الكزبرة مردود 4 أطنان من الهكتار للزراعات المروية و2 طن هكتار من الزراعات البعليّة، ويباع الطن بـ 1.2 مليون ليرة سورية بأسعار عام 2020.

النباتات الطبية والعِطرية (زراعة مرويّة) - الرستن - 2020

النباتات الطبية والعِطرية (بعليّة) - تلبيسة - 2020

(د) تقييم سلسلة قيمة محصول النباتات الطبية والعِطرية من الإنتاج إلى التسويق

(1) نقاط الضعف

أ- ارتفاع تكاليف الزراعات البعليّة مقارنة بالزراعات المرويّة لانخفاض مردود الزراعات البعليّة 50 في المائة عن المرويّة؛

ب- الاستمرار بطُرق الزراعة التقليدية التي تعتمد على الزراعة الآلية بالنثر والري بالتطويف، مما يؤثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة كميات البذار المستخدَم في الزراعة وارتفاع المقنن المائي اللازم للري؛

ج- يتم حاليّاً جمع المحصول يدويّاً وتركه في الحقول ضمن تجمعات لتجفيفه بالاعتماد على أشعة الشمس، مما يؤدي إلى تَعرُّضِه للعوامل الجوية من الرياح وخسارة جزءٍ من المحصول، وتَعرُّضِه لأشعة الشمس المباشرة وفَقْدِه نسبةً من الزيوت الطيارة؛

د- الاستمرار بدَرْس المحصول وغربلته وتنقيته من الشوائب بالطُرق التقليدية، وكذلك الحال في تعبئته وحفظه ضمن أكياس بلاستيكية زنتها 50 كيلوغراماً، وهو ما يؤدّي إلى خسارة جزءٍ من الإنتاج وتراجُع مواصفاته القياسية وجودته؛

هـ- بيع المحصول الخام إلى تجار الجملة الذين يعملون على تسويقه إلى القنوات التسويقية المتعاقدين معها، مما يفوّت هوامش ربح مفترضة للفلاحين حال وجود علاقات مباشرة مع الجهات المسوِقة للمنتج؛

و- عدم وجود معامل لتصنيع الإنتاج واستخراج الزيوت العِطرية منه وهو ما من شأنه أضعاف القيمة المضافة المحقَّقة حاليّاً من الطرق المتبَّعة في تسويق المحصول، والتي تعتمد على التعبئة ضمن عبوات تقليدية، أو تصنيعه لإنتاج المشروبات العادية والروحية والطبية؛

ز- باعتبار أن معظم الحيازات المزروعة في المنطقة صغيرة وفي حدود 1-2 هكتار، فإن الإنتاج المحقَّق من كل فلاح قليل نسبيّاً. وفوق ذلك، يتم التسويق بشكل فردي غير تعاوني مما يؤدي إلى تحكّم التجار بالأسعار وعدم قدرة الفلاحين على التفاوض للحصول على سعر أعلى؛

ح- تذبذب الطلب على المادة بين سنة وأخرى بحسب حجم عقود التصدير والطلب العالمي عليها.

الحصاد اليدوي والتجفيف الشمسي للنباتات الطبية والعِطرية - 2020

(2) <u>نقاط القوة</u>

أ- توفُّر الظروف البيئية الملائمة لتحقيق الميزة النسبية والتنافسية؛

ب- إمكانية التوسُّع بزراعة المحاصيل الطبية والعِطرية في منطقة الدراسة كمحاصيل ذات قيمة اقتصادية عالية؛

ج- دوره المهم في الدورات الزراعية حيث يُعتبر من المحاصيل التي لا تُجهِد التربة ويمكن إدخاله في الدورة الزراعية بعد كافة أنواع المحاصيل والخضار المزروعة في المنطقة؛

د- القدرة على التكيُّف وإمكانية زراعة المحصول بشكل مرويّ وبعليّ؛

هـ- دوره الكبير في توفير المراعي للنحل وإنتاج العسل؛

و- وجود طلب كبير على المنتَج من السوق الداخلية والخارجية للاستخدامات الطبية والصناعية والتجميلية والطب الشعبي والمتمِّمات الغذائية؛

ز- يمكن تحقيق قيمة مضافة عالية جدّاً منه عند استخراج الزيوت العِطرية؛

ح- يُعتبر سلعةً تصديرية جيدة لما يتميّز به من مواصفات إنتاجية عالية مرغوبة في الأسواق العالمية؛

ط- توفُّر الخبرة الكافية لدى الفلاحين لزراعته، والقدرة على تأهيل الفلاحين الراغبين بزراعته لعدم حاجته إلى خدمات زراعية كبيرة ومتخصصة.

زراعة النباتات الطبية والعِطرية – جديدة - الرستن - حمص 2020

يفصّل الجدول 33 السياسات والإجراءات الخاصة بالنباتات الطبية والعطرية الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات على مستوى سلسلة القيمة.

الجدول 33- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة النباتات الطبية والعطرية

الهدف	السياسات	الإجراءات
زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية	• التوسُّع الأفقي من المساحة المزروعة.	• تعديل الدورات الزراعية المخططة وزيادة المساحة المزروعة من المحصول للاستفادة من الميزة النسبية والتنافسية للمحصول؛ • توفير الموارد المائية من شبكات الري الحكومية للاستمرار بالزراعة المروية التي تحقق زيادةً في المردود بنسبة 100-150 في المائة مقارنة بالزراعات البعلية.
	• التنمية الرأسية للإنتاج.	• تطوير الممارسات الزراعية المطبقة: o تطوير أساليب غربلة وتنقية البذار وحفظه، وخاصة أن البذار المستخدم في الزراعة من الأصناف المحلية. ويعمل الفلاحون حاليّاً على الاحتفاظ بالبذار اللازم للزراعة في الموسم القادم من إنتاجهم بأساليب تقليدية؛ o مَكننة سلسلة العمليات الزراعية باستخدام آليات زراعية ملائمة للعمليات المختلفة (تحضير التربة، الزراعة، المكافحة والتسميد، جني المحصول)؛ o تطبيق أنظمة الري الحديث وأَتمَتة عملها. • تأهيل العمالة الزراعية القادرة على مواكبة المَكننة الزراعية والممارسات الزراعية الجديدة.
	• تقليل الفاقد في الإنتاج.	• مَكننة عمليات قلع المحصول في الحقل وجمعه ونقله إلى أماكن مظللة مخصصة للتجفيف للحد من خسارة جزء من الإنتاج وفقدان نسبة من الزيوت الطيارة؛ • تشجيع القطاع الخاص على إقامة مراكز خاصة لجمع المحصول وتجفيفه وفرزه وغربلته وتوضيبه وتعبئته للحد من خسارة جزء من الإنتاج؛ • تحسين نوع العبوات المستخدَمة في تعبئة المحصول وعدم حفظه في العراء، وتحسين أساليب حفظه في المستودعات بما يضمن المحافظة على جودته؛ • تأهيل العمالة الزراعية القادرة على مواكبة مَكننة المحصول من مراحل الحصاد وحتى التخزين.
تخفيض تكاليف الإنتاج	• زيادة الإنتاجية؛ • تنظيم إدارة مستلزمات الإنتاج؛ • تطوير استخدام	• تطبيق الزراعة الآلية لتخفيض كميات البذار المستخدم بالزراعة بما يتوافق مع خصوبة التربة، ووفق الكميات المحددة من جهات البحوث العلمية والنصائح الإرشادية؛ • توفير القروض الزراعية الميسَّرة من المصرف الزراعي وفق التكاليف الفعلية للإنتاج، وذلك لتمكين الفلاحين من شراء كامل مستلزمات الإنتاج الزراعي في بداية الموسم الزراعي (بذار، أسمدة، مبيدات، عبوات، مازوت) والحد من التعرض لتقلبات أسعارها في السوق؛

الهدف	السياسات	الإجراءات
	الموارد الأرضية؛ • تطوير استخدام الموارد المائية؛ • تطوير النظام التعاوني.	• تطبيق الدورة الزراعية للحد من انتشار الآفات والمحافظة على خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية؛ • تطوير أنظمة الري الحقلي باستخدام أساليب الري الحديث لتخفيض نسبة الهدر في الموارد المائية والتقيد بالاحتياجات المائية المحددة للمحصول؛ • تطوير عمل الجمعيات الفلاحية التعاونية لتأمين القروض الزراعية ومستلزمات الإنتاج والتسويق الجماعي لتعزيز قدرة الفلاحين على التفاوض مع تجار النباتات الطبية والعِطرية الذين يشترون الإنتاج من المنطقة مباشرة للحصول على أفضل سعر ممكن للطرفَين.
رفع القيمة المضافة للمنتَج	• زيادة الربح الصافي.	• تطوير آليات التسويق من خلال: o إقامة معامل لاستخلاص المادة الفعالة من المنتجات الطبية والعِطرية وتسويقها لمعامل الأدوية؛ o إقامة معامل لفرز وتعبئة المنتجات ضمن عبوات مناسبة بحسب الطلب عليها من السوق؛ o الاهتمام بالترويج والإعلانات عن المنتجات المستخلَصة من النباتات الطبية؛ o منح المنتجات شهادة منشأ جغرافي لتعزيز الميزة النسبية والتنافسية لها؛ o الحد من تسويق المنتَج بشكل خام، وتسويقه بشكل معلّب وُمصنَّع بحسب احتياجات السوق المحلية وللتصدير وفق المواصفات القياسية المطلوبة؛ o تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تعبئة المحصول ضمن عبوات نموذجية، وإنتاج صناعات ريفية منه؛ o تنظيم إنتاج وتسويق النباتات الطبية والعِطرية ضمن مؤسسات تسويقية وإنتاجية بما يحقق التوسع بالمساحات المزرعة بها؛ o تنويع النباتات الطبية والعِطرية المزروعة من خلال إدخال زراعة الزعتر والمريمية والعُصفر والتوسع بزراعة الشمرة والكراوية وغيرها؛ o تأهيل العمالة المحلية من النساء والشباب لإقامة وحدات إنتاجية لتعبئة الإنتاج ضمن عبوات خاصة والاستفادة من القيمة المضافة لها وتحقيق أرباح أعلى عند تسويقها محلياً لمحلات بيع النباتات الطبية والعِطرية التي تستخدمها في الطب الشعبي والذي يُعتبر سلوكاً اجتماعيّاً في الجمهورية العربية السورية والبلاد العربية؛ o إقامة مراكز لجمع المخلفات الزراعية للمحصول وتصنيع الأعلاف والخلطات الإنتاجية لتهيئة خليط ملائم لإنتاج الفطر.

5- سلسلة القيمة للخضار الصيفية - محصول البندورة

تُزرع البندورة في منطقة الدراسة بوصفها واحدةً من أهم الخضار الصيفية. وقد بلغت المساحة المزروعة بها في منطقة الدراسة في عام 2010 نحو 417 هكتاراً ووصل إنتاجها إلى نحو 11200 طن. ونتيجة الأزمة وتوقف شبكات الري الحكومية عن العمل، بلغت المساحة المزروعة بها لعام 2019 نحو

145.5 هكتار تشكل 14 في المائة من مساحة الأراضي المزروعة بالخضار الصيفية، وبلغ إنتاجها نحو 2877 طناً. ويتوزع إنتاج البندورة على مستوى المناطق الإدارية في المنطقة المستهدَفة (الشكل 20).

الشكل 20- مساحة وإنتاج وغلة البندورة في منطقة الدراسة 2019

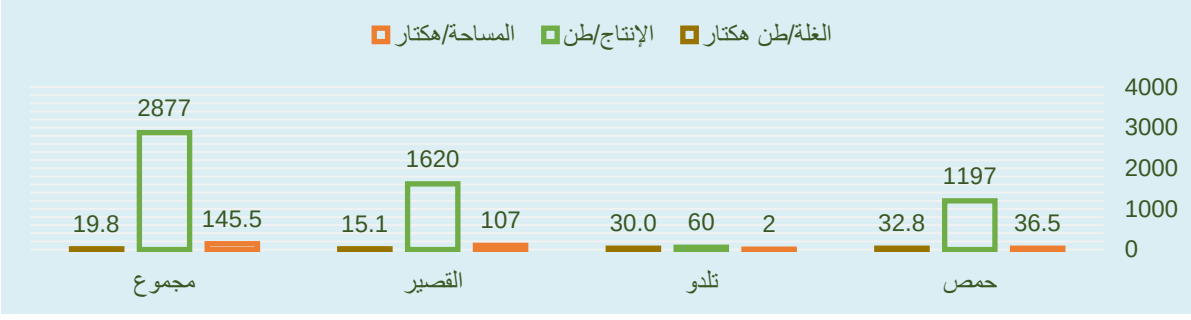

يظهر الشكل 21 تفاصيل تحضير، إنتاج، تصنيع، وتسويق محصول البندورة في مناطق الدراسة لعام 2019 وتحدد حجم اللاعبين الأساسيين ضمن مختلف المراحل.

الشكل 21- سلسلة إنتاج محصول البندورة في منطقة الدراسة من محافظة حمص 2019

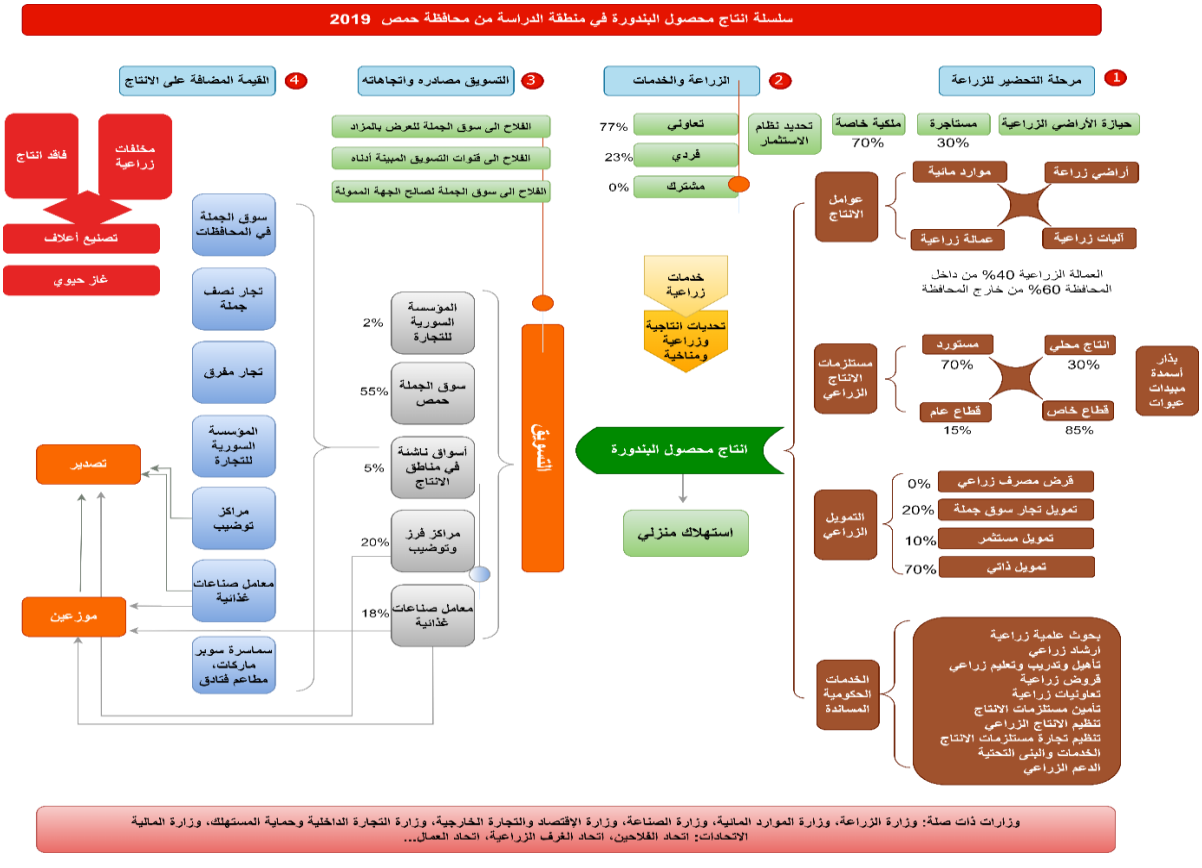

(أ) من مراحل الزراعة إلى مراحل التسويق

تتكون سلسلة الإنتاج لمحصول البندورة من ثلاث مراحل رئيسية:

(1) المرحلة التحضيرية للزراعة: وتتضمن تحديد الدورة الزراعية والحصول على التنظيم الزراعي، وتحديد طريقة الحصول على مستلزمات الإنتاج، وتحديد العلاقات التعاقدية والإنتاجية؛

(2) مرحلة الإنتاج الزراعي: وتتضمن عمليات الزراعة والخدمات الزراعية؛

(3) مرحلة التسويق: وتتضمن تأمين مستلزمات التسويق، وتحديد آليات واتجاهات التسويق؛

(4) أما المرحلة الرابعة الظاهرة في الشكل 20 فهي غير رئيسية وتتمحور حول إمكانية زيادة القية المضافة للمخلفات الزراعية وفاقد الإنتاج.

(1) مرحلة التحضير للزراعة

يحصل الفلاحون من الوحدة الارشادية على الترخيص الزراعي وفقاً للدورة الزراعية المحدَّدة في المنطقة (البندورة المتكاملة مع زراعة الملفوف والزهرة، بطاطا، قمح).

زراعة البندورة الحقلية - القصير - 2020

بموجب الترخيص الزراعي يحقّ للفلاحين الحصول على قرض زراعي قصير الأجل من المصرف الزراعي التعاوني وفق جدول الاحتياج الصادر عنه (يتضمن القرض الميسَّر دفعة نقدية قيمتها 200000 ليرة سورية للهكتار لتغطية تكاليف تحضير الأرض للزراعة وخدمتها، وتمويل بقيمة 150 غراماً من البذور الهجينة التي يؤمنها الفلاح من شركات البذور، وتمويل عيني من الأسمدة الأساسية NPK).

أما الفلاحون الذين لا يرغبون بالحصول على القرض من المصرف فيحصلون على مستلزمات الإنتاج من مراكز بيع مستلزمات الإنتاج التي يديرها القطاع الخاص.

يلجأ الفلاحون إلى المصرف الزراعي للحصول على الأسمدة الكيميائية اللازمة للمحصول، ويعمل 70 في المائة منهم على تمويل كلفة العمليات الزراعية والخدمات الزراعية ذاتيّاً، و10 في المائة منهم يعتمدون على التمويل من الآخرين بقروض مختلفة أو من خلال أقاربهم وأفراد أُسرهم، و20 في المائة منهم يحصلون على مستلزمات الإنتاج من تجار سوق الجملة مقابل التزامهم بتوريد المحصول لهم.

إضافةً للإشراف الفني والتدريب الذي يقوم به الفنيون العاملون في الوحدات الإرشادية ومراكز البحوث العلمية الزراعية، يحصل الفلاحون على الدعم الفني من شركات استيراد البذور التي تتعاون مع مجموعة محدّدة من المزارعين لتدريبهم على الأساليب الزراعية الحديثة واستخدام حقولهم كحقول إرشادية لباقي المزارعين، والترويج من خلالها للأصناف التي تعمل على استيرادها.

(2) مرحلة الإنتاج الزراعي

تُزرع البندورة في المنطقة كزراعات مكشوفة، بدءاً من شهر أيار/مايو ويتم زراعتها بالشتول المزروعة مسبقاً في مشاتل متخصصة بإنتاج الشتول، أو بالشتول المنتَجة من الفلاحين أنفسهم. ويتم اتّباع طُرق الزراعة الحديثة التي تعتمد على تحضير الأرض للزراعة وتنعيم وتسوية التربة، ومن ثم تمديد شبكات الري بالتنقيط وتغطيتها بلفافات بلاستيكية (لحفظ المياه، وعدم السماح للأعشاب بالنمو)، ومن ثم زراعة الشتول والعمل على تقديم الخدمات الزراعية اللازمة لها لتبدأ بالإنتاج في بداية شهر تموز/يوليو. وتعتمد 85 في المائة من المساحات المزروعة بشكل مرويّ على أساليب الري الحديث من الآبار، و15 في المائة منها تعتمد على الري بالتطويف من بحيرة قطينة وسرير نهر العاصي. وسيستمر الأمر على هذه الحال حتى بعد عودة شبكات الري الحكومية للعمل باعتبار أنّ شبكات ري البندورة مكشوفة ولا يمكن تطبيق أنظمة الري الحديث عليها.

تنفذ كافة عمليات الخدمة والقطاف بشكل يدوي من قِبل العمالة الزراعية التي يتم توظيف أفرادها لذلك، ويقدَّر أن 40 في المائة منهم من المنطقة و60 في المائة منهم من الوافدين من محافظات أخرى. ويتم تنظيم استخدام العمالة الزراعية من خلال الشاويش الذي يؤمن العمال ويشرف على عملهم في تنفيذ عمليات الخدمة لقاء أجر ساعي محدد.

يعمل 95 في المائة من الفلاحين على استثمار حيازتهم بشكل مباشر، ويعمل 5 في المائة منهم على تنظيم عقد استثماريّ مع مزارعين لا تتوفر لديهم حيازة ويعملون على استثمارها لصالحهم وعلى نفقتهم.

للحصول على مردود عالٍ يستخدم الفلاحون كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات التي يكون لها أثر بيئي سلبي على التربة والمياه الجوفية.

يبلغ متوسط المردود المحقَّق من زراعة محصول البندورة في منطقة الدراسة 20-35 طناً في الهكتار، ويخصص 62 في المائة منها للاستهلاك المباشر ونحو 38 في المائة منها للتصنيع الغذائي والتصدير.

(3) مرحلة التسويق

يبدأ قطاف محصول البندورة اعتباراً من بداية شهر تموز/يوليو ويمتد حتى شهر أيلول/سبتمبر، ويتم القطاف يدويّاً، ويعمل الفلاحين على التعاقد مع الشاويش لتوفير العمالة الموسمية اللازمة.

تسويق البندورة إلى أسواق الجملة - عبوات التسويق - حمص - 2020

يتم فرز وتصنيف وتعبئة الإنتاج في الحقل من قِبل مجموعة من العمال الموسميين الذين يملكون خبرة مهنية في عمليات الفرز، ويتم تعبئة المحصول ضمن عبوات (مصنعة من الستريوبور – الفلين الصناعي)، ويتم تسويقها إلى قنوات التسويق التقليدية، فيذهب 55 في المائة منها إلى سوق الجملة المركزي في حمص، و7 في المائة إلى الأسواق الناشئة القريبة من مناطق الإنتاج والمؤسسة السورية للتجارة، و20 في المائة إلى مراكز الفرز والتوضيب للتصدير، و18 في المائة إلى الصناعات الغذائية. ويُعاد شحن الكميات المسوّقة من هذه القنوات إلى تجار المُفرَّق ونصف الجملة ومتعهدي السوبر ماركات والنوادي والمطاعم والفنادق.

(ب) تكاليف الإنتاج

يُظهر الجدول 34 تكاليف إنتاج البندورة عام 2020 بالمقارنة مع تكاليفه في عام 2010.

الجدول 34- مقارنة تكاليف الإنتاج الزراعي لمحصول البندورة لعام 2020 مع عام 2010

الوحدة: ليرة سورية/هكتار

البيان		2010	2020
العمليات الزراعية	الحراثات وتحضير التربة والزراعة	20390	73409
	التسميد	2300	20437
	تعشيب وترقيع	12360	40117
	أجور سقاية	11760	19424
	أجور المكافحة	8640	21647
	أجورالحصاد والجني	41294	116260
	أجور الفرز والتعبئة	3613	20091
	أجور نقل المحصول	27407	375689
المجموع		123764	687074
مستلزمات الإنتاج	قيمة بذار وشتول	25000	238706
	قيمة سماد عضوي	8333	234683
	قيمة سماد كيماوي	23130	229430
	قيمة عبوات	35576	340900
	قيمة مازوت للري	21710	241787
	قيمة مواد مكافحة	10364	200685
المجموع		124113	1386191
مجموع العمليات والمستلزمات		45752	2073265
إيجار الأرض 15 في المائة من الإنتاج		5012	300000
فائدة رأس المال 9.5 في المائة من قيمة المستلزمات		6245	169688
نفقات نثرية 5 في المائة من قيمة المستلزمات		304886	89309
إجمالي التكاليف		52318	2632262
كلفة الكيلوغرام الواحد		0.583	132

(ج) العوائد المحققة

تُقدَّر غلة البندورة في المنطقة المستهدَفة بنحو 20 إلى 35 طناً في الهكتار، وبلغ متوسط التكلفة لعام 2020 نحو 132 ليرة سورية للكيلوغرام، ويصل متوسط بيع الجملة إلى 155 ليرة سورية للكيلوغرام.

تُقدَّر حاجة الفرد من البندورة لكافة الاستخدامات بـ 31 كيلوغراماً سنويّاً، ولا يكفي إنتاج المنطقة لتلبية حاجة السكان منها ويتم الاعتماد على إنتاج المناطق والمحافظات الأخرى لتلبية الطلب. ويؤدي رفع الكفاءة الاقتصادية من المحصول والتدخل بالممارسات الزراعية إلى زيادة المساحات المزروعة وتطوير الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وذلك لتلبية الطلب عليها على المستوى المحلي. ويساهم ذلك أيضاً في تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الإنتاج الكلية.

(د) تقييم سلسلة قيمة محصول البندورة من الإنتاج حتى التسويق

(1) نقاط الضعف

أ- انخفاض المردود المحقَّق في المنطقة المستهدَفة مقارنةً بالمردود المحقَّق في باقي المحافظات؛

ب- يُعتبر المحصول من المنتجات الزراعية الرهيفة التي يجب تسويقها فور تنفيذ عمليات القطاف، وهو منتَجٌ غير قابلٍ للتخزين وإعادة طرحه في أوقات عدم توفره في السوق؛

ج- ارتفاع نسبة الفاقد بالمحصول نتيجة عدم توفر العمالة المهنية لتقديم الخدمات الزراعية الجيدة، والاعتماد على القطاف اليدوي للإنتاج وعلى الفرز الظاهري للإنتاج في الحقل، وعلى تعبئة العبوات ضمن الحقل، وعدم توفر العبوات الملائمة للتسويق التي تحُول دون تضرُّر المنتَج، عدم ملاءمة مواصفات سيارات الشحن لنقل المنتجات الزراعية؛

د- اعتماد 80 في المائة من العمليات الزراعية في المحصول على العمل اليدوي، وخضوع جودة الإنتاج والربح المحقَّق إلى مدى كفاءة العمالة المهنية المستخدمة؛

هـ- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات وأجور اليد العاملة، إضافة لارتفاع تكاليف الري لاعتماد المساحات المزروعة على الري من الآبار التي تحتاج إلى استخدام مادة المازوت لتشغيل محركات الضخ؛

و- حاجة المحصول إلى كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات للحصول على إنتاج اقتصادي وافٍ، مما يتطلب تطبيق برامج ترشيد استخدام الأسمدة والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات؛

ز- عدم توفر العبوات الملائمة للتسويق، وارتفاع أسعار العبوات؛

ح- عدم قدرة معامل الصناعات الغذائية على استيعاب فائض الإنتاج في ذروة الإنتاج لتحقيق التوازن بين العرض والطلب والحد من انهيار الأسعار؛

ط- تراجُع التصدير نتيجة إغلاق المعابر الحدودية؛

ي- عدم كفاءة النظام التسويقي المتبَّع حاليّاً والذي يعتمد على العرض والطلب الذي يتحكَّم به كبار التُّجار.

(2) نقاط القوة

أ- ملاءمة المحصول للبيئة والمناخ في المنطقة المستهدَفة، وهو ما يجعل منه إنتاجاً تنافسيّاً؛

ب- يشكّل المحصول عنصراً هامّاً ضمن الدورة الزراعية الثلاثية (بندورة، بطاطا، قمح)؛

ج- إمكانية تحقيق قيمة مضافة عالية من المحصول عند تعزيز الأصناف الصناعية الخاصة به؛

د- إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج عند زيادة مردود وحدة المساحة وترشيد استخدامات مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات.

الجدول 35 يفصل السياسات والإجراءات الخاصة بمحصول البندورة الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات على مستوى سلسلة القيمة.

الجدول 35- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة البندورة

الهدف	السياسات	الإجراءات
زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية	• التنمية الرأسية للإنتاج.	• تطوير الممارسات الزراعية المطبقَّة في المنطقة: o زراعة الأصناف الحديثة عالية الإنتاجية والمتلائمة مع الظروف المناخية والتربة؛ o تنويع الأصناف المزروعة (الغذائية، الصناعية، ثنائية الغرض)؛ o مَكننة سلسلة العمليات الزراعية باستخدام آليات زراعية ملائمة لمختلف العمليات (تحضير التربة، زراعة الشتول، العزيق والتحضين والمكافحة والتسميد، جني المحصول المخصص للصناعات الغذائية)؛ o تطبيق أنظمة الري الحديث والتقيُّد بالاحتياجات المائية. • تأهيل العمالة الزراعية للتمكُّن من مواكبة المَكننة والممارسات الزراعية الجديدة.
	• تقليل الفاقد في الإنتاج.	• مَكننة سلسلة الزراعة والخدمات الزراعية؛ • استخدام عبوات ملائمة للحد من الأضرار الميكانيكية على المحصول، على أن تكون متوافقة مع المواصفات المطلوبة لأسواق التصدير؛ • إقامة مراكز متطورة لفرز وتوضيب الإنتاج قبل التصدير ووفق المواصفات المحددة ومعايير الجودة المطلوبة في الأسواق المستهدَفة؛ • تأهيل سيارات شحن ونقل المحصول لتكون ملائمة للمنتجات الزراعية الرهيفة، واستبدال نقل المنتجات الزراعية بشكل مكشوف والتحول إلى تغطيته؛ • تنظيم مواعيد زراعة المحصول على فترات مدروسة، وذلك للتحكُّم بمواعيد التسويق والحد من فائض الإنتاج في ذروة الإنتاج؛ • تأهيل العمالة الزراعية القادرة على تنفيذ العمليات الزراعية لخدمة المحصول وجمع المحصول بكفاءة.

الهدف	السياسات	الإجراءات
تخفيض تكاليف الإنتاج	• زيادة الإنتاجية؛ • تنظيم إدارة مستلزمات الإنتاج؛ • تطوير استخدام الموارد الأرضية؛ • تطوير استخدام الموارد المائية؛ • تطوير النظام التعاوني.	• إقامة مشاتل متخصصة لإنتاج الشتول بدلاً من الإنتاج التقليدي لها حاليّاً والذي يتم ضمن مساكب حقلية أو في "صواني ستريوبور" من دون مراعاة الشروط الفنية لإنتاجها، وخلط الأصناف المنتجة؛ • توفير القروض الزراعية الميسَّرة من المصرف الزراعي وفق التكاليف الفعلية للإنتاج، وذلك لتمكين الفلاحين من شراء كامل مستلزمات الإنتاج الزراعي في بداية الموسم الزراعي (بذار، أسمدة، مبيدات، عبوات، مازوت) والحد من التعرض لتقلبات الأسعار؛ • تطبيق الدورة الزراعية للحد من انتشار الآفات والمحافَظة على خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية؛ • استخدام الأسمدة العضوية لتحسين خواص التربة وخصوبتها. ويتكامل هذا الإجراء مع سلسلة القيمة للثروة الحيوانية لتربية الأبقار والدواجن في المنطقة، إذ يمكن الاستفادة من مخلفات الثروة الحيوانية في التسميد العضوي للأراضي الزراعية.
تنظيم التسويق ورفع القيمة المضافة للمنتج	• الحد من أثر اضطراب السوق على الربح الصافي.	• تنظيم أسواق الجملة، بحيث يتم تحقيق الربط الفعال بين الإنتاج والقنوات التسويقية من خلال: o تنظيم جني المحصول بحسب مواعيد النُضج التام وبما يتوافق مع احتياجات السوق؛ o تطوير نظامٍ خاصّ بمعلومات السوق يمكّن الفلاحين من معرفة احتياجات السوق لتحديد مواعيد واتجاهات التسويق؛ o تطوير معامل تصنيع البندورة وزيادة الطاقات التصنيعية الخاصة بتصنيع دبس البندورة وتجفيف البندورة، والصلصات والمقبلات الغذائية؛ o تأسيس نظام التعاقد بين المؤسسات وشركات التسويق والتصنيع مع الفلاحين لزراعة أصناف مخصصة للتصنيع، وأصناف مخصصة للتصدير تلبي أذواق المستهلِكين في الدول المستهدَفة؛ o تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تصنيع المحصول وتعبئته ضمن عبوات نموذجية، وإنتاج صناعات ريفية منه؛ o تأهيل العمالة المحلية من النساء والشباب لإقامة وحدات إنتاجية لتصنيع المنتجات الرئيسية والثانوية من المحصول؛ o إقامة مراكز لجمع المخلفات الزراعية للمحصول وتصنيع الأعلاف والخلطات الإنتاجية لتهيئة خليط ملائم لإنتاج الفطر؛ o منح المنتَج شهادة جودة ومنشأ جغرافي وعلامة تجارية تحدّد ما يتميز به المنتج من مواصفات تكنولوجية من حيث اللون والطعم ونسبة الحموضة.

6- سلسلة القيمة للأشجار المثمرة - المشمش

شكّلت المساحة المزروعة بأشجار اللوز والمشمش عام 2019 نحو 97.2 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة بباقي اللوزيات في المنطقة المستهدَفة. كما شكّل إنتاجها نحو 92.5 في المائة من إنتاج اللوزيات في المنطقة (87.4 في المائة تُزرع بأشجار اللوز، 9.9 في المائة تُزرع بأشجار المشمش). ونعرض هنا دراسة سلسلة القيمة لإنتاج المشمش باعتبار المحافظة تقع في الترتيب الثاني لإنتاج المشمش في الجمهورية العربية السورية، وهي زراعة ذات جدوى اقتصادية عالية، إذ يُعتبر المشمش سلعة تصديرية وتصنيعية مهمة.

يظهر الشكل 22 تفاصيل تحضير، إنتاج، تصنيع، وتسويق محصول المشمش في مناطق الدراسة وتحدد حجم اللاعبين الأساسيين ضمن مختلف المراحل.

الشكل 22- سلسلة القيمة لمحصول المشمس في منطقة الدراسة ضمن محافظة حمص لعام 2019

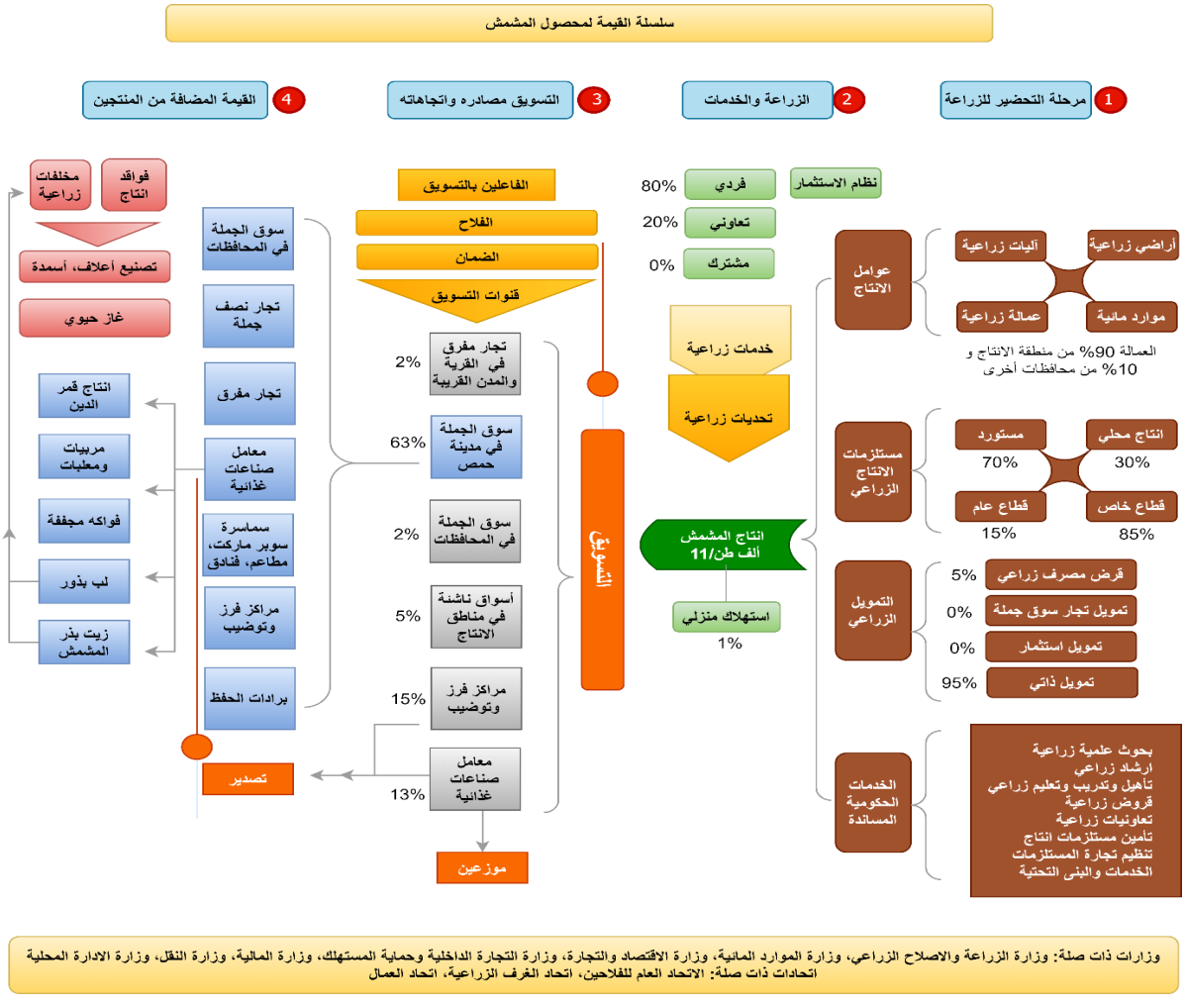

وزارات ذات صلة: وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، وزارة الموارد المائية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة المالية، وزارة النقل، وزارة الادارة المحلية
اتحادات ذات صلة: الاتحاد العام للفلاحين، اتحاد الغرف الزراعية، اتحاد العمال

(أ) مراحل سلسلة القيمة لزراعة محصول المشمش

تتكون سلسلة إنتاج محصول المشمس من ثلاث مراحل رئيسية:

(1) مرحلة التحضير للزراعة والإنتاج: وتتضمن تحضير الزراعة والخدمات الزراعية حتى وصول الأشجار إلى طور الإثمار، وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتقديم خدمات الإنتاج الزراعي، وجني الثمار؛

(2) مرحلة التسويق: وتتضمن تحديد آليات التسويق واتجاهاته؛

(3) أما المرحلة الرابعة الظاهرة في الشكل 21 فهي غير رئيسية وتتمحور حول إمكانية زيادة القيمة المضافة للمخلفات الزراعية وفاقد الإنتاج.

(1) مرحلة التحضير للزراعة والانتاج

في عام 2018 بدأ الفلاحون بإعادة تشجير الأراضي المتضررة من النزاع عبر قلع مخلفات وجذور الأشجار اليابسة وإعادة زراعة غراس المشمش (تم استبدال المساحات المزروعة بالتفاح بزراعة المشمش كونها تحقق جدوى اقتصادية أعلى). ويتم حالياً زراعة أصناف متعدّدة من المشمش (التدمري، الذهبي الأحمر، الذهبي الأصفر، الفرنسي، وصنف جديد مبكر، البسبوسي)، وهي أصناف ثنائية الغرض يمكن استهلاكها بشكل طازج أو استخدامها لتصنيع المربيات وقمر الدين.

يحتاج تأسيس بساتين الأشجار المثمرة إلى تخصيص موارد مالية كبيرة لتغطية تكاليف الاستصلاح وإعادة التشجير، وتأمين تكاليف الخدمات الزراعية المقدَمة لها (فلاحة، تقليم، مكافحة آفات، ري) على مدار 3-4 سنوات ريثما تدخل في طور الإثمار وبدء جني الثمار منها.

إعادة تأهيل بساتين الأشجار المثمرة المتضررة - المشمش - وزراعة الخضار بينها ريثما تدخل في طور الإثمار - القصير – 2020

يمكن للفلاحين الحصول سنويّاً على قرض قصير الأجل من المصرف الزراعي التعاوني لتغطية كلفة الخدمات الزراعية لأشجار المشمش بقيمة 200000 ليرة سورية للهكتار الواحد. ويعمل الفلاحون على توفير 95 في المائة من مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمبيدات من خلال السوق المحلية، والباقي من خلال المصرف الزراعي التعاوني. ويعتمد 85 في المائة من الفلاحين على استئجار الجرارات الزراعية للقيام بالخدمات الزراعية.

يندرج 80 في المائة من الفلاحين ضمن القطاع الفردي فيما ينتسب 20 في المائة منهم إلى القطاع التعاوني، مع ملاحظة غياب أي خدمة مقدَّمة من القطاع التعاوني.

يعتمد الفلاحون على توفير 10 في المائة من العمالة اللازمة لخدمة وقطاف المحصول من المنطقة، ويستخدمون نحو 90 في المائة من العمالة الوافدة من المناطق الشمالية الشرقية في مواسم القطاف والتعبئة والفرز الحقلي.

استخدام الري الحديث عند إعادة تأهيل بساتين الأشجار المثمرة المتضررة - المشمش - القصير - 2020

(2) مرحلة التسويق

يبدأ قطاف محصول المشمش في منطقة القصير اعتباراً من منتصف أيّار/مايو ويمتد إلى نهاية شهر حزيران/يونيو، وقد بلغ إنتاج المحافظة منه لعام 2019 نحو 30000 طن، وتراجع في عام 2020 إلى حوالي 5000 طن نتيجة التغيُّرات المناخية التي تمثلت في الفارق الكبير بدرجات الحرارة العظمى والصغرى بين الليل والنهار، حيث كانت خلال فترة ما بعد الإزهار (أول مرحلة من تكوين الثمار، أي العقد) مرتفعة نهاراً ومنخفضة ليلاً، ممّا أدى إلى تساقط العقد.

أ- تتضمن السلسلة السلعية للمشمش 5 متعاملين رئيسيين، ويتفرع عنها عدد من السلاسل المرتبطة بالصناعات الغذائية ومراكز التوضيب للتصدير:

- الأول هو الفلاح الذي يعمل على خدمة المساحات المزروعة هو وأفراد عائلته، ويعملون على استئجار العمالة الزراعية اللازمة لذلك؛
- الثاني هو التاجر الذي يضمن شراء المحصول من الفلاح قبل القطاف ويتولى قطافه وفرزه وتعبئته وتسويقه، ويتراوح هامش الربح المحقق بين 25 و35 في المائة بحسب الأسواق المستهدفة؛
- الثالث هو التاجر الذي يملك مشاغل فرز وتوضيب الفواكه ويعمل على شراء المحصول من الفلاح مباشرة أو من سوق الجملة في مدينة حمص والأسواق الناشئة؛
- الرابع هو تاجر الجملة المتواجد في سوق الجملة والذي يعمل على شراء المحصول بالمزاد "على ظهر السيارة" مباشرة من أرض السوق، أو يكون متعاملاً مع عدد من الفلاحين الذين يورّدون الإنتاج له ويضمن تسويقها مقابل عمولة 7-10 في المائة؛
- الخامس هو التاجر السمسار الخاص بمعامل الصناعات الغذائية ومعامل تصنيع قمر الدين وهم الذين يتسوّقون الإنتاج من أرض الفلاحين ومن أسواق الجملة.

ب- يتم تسويق المحصول على الشكل التالي:

- تسويق مباشر من الفلاح: يعمل بعض الفلاحين على تسويق إنتاجهم من المشمش إلى سوق الجملة المركزي في حمص، ويورّدون إنتاجهم إلى أحد تجار الجملة الذين يتعاملون معهم، أو يقومون بعرضها "على ظهر السيارة" في ساحة السوق للبيع بالمزاد العلني؛ كما يقوم بعضهم الآخر ببيع إنتاجهم إلى تجار وسماسرة معامل الصناعات الغذائية، أو سماسرة مراكز الفرز والتوضيب المتواجدين في المنطقة (معظمهم يتوافدون من محافظة ريف دمشق، ويتسوقون الإنتاج لصالح معامل الصناعات الغذائية ومعامل تصنيع قمر الدين)؛ ويعمل تاجر سوق الجملة على شراء المحصول بالمزاد العلني في ساحة السوق "على ظهر السيارة،" ويقوم ببيعه لحسابه، ويعمل على بيعه إلى أسواق الجملة في المحافظات وإلى تجار نصف الجملة والمفرق والسوبر ماركات والمطاعم والفنادق ووكلاء مراكز الفرز والتوضيب وغيرهم؛
- الضمان: قبل شهر من نضج المحصول يعمل التاجر الضامن على إبرام عقد اتفاق مع الفلاحين لشراء المحصول، ويتضمن الاتفاق التزام الفلاح بالاستمرار بتقديم الخدمات الزراعية وري الأراضي المزروعة، ويُترك للفلاح عدد محدود من الأشجار لاستهلاكه الأسري. ويعمل التاجر الضامن على توفير حماية المحصول وتوفير عبوات التعبئة، وتوفير العمالة اللازمة لقطاف المحصول وفرزه أوليّاً في الحقل وتعبئته بالعبوات المخصصة له، ويتولى الضامن تسويق البضاعة بحسب الجهات المتعاقد معها أو المتعاونة معه، وفق ما يلي:

- يتم تسويق 65 في المائة من الإنتاج للتصنيع، ويقوم بشرائه تجار يتوافدون من منطقة غوطة دمشق ويعملون على تصنيع قمر الدين والمربيّات منه، أما باقي الإنتاج فيتم تسويقه للاستهلاك الطازج؛
- في فترة ما قبل النزاع كان 35 في المائة من الإنتاج يصدَّر إلى لبنان ودول الخليج، فكان يتم توضيبه من قِبل التجار ضمن مراكز توضيب يتم تجهيزها بشكل مؤقت خلال فترة القطاف، ثم يُعلن عن سعر الشراء ليقوم الفلاحون بقطاف الثمار وبيعها للتاجر الذي يتولى الفرز والتوضيب والتحميل في البرادات في أرض الموقع وشحنها للتصدير مباشرة. وتُعتبر قرية ربلة التابعة لمنطقة القصير المركز الرئيسي لذلك؛
- يتواجد في المنطقة تجار الجملة القادمون من محافظة ريف دمشق، وهم سماسرة متخصصون بتسويق الإنتاج لصالح معامل الصناعات الغذائية ومعامل تصنيع قمر الدين الموجودة في ريف دمشق. ويعمل الفلاحون هذا العام على بيع إنتاج أرض المزرعة بـ 450 ليرة سورية للكيلوغرام. ويتولى التاجر تأمين اليد العاملة اللازمة للقطاف والفرز والتعبئة، ويعمل بعضهم على شراء المحصول في مركز التسويق على مستوى القرية بسعر 900 ليرة سورية للكيلوغرام؛
- لا يوجد معامل لتصنيع المربيات وقمر الدين على مستوى المنطقة المستهدَفة، حيث لا تناسب الظروف المناخية ونسبة الرطوبة الجوية مع متطلبات تصنيع المشمش وإنتاج قمر الدين الذي يتم تجفيفه بالاعتماد على أشعة الشمس.

(ب) تكاليف الإنتاج

يُظهر الجدول 36 مقارنة تكاليف إنتاج المشمش وفق أسعار عامَي 2010 و2020.

الجدول 36- مقارنة تكاليف الإنتاج الزراعي لثمار المشمش لعام 2020 مع عام 2010

الوحدة: ليرة سورية/هكتار

البيان		2010	2020
العمليات الزراعية	الحراثات والنكش حول الأشجار	4000	40000
	تحضير الأرض للري	2000	18000
	التربية والتقليم	4000	24000
	جمع بقايا التقليم	600	3500
	التسميد	800	4000

البيان		2010	2020
	أجور سقاية	9800	66875
	أجور المكافحة	1120	7000
	أجورالحصاد والجني	5600	45000
	أجور نقل المحصول	500	7000
المجموع		28420	207375
مستلزمات الإنتاج	قيمة سماد عضوي	20000	20000
	قيمة سماد كيماوي	80000	85000
	قيمة عبوات	15000	80000
	قيمة مازوت للري	90000	180000
	قيمة مواد مكافحة	25000	20000
المجموع		37000	230000
مجموع العمليات والمستلزمات		65420	437375
إيجار الأرض 15 في المائة من الإنتاج		4335	86700
فائدة رأس المال 9.5 في المائة		6215	41551
نفقات نثرية 5 في المائة		3271	21869
إجمالي التكاليف		79241	587494
كلفة الكيلوغرام الواحد		69	508

(ج) العوائد المحققة

تقدر غلّة المشمش في المنطقة المستهدَفة بنحو 3.7 طن في الهكتار، وقد بلغ متوسط التكلفة لعام 2020 نحو 508 ليرات سورية للكيلوغرام الواحد، وسعر بيع الجملة 900 ليرة سورية للكيلوغرام، علماً بأن متوسط بيع الجملة لعام 2019 كان قد بلغ 477 ليرة سورية للكيلوغرام.

(د) التحديات التي تواجه سلسلة القيمة من الإنتاج حتى التسويق

(1) نقاط الضعف

أ- الحاجة إلى توفير رأس مال كبير يغطي تكاليف إعادة استصلاح الأراضي المتضرّرة وقيمة الغراس المزروعة، بالإضافة إلى ضرورة توفير الري والخدمات الزراعية

للأشجار لمدة 4 سنوات حتى دخولها في طور الإثمار وبدء جني الثمار منها، ثمّ فإنها تحتاج إلى 6 سنوات لدخولها في طور الإثمار الاقتصادي؛

ب- تأثُّر أشجار اللوزيات بالظروف المناخية وخاصة في فترة الإزهار، حيث تتعرض في بعض السنوات إلى الصقيع الذي يؤدي إلى إتلاف الأزهار، كما تؤدي الظروف المناخية إلى فشل العقد كما جرى في عام 2020 حيث أدى تفاوت درجات الحرارة بين الليل والنهار إلى فشل العقد وخسارة 80 في المائة من الإنتاج. كما تؤدي الرياح الشديدة في بعض السنوات التي تهب في شهر حزيران/يونيو إلى تساقط الثمار وارتفاع نسبة فاقد الإنتاج وتراجُع أسعاره بسبب تحول نسبة كبيرة منه إلى التصنيع وعدم القدرة على تسويقه طازجاً وعدم قابليته للتصدير (أي عدم القدرة على الحصول على أسعار مجزية من المحصول)؛

ج- فشل مكافحة الآفات في بعض الأحيان نتيجة وجود مبيدات غير فعالة أو غير مطابقة للمواصفات القياسية، وبعضها ممّا يتم إدخاله بشكل غير نظامي لتجاوز العقوبات المفروضة على الجمهورية العربية السورية؛

د- عدم ملاءمة الجرارات الزراعية وملحقاتها لخدمة الأشجار المثمرة؛

هـ- عدم كفاية القنوات التسويقية لاستيعاب الإنتاج الذي يمتد قِطافه على مدى عدة أيام؛

و- يحتاج تسويق إنتاج المشمش إلى جهود كبيرة وخاصة أن 70 في المائة منه يُسوَّق بشكل طازج و30 في المائة يتحول للصناعات الغذائية، مع ملاحظة عدم إمكانية تخزين المنتَج بشكل طازج إلا لأيام محدودة؛

ز- عدم توفر العبوات الملائمة للمنتَج، وارتفاع أسعار العبوات؛

ح- عدم توفر العمالة الزراعية الماهرة في عمليات القطاف والفرز والتعبئة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المنتج؛

ط- الاعتماد على العمالة الوافدة إلى المنطقة من المناطق الشرقية وهي عمالة مرتفعة الأجر؛

ي- عدم ملاءَمة وسائل النقل لتسويق المنتجات الرهيفة وتعرُّضها للضرر في أثناء النقل وارتفاع نسبة الفاقد.

(2) نقاط القوة

أ- ملاءمة البيئة والمناخ لزراعة الأشجار المثمرة والحصول على إنتاج تنافسي منها عند زراعة أصناف ملائِمة تتجاوز مواعيد إزهارها فترات الصقيع؛

ب- تحقيق المنتَج لمعدلات عالية من الميزات النسبية في معدلات الإنتاج والمواصفات الإنتاجية والسعرية، ويأتي ترتيب محافظة حمص في المرتبة الثانية بعد محافظة ريف دمشق في إنتاج المشمش؛

ج- وجود طلب كبير على المنتَج من الأسواق للاستهلاك المحلي والتصنيع والتصدير؛

د- استغلال المساحات غير القابلة لزراعة المحاصيل والخضار في زراعة الأشجار المثمرة؛

هـ- تحقق تجارة الفواكه وخاصة من اللوزيات كالمشمش عوائد جيدة وذلك لوجود طلب كبير عليها من السوق.

يفصّل الجدول 37 السياسات والإجراءات الخاصة بمحصول المشمش الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات على مستوى سلسلة القيمة.

الجدول 37- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة المشمس

الهدف	السياسات	الإجراءات
تطوير زراعة المحصول	• تعزيز الميزة النسبية والتنافسية.	• إعادة استصلاح وتأهيل الأراضي المتضررة؛ • تعزيز دور البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي لتحديد الأصناف الملائمة للمنطقة والتي تُزهر في أوقات خارج فترات حدوث الصقيع الربيعي.
زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية	• التنمية الرأسية للإنتاج.	• زراعة الأصول والأصناف الملائمة للمنطقة والمطلوبة للاستهلاك المباشر والتصنيع والتصدير، وخاصة الأصناف ثنائية الغرض (الاستهلاك والتصنيع)؛ • تطبيق أنظمة الري الحديث وعملها.
	• تقليل الفاقد في الإنتاج.	• استخدام عبوات ملائمة للحد من الأضرار الميكانيكية على المحصول؛ • إقامة مراكز متطورة لفرز وتوضيب الإنتاج قبل التصدير وفق المواصفات المحددة ومعايير الجودة المطلوبة في الأسواق المستهدَفة؛

الهدف	السياسات	الإجراءات
		• تأهيل سيارات شحن ونقل المحصول لتكون ملائمة للمنتجات الزراعية والحد من أثر العوامل الجوية عليها في أثناء النقل، ولا سيما أن نقل المنتجات الزراعية يتم حاليّاً بشكل مكشوف غير محمي من العوامل الجوية؛ • تأهيل العمالة الزراعية القادرة على تنفيذ العمليات الزراعية لخدمة المحصول وقطاف المحصول وفرزه وتعبئته في الحقل بكفاءة.
تخفيض تكاليف الإنتاج	• زيادة الإنتاجية؛ • تنظيم إدارة مستلزمات الإنتاج؛ • تطوير استخدام الموارد المائية.	• إقامة مشاتل متخصصة لإنتاج الغراس المثمرة من الأصول والأصناف الملائمة؛ • توفير القروض الزراعية الميسَّرة من المصرف الزراعي وفق التكاليف الفعلية للإنتاج، وذلك لتمكين الفلاحين من شراء كامل مستلزمات الإنتاج الزراعي في بداية الموسم الزراعي (أسمدة، مبيدات، عبوات، مازوت) والحد من التعرض لتقلبات أسعارها في السوق؛ • استخدام الأسمدة العضوية لتحسين خواص التربة وخصوبتها، ويتكامل هذا الإجراء مع سلسلة القيمة للثروة الحيوانية لتربية الأبقار والدواجن في المنطقة، إذ يمكن الاستفادة من مخلفات الثروة الحيوانية في التسميد العضوي للأراضي الزراعية؛ • تطوير أنظمة الري الحقلي باستخدام أساليب الري الحديث؛ • تأهيل العمالة لتطبيق الأساليب العلمية في تقليم الأشجار المثمرة.
تنظيم التسويق ورفع القيمة المضافة للمنتَج	• الحد من أثر اضطراب السوق على الربح الصافي.	• تنظيم أسواق الجملة، بحيث يتم تحقيق الربط الفعال بين الإنتاج والقنوات التسويقية من خلال: o تنظيم جني المحصول بحسب مواعيد النضج التام وبما يتوافق مع احتياجات السوق؛ o تطوير نظام خاصّ بمعلومات السوق يمكّن الفلاحين من معرفة احتياجات السوق لتحديد مواعيد واتجاهات التسويق؛ o تطوير معامل تصنيع المشمش وزيادة الطاقات التصنيعية الخاصة بتصنيع قمر الدين وتجفيف المشمش والعصائر؛ o تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تصنيع الإنتاج وتعبئته ضمن عبوات نموذجية، وإنتاج صناعات ريفية منه؛ o تأهيل العمالة المحلية من النساء والشباب على إقامة وحدات إنتاجية لتصنيع المنتجات الرئيسية والثانوية من المحصول؛ o منح المنتج شهادات جودة ومنشأ جغرافي وماركة تسويقية توثّق ما يملكه من ميزات نسبية وتنافسية في المواصفات التكنولوجية.

7- سلسلة القيمة للثروة الحيوانيّة - الأبقار

يوجد في المنطقة المستهدَفة عددٌ جيد من قطعان الثروة الحيوانية، وخاصة من الأبقار، وذلك إلى جانب تربية الدواجن، وتربية النحل، وتربية الأسماك. وتوجد رغبة عند معظم الفلاحين في تربية الأبقار لما توفره لهم من غذاء ومن دخل يومي ناتج عن بيع مادة الحليب. ومما يساعد على ذلك أن المنطقة تشتهر بزراعة عدد كبير من أنواع المحاصيل الزراعية وتتوفر فيها كميات كبيرة من الأعلاف اللازمة للتربية، والتي يمكن رفع القيمة الغذائية لها من خلال إدخال الأساليب الحديثة في توفير الخلطات العلفية وتصنيعها، والتي تنعكس إيجاباً على زيادة الإنتاجية في الوحدة الحيوانية.

يظهر الشكل 23 تفاصيل تربية، إنتاج (الحليب واللحم)، وتسويق سلسلة قيمة الأبقار في مناطق الدراسة وتحدد حجم اللاعبين الأساسيين ضمن مختلف المراحل.

الشكل 23- سلسلة القيمة لتربية الأبقار في منطقة الدراسة ضمن محافظة حمص لعام 2019

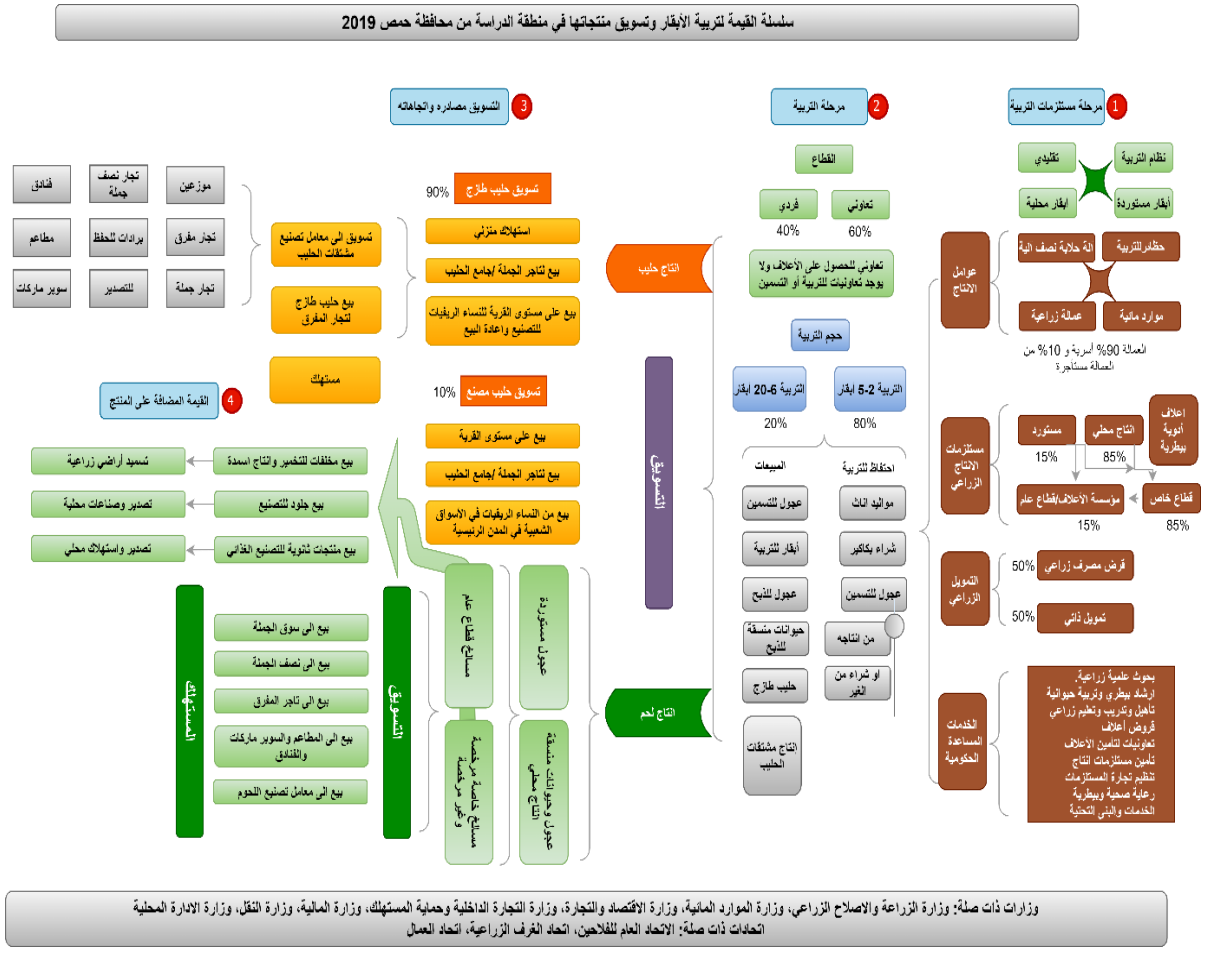

(أ) مراحل التربية والإنتاج

تتكون سلسلة إنتاج الأبقار وتسويق منتجاتها من ثلاث مراحل، وتتضمن:

(1) المرحلة الأولى وتشمل ما يتعلق بتأمين مستلزمات التربية من الأعلاف والرعاية الصحية والبيطرية والعمالة؛

(2) المرحلة الثانية وتتضمّن عمليات التربية والإنتاج والرعاية الصحية والبيطرية؛

(3) المرحلة الثالثة وتتضمن عمليات تسويق الإنتاج من الحليب الطازج ومن الأبقار والعجول الحيّة.

(1) مرحلة تأمين عوامل الإنتاج

تشكل قيمة الأعلاف اللازمة لتغذية الأبقار 70 في المائة من تكاليف الإنتاج، ويحتاج العجل الواحد خلال فترة التسمين التي تمتد على مدى 11 شهراً إلى حوالي 2 طن من خلطة الأعلاف التي تتكون من عناصر مختلفة (60 في المائة شعير، 25 في المائة كسبة، 15 في المائة نخالة). أما الأبقار الحلوب فتحتاج الواحدة منها سنويّاً إلى 6.5 طن من العلف "الجاهز الحلوب" (خلطة علفية من الشعير والكسبة والنخالة تدرّ الحليب).

يقوم 65 في المائة من المربين بشراء الأعلاف اللازمة للتربية عن طريق الجمعية الفلاحية متعددة الأغراض المرتبطة بالمؤسسة العامة للأعلاف التابعة لوزارة الزراعة (علف جاهز حلوب)، ويحصلون على الأعلاف الكافية لتغطية 30-50 في المائة من حاجة رؤوس الأبقار الحلوب من الأعلاف، ويتم تأمين الباقي من تجار العلف، أو من إنتاج المساحات المزروعة لديهم، أو من خلال شرائها من المزارعين على مستوى المنطقة. وقد بلغت أسعار بيع "العلف الجاهز حلوب" في عام 2020 نحو 350000 ليرة سورية للطن الواحد.

يواجه المربون تحديات كبيرة في تأمين الأعلاف اللازمة للتربية، حيث تعاني تجارة الأعلاف من عدم التنظيم والاستقرار لارتباط أسعارها بأسعار مكوناتها التي، بدورها، تتذبذب أسعارها بحسب سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار. وكذلك تتأرجح أسعار الأعلاف بحسب الكميات المستورَدة منها والمتاحة في السوق، وخاصة أنها تعتمد على كسبة الصويا المستوردة، وعلى مادة النخالة (من مخلفات طحن القمح) التي يتحكم بتأمينها التجار، وعلى مادة الشعير التي يرتبط سعرها بميزان العرض والطلب. وحيث أن الأعلاف تشكل 70 في المائة من التكلفة فإن أسعار الحليب ورأس العجل الحيّ يرتبط بشكل مباشر بسعر العلف المستخدَم في التربية.

يتم تقديم الرعاية البيطرية من قِبل الأطباء البيطريين المتواجدين في المنطقة، ومنهم من يعمل في الوحدة البيطرية التابعة لمديرية الزراعة في المحافظة ومنهم من يعمل لحسابه. ويتقاضى الطبيب

أجوره بمعدل 30-35 في المائة من قيمة الدواء أو اللقاح المقدّم. وتتولى الوحدات البيطرية إجراء التحصين الوقائي والعلاجي للأبقار مجاناً وبشكل دوري.

يوجد في محافظة حماه القريبة من المنطقة (تبعد 45 كم شمالاً) مقرّ المؤسسة العامة للمباقر والتي تتبع لوزارة الزراعة ويتبع لها عدد من محطات الأبقار الحديثة. وتعمل المؤسسة على تربية الأبقار وتقديم النصائح الإرشادية للمربين، كما تقوم ببيع البكاكير الملقحة لهم بحسب المتاح لديها.

تربية الأبقار - القصير - 2020

(2) <u>مرحلة التربية</u>

تتم تربية الأبقار في منطقة الدراسة ضمن حظائر تقليدية تحوي عادة على هنغار يتسع لنحو 20-25 بقرة، وعلى مسرح خارجي مع مَرافِقه الضرورية (مربط، معلف، مشرب). ويتبع للحظيرة مستودع للأعلاف ومكان لحلابة الأبقار. ولوحظ أن 85 في المائة من الأبقار تتم تربيتها ضمن حظائر تحوي قطيعاً من 10-20 بقرة وحوالي ستة عجول، و15 في المائة من حظائر التربية تحوي قطيعاً صغيراً من 1-5 أبقار بالإضافة إلى عجل واحد.

تتوزع حظائر تربية الأبقار بحسب المناطق الإدارية المستهدَفة (الشكل 24).

الشكل 24- مخطط عدد الأبقار في المنطقة المستهدَفة 2019

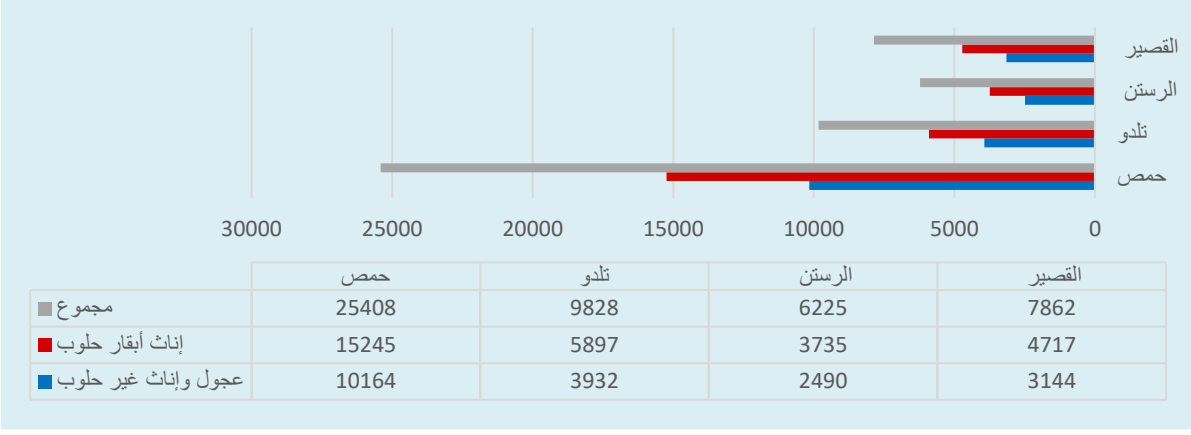

	حمص	تلدو	الرستن	القصير
مجموع	25408	9828	6225	7862
إناث أبقار حلوب	15245	5897	3735	4717
عجول وإناث غير حلوب	10164	3932	2490	3144

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية - مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي حمص.

ويلاحظ أن التربية تتركز في منطقة حمص ثم منطقة تلدو، يتبعها منطقة القصير ثم منطقة الرستن. ويوجد ارتباط بين حجم التربية وبين حجم المحاصيل العلفية المزروعة في كل منطقة، كما أنّ حجم المخلفات الزراعية من زراعة الخضار الشتوية والصيفية في كل منها يلعب دوراً في دعم أنشطة تربية الأبقار.

لا يوجد تعاونيات متخصصة للثروة الحيوانية، بل إن التعاونيات متعددة الأغراض هي التي تؤمن الأعلاف من المؤسسة العامة للأعلاف التابعة لوزارة الزراعة، وتتوزع نسبة التربية بين القطاعين التعاوني والفردي (الشكل 25).

الشكل 25- مخطط نسبة قطيع الأبقار بحسب القطاعات في منطقة الدراسة 2019

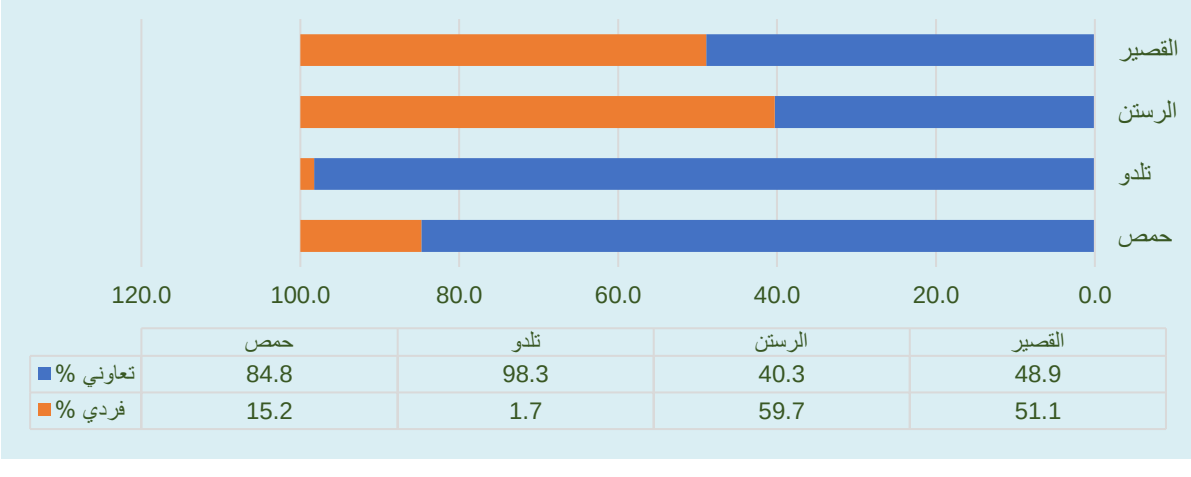

	حمص	تلدو	الرستن	القصير
تعاوني %	84.8	98.3	40.3	48.9
فردي %	15.2	1.7	59.7	51.1

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية- مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي حمص.

تتم تربية سلالة أبقار الهولشتاين المنتَجة ضمن برنامج التحسين الوراثي، وهي من السلالات المتلائمة مع البيئة المحلية. ويتم عادة شراء الأبقار أو بيعها عندما تكون بكاكير ملقَّحة وفي فترة الشهرين الأخيرين من الحمل، وذلك بهدف دخول المشروع مباشرة بطور الإنتاج والاستثمار بولادة البكاكير المشتراة وإنتاج الحليب وتسويقه.

تربية الأبقار - الرستن - 2020

تستمر فترة حمل الأبقار مدة 9 أشهر، وتستمر فترة الحلابة لنحو 300 يوم من العام الميلادي، وتتراوح كميات الحليب المنتَجة بين 3.5 إلى 4.5 طن للبقرة في السنة. وتنتِج البقرة مولوداً واحداً كل عام بنسبة 50 في المائة ذكور و50 في المائة إناث، حيث يقوم بعض المربين ببيع العجول بعد الولادة للتسمين لدى محلّات أخرى، فيما يقوم الآخرون بتسمين العجول في فترة تستمر لمدة 11 شهراً ليتم بيع العجول عندما يصل وزن الواحد منها إلى أكثر من 400 كيلو. وتتم تربية البكاكير بعمر 16-18 شهراً حتى يصل وزن الواحدة إلى أكثر من 300 كيلو ليتم عندها التلقيح.

مهجرون يربون الأبقار ضمن المحاضر السكنية غير الجاهزة - الرستن - تسنين - 2020

(3) مرحلة التسويق

أ- تسويق الحليب المنتَج

يلجأ أكثر من 95 في المائة من المربين إلى الحلابة الآلية بواسطة حلابات متخصصة لحلب بقرة واحدة، ويتم بيع الحليب المنتَج لتجار جمع الحليب الذين يتحكمون بتحديد أسعار الحليب وفق ميزان العرض والطلب، ولا يأخذون بعين الاعتبار كلفة الإنتاج ونسبة الدسم معياراً في تحديد سعر الحليب المنتَج (كان متوسط الأسعار خلال عام 2019 ولغاية شهر أيار/مايو 2020 مجزياً). ولا يعمل المربون على تصنيع الحليب بل يقومون ببيعه طازجاً.

آلة الحلابة المستخدَمة بشكل واسع في المنطقة - تلدو - 2020

يعمل تجار جمع الحليب على تسويق الإنتاج إلى وحدات تصنيع صغيرة تتواجد عادة على أطراف الأحياء الشعبية، أو إلى محلات بيع المفرق التي تبيع الحليب الطازج. كما يرتبط هؤلاء التجار بعقود مع معامل تصنيع الحليب المنتِجة للألبان والأجبان والقريشة والقشطة وغيرها. وتتحدّد قيمة الإنتاج بحسب طلب السوق من الحليب، بحيث يتمّ تأمين التسويق اليومي لإنتاج الألبان والقريشة والقشطة وفقاً للعقود التي أبرمتها المعامل مع محلات بيع الجملة والمفرق والسوبر ماركات. أما الأجبان المصنعة فيتم تسويق ما يمكن تسويقه يوميّاً إلى نفس مفاصل التسويق المتعاقَد معها ويتم تخزين الباقي ضمن برادات خاصة، لذلك ليتم تسويقها على مدار العام.

يرتبط تحديد أسعار الحليب وفقاً لأسعار الأعلاف، زيادة أو نقصاناً. كما تتباين الأسعار بحسب تكاليف التربية وكمية الحليب المنتَجة من الأبقار، حيث تتباين الأسعار أيضاً بين أشهر الصيف والخريف عن أشهر الشتاء والربيع.

الجدول 38 تفصيل لكميات اللحم والحليب المنتَجة ونسب استخدامها في التصنيع الغذائي على مستوى المنطقة الإدارية.

الجدول 38- إنتاج اللحم والحليب من الأبقار في منطقة الدراسة وتوزُّع تصنيعها

الوحدة: طن

المنطقة	لحم	حليب	طازج	للسمن	للزبدة	للجبن	للبن	منتجات أخرى
حمص	1014	35064	11220	5260	1052	8766	7013	1753
تلدو	392	13563	4340	2034	407	3391	2713	678
الرستن	248	8591	2749	1289	258	2148	1718	430
القصير	314	10849	3472	1627	325	4717	2170	-1462
مجموع	1968	68066	21781	10210	2042	19021	13613	4323

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية- مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي حمص.

يتم نقل الحليب بمستوعبات متخصصة غير مبردة، وفي سيارات شحن مكشوفة أو مغلقة غير مبردة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الحمل الجرثومي للحليب وانخفاض قابليته للتصنيع.

أما الكميات المخزنة في البرادات فتكون أسعارها متصاعدة بحسب عدد أيام التخزين حيث يضاف إليها تكاليف التخزين. ويمكن في حال وجود طلب كبير عليها من السوق أن تزيد هوامش الربح بنسب متفاوتة.

يعمل المربّون على بيع الحليب الطازج ولا يعملون على تصنيعه بسبب عوامل عديدة، منها: عدم توفر التجهيزات اللازمة للتصنيع وعدم توفر برادات لحفظ المنتجات، وعدم القدرة على تسويق المنتج إلى الأسواق المركزية يوميّاً، وعدم وجود تجار لجمع المنتجات المصنعة يوميّاً حال تصنيعها، وعدم الثقة في قدرتهم على المنافسة في السوق مقابل إنتاج معامل تصنيع الألبان التي تتمتّع باستقرار تسويقيً.

ب- تسويق الحيوانات الحية

تعتبر الملاءة المالية لدى المربين من أهم العوامل المحددة لقدرتهم على الاحتفاظ بالمواليد الجدد من الأبقار والعجول، حيث يحتاج المربي إلى رأس مال كبير ليتمكن من تأمين الأعلاف اللازمة لتغذية القطيع، ولا سيما بعد أن توقف تجار الأعلاف منذ بداية الأزمة وحتى الآن عن البيع بالأجل، واتباع أسلوب البيع النقدي قبل التسليم. كما يعتبر حجم الحظيرة عاملاً محدداً في القدرة على الاحتفاظ بالمواليد الجدد.

يتم بيع البكاكير الملقحة قبل شهرين من ولادتها، إذ تحقق عندها اعلى سعر ممكن. كما يتم بيع العجول بعد شهرين من التربية للتسمين في منشآت أخرى، أو يتم تسمين العجول لمدة 11 شهراً ليصل الواحد منها إلى وزن يزيد عن 400 كيلوغرام وهو الوزن المناسب لبيعها للذبح. كما يتم بيع الحيوانات المنسقة بوزن لا يقل عن 500 كيلوغرام للحيوان الواحد. ويتم البيع إما بسوق المواشي في قرية دير بعلبة،

أو لأحد المربين أو المزارعين على مستوى المنطقة، وعادة ما يتم بيع الحيوانات الحية لتجار المواشي الذين يتواجدون في المنطقة. ويتم تحديد أسعار البيع وفق الأسعار الرائجة في المنطقة وحسب العرض والطلب وجودة الحيوان وصحته.

بلغ سعر كيلوغرام العجل الحي في شهر أيار/مايو 2020 حوالي 4100 ليرة سوريّة، وبلغ سعر البقرة الملقّحة 1.5-2 مليون ليرة سورية، أما الأبقار الحلوب فيتم تحديد سعرها بحسب كمية الحليب التي تنتجها يوميّاً وتبلغ أسعارها 2.5-4 ملايين ليرة سورية للبقرة الواحدة.

يعمل التجار على ذبح العجول والحيوانات المنسقة في مسالخ مرخص لها، وخاضعة لرقابة مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة (ثمّة في المحافظة مسلخ حكومي ومسالخ خاصة). ومن ثم يقوم التجار ببيع اللحوم إلى تجار الجملة للذبائح. أما المنتجات الثانوية (الجلود، الأظلاف، الأحشاء الداخلية) فتباع إلى مستخدميها مباشرةً، والذين يقومون بدورهم بإدخالها ضمن سلاسل إنتاج جديدة، بحيث يدخل كل منتَج في سلسلة إنتاج مستقلة (لا يوجد إحصائيات حولها).

يعمل تجار الجملة للذبائح على شراء الحيوانات الحية من تجار الجملة للحيوانات الحية، ليقوموا ببيع الذبائح على شكل "لحم بعظمه" إلى تجار المفرق والمصنعين بالأسعار الرائجة والتي يتحكم بها العرض والطلب. كما يتم بيع الذبائح لمعامل تصنيع اللحوم من المرتديلا واللحوم الجاهزة للمطاعم مقابل حصول التجار على عمولة 5-7 في المائة من قيمة رأس المال. ويعتبر تجار الذبائح مصدرَ المعلومات التسويقية للمربين والمصنعين وتجار بيع اللحوم بالمفرق، ومن الجدير بالذكر أنه يتمّ نقل اللحوم بسيارات عادية غير مبرّدة.

يقوم تجار المفرق بشراء الذبائح من تجار الجملة وفق الأسعار التي يحددها تاجر الجملة، ويتم البيع للمستهلكين بعد إضافة هامش الربح المقرر والذي يتم تحديده وفق ميزان العرض والطلب ويكون عادةً في حدود 8-20 في المائة. ويشتري بعض تجار المفرق الحيوانات الحية مباشرة من المربين ويقومون بذبحها وبيعها لضم أرباح تاجر الجملة إلى أرباحهم، كما يضمون بذلك أرباح إضافية لقيمة الجلود وقيمة الأحشاء والمنتجات الثانوية التي يصنعون منها النقانق والهمبرغر وغير ذلك. ولا تتم هذه العملية ضمن شروط صحية كاملة، وخاصة مع عدم توفر التبريد في أثناء الذبح والتحضير.

تعمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإدارة المحلية على إصدار نشرة أسعار تأشيرية لمبيعات "اللحم بعظمه" أو "اللحم المجروم" بالإضافة إلى تحدي أسعار كافة منتجات الثروة الحيوانية من الألبان والأجبان وغيرها. وتكون هذه النشرة الأساس في تسعير المنتجات في سوق المفرق. ولكن، على أرض الواقع تتباين أسعار المنتجات بين المناطق الريفية والحضرية وفق ميزان العرض والطلب، وبحسب معدلات الاستهلاك، حيث ترتفع أسعارها في مواسم الأعياد والمناسبات الاجتماعية.

في ظل تهريب عدد كبير من القطيع إلى دول الجوار وتراجُع عدد القطيع بنحو 45 في المائة، فإن المنافسة على المنتجات أصبحت شبه معدومة لوجود طلب كبير عليها، وخاصة أن تراجُع كميات الحليب المنتَجة يوميّاً دفعت أصحاب معامل الحليب إلى استخدام الحليب المجفف المستورد والخالي من

الدسم كجزء رئيسي في التصنيع. وتختلف نسبة الخلط بحسب الجهة المصنِعة وبحسب مواسم الإنتاج، حيث ترتفع نسبة الحليب الطازج في الخلط خلال أشهر شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل لزيادة كميات الحليب المعروضة نتيجة توفّر حليب الأغنام في الفترة نفسها.

من خلال مراقبة الأسعار الرائجة في الأسواق يتضح أن أسعار اللحوم الحمراء من لحم الأبقار والعجول والأغنام شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال سنوات الأزمة حيث ارتفعت أسعار الحليب 9 أضعاف وزادت أسعار لحوم العجل 43 ضعفاً. إن هذه الزيادة ناتجة عن زيادة الطلب على اللحوم والذي سيتضاعف الطلب عليها في حال تم اتخاذ إجراءات استثنائية لتحسين مستويات الدخل.

(ب) التحديات التي تواجه سلسلة القيمة من الإنتاج حتى التسويق

من خلال استعراض هذه السلسلة يتبين لنا أن تربية الأبقار في منطقة الدراسة تتميّز بعدد من نقاط القوة وتعتريها بعض نقاط الضعف. كما أن السلسلة التسويقية تضمّ عدداً كبيراً من الحلقات التسويقية التي يقوم بتنفيذها عدد من التجار، مما يرفع من نسبة العمولات ويخفّض هوامش الربح على المنتجين ويرفع الأسعار على المستهلكين.

(1) نقاط الضعف خلال مرحلة الإنتاج

أ- عدم وجود سلالات نقية تحقق إنتاجية عالية ومتوازنة، حيث يُلاحظ أن السلالة التي يتم تربيتها تتباين كميات إنتاجها من الحليب بشكل كبير بين حيوان وآخر؛

ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف؛

ج- اضطراب سوق الأعلاف وارتفاع أسعارها بالتوازي مع ارتفاع نسبة التضخم، مع عدم تحقيقها لمعايير الجودة؛

د- الاعتماد على الأعلاف الجافة وعدم القدرة على توفير الأعلاف الخضراء؛

هـ- ما زالت طرق التربية المتبَعة تقليدية وتتعرض الأبقار إلى بعض الأمراض التي تَحِدُّ من الإنتاجية؛

و- عدم امتثال حظائر التربية للمعايير الفنية والتقنية اللازمة لتحقيق متطلبات التربية الحديثة؛

ز- استمرار التهريب الذي يدفع بعض المربين إلى بيع أجزاء من القطيع لتغطية تكاليف التربية والمعيشة؛

ح- تذبذب أسعار المنتَج من الحليب واللحم.

(2) نقاط الضعف خلال مرحلة التسويق

أ- تحكُّم تجار جمع الحليب بمواعيد استلام الحليب وتحديد أسعاره؛

ب- تأثّر مواصفات الحليب وجودته بطرق الجمع والنقل وفترة التسويق، حيث يتم جمع الحليب ونقله إلى مراكز التصنيع بمستوعبات غير مبردة؛

ج- عدم وجود مراكز لجمع الحليب على مستوى القرى لضمان تسويق الحليب والمحافظة على الجودة؛

د- انخفاض الطاقة الإنتاجية لمعامل تصنيع الحليب؛

هـ- تصنيع كميات كبيرة من الحليب ضمن ورشات محلية؛

و- عدم وجود مراكز لقياس معايير الجودة وتحليل المنتجات ومطابقة المواصفات الدنيا ومنح شهادات الجودة؛

ز- عدم الاهتمام بالدعاية والإعلان وترويج الماركات التي ترتبط بمنتجات الثروة الحيوانية؛

ح- عدم امتثال المسالخ العامة والخاصة للمعايير الفنية للمنشآت وخطوط الذبح والشروط الصحية لها؛

ط- عدم تمكن المربين من تصنيع الحليب المنتَج لعدم توفر وسائل ومستلزمات التصنيع، وعدم القدرة على توفير برادات للحفظ، مما يضيع عليهم فرصة الاستفادة من تحقيق القيمة المضافة.

(3) نقاط القوة

أ- توفر المناخ والبيئة المناسبة والملائمة لتربية الأبقار وتسمين العجول؛

ب- قرب مناطق التربية والإنتاج من مراكز الاستهلاك والتسويق نحو المحافظات الأخرى؛

ج- لا تحتاج تربية الأبقار إلى مساحات كبيرة وإلى كميات كبيرة من المياه؛

د- ارتفاع الطلب على اللحوم الحمراء وعلى منتجات الألبان والأجبان في الأسواق المحلية؛

هـ- تعدد مصادر توفير الأعلاف وتنوعها (وهي متوفرة في الأسواق المحلية، ومتوفرة لدى المؤسسة العامة للأعلاف بأسعار مدعومة، ومتوفرة من المخلفات الزراعية

الناتجة عن زراعة المحاصيل في أرض المربي أو من ضمان بقايا محاصيل في محيط المزرعة؛

و- توفر تربية الأبقار دخلاً يوميّاً ودائماً للأسرة الريفية من بيع الحليب ومن بيع العجول، وهي أحد عوامل استقرار هذا القطاع اقتصاديّاً؛

ز- يعمل معظم أفراد الأسرة في خدمة الأبقار ورعايتها وحلابتها (وخاصة النساء)؛ وفي حال الحاجة إلى عمالة إضافة فإن العمالة الزراعية متوفرة في المنطقة؛

ح- توفر تربية الأبقار حاجة الأسرة من منتجات الثروة الحيوانية التي تشكل 45 في المائة من الإنفاق على الغذاء في المناطق الريفية؛

ط- توفر الرعاية الصحية والبيطرية للقطيع من الأطباء البيطريين الذين يعملون في الوحدات البيطرية التابعة لمديرية الزراعة أو في العيادات الخاصة التابعة لهم؛

ي- تتوفر الخبرة الكافية لدى المربين التقليديين ويمكن نقل المعرفة لتأهيل مربين جدد؛

ك- تكتسب تربية الأبقار في المنطقة ميزة نسبية وتنافسية في نظامي التربية والإنتاج؛

ل- تحقيق قيمة مضافة من منتجات الأبقار من خلال استعمال مخلفات التربية في إنتاج الأسمدة العضوية واستخدامها في تسميد الأراضي الزراعية لتحسين خصوبتها؛

م- تتوفر في المنطقة المؤسسات الحكومية المتخصصة بتقديم الخدمات المسانِدة، ومنها ثلاثة فروع للمصرف الزراعي التعاوني لمنح قروض شراء الأبقار ومستلزمات التربية بشروط ميسرة.

الجدول 39 يفصّل السياسات والإجراءات الخاصة بسلسلة قيمة تربية الأبقار الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات على مستوى سلسلة القيمة.

الجدول 39- تفاصيل السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز سلسلة قيمة تربية الأبقار

الهدف	السياسات	الإجراءات
تخفيض تكاليف الإنتاج	• تحسين الإنتاجية؛ • توفير مستلزمات التربية من الأعلاف؛ • توفير الصحة الحيوانية	• إدخال زراعة المحاصيل العلفية من البيقية والجلبانة والبرسيم والفَصَة، ضمن الدورات الزراعية؛ • توفير القروض الميسرة للمربين من المصرف الزراعي وصندوق تداول الأعلاف وفق التكاليف الفعلية للإنتاج، لتمكين المربين من شراء الأعلاف اللازمة للتربية؛ • توفير الآليات الزراعية المناسبة لجمع المخلفات الزراعية ورفع القيمة الغذائية للأعلاف؛

الهدف	السياسات	الإجراءات
	• تطوير تصاميم الحظائر.	• قيام جهات البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي بنشر أنواع الخلطات العلفية الممكن توفيرها من الموارد الزراعية المحلية في المنطقة من المحاصيل العلفية ومن مخلفات المحاصيل الحقلية كالمحاصيل النجيلية والبقولية والنباتات الطبية والعِطرية، ونواتج فرم نواتج تقليم الزيتون؛ • نشر تقنية استنبات الشعير ضمن مستوعبات خاصة لتوفير الأعلاف الخضراء؛ • تطوير النموذج العمراني لحظائر التربية التي تلبي شروط النظافة العامة والشروط الصحية والتغذوية، وعزل القطيع، وتوسيع مسارح التربية المكشوفة؛ • تأهيل العمالة الفنية والمهنية للعناية بالثروة الحيوانية.
	• تقليل الفاقد من الأعلاف؛ • تخفيض الفاقد من انتاج الحليب.	• نشر تقنيات استخدام الأعلاف المصنعة على شكل كبسولات أو مكعبات علفية بدلاً من الأعلاف الخضراء؛ • إقامة مراكز ضامنة لشراء منتجات الحليب تضم مخبراً لاختباره وبسترته قبل نقله في سيارات مبردة خاصة لنقل الحليب إلى معامل تصنيع الحليب.
تنظيم التسويق	• رفع القيمة المضافة؛ • الحد من أثر اضطراب السوق على الربح الصافي.	• تصنيع مخلفات الثروة الحيوانية من الروث وتحويلها إلى أسمدة عضوية؛ • إقامة مراكز لتجميع المخلفات العضوية للثروة الحيوانية والاستفادة منها في إنتاج الغاز الحيوي وإعادة تدوير المخلفات لتحويلها إلى أسمدة عضوية؛ • تأهيل العمالة اللازمة لتصنيع مخلفات الثروة الحيوانية؛ • تشجيع النساء والشباب على إقامة وحدات إنتاجية لتصنيع الحليب ومشتقات الثروة الحيوانية، وتنظيم إنتاجها من قِبل الجمعيات الفلاحية أو الوحدات الإرشادية والإشراف عليها فنيّاً وإنتاجيّاً ومنحها شهادات منشأ؛ • إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة لجمع الحليب وتصنيعه ضمن وحدات إنتاجية على مستوى القرى؛ • تطوير نظام خاصّ بمعلومات السوق لتمكين الفلاحين من معرفة تبدلات أسعار بيع الحليب والحيوانات الحية في السوق المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة لمعامل تصنيع الحليب لتمكين المربّين من تحديد القنوات التسويقية المناسبة وتحديد مواعيد التسويق؛ • تطوير مسالخ ذبح الحيوان وتطبيق الشروط الصحية اللازمة لها؛ • تسعير الحليب وفق نسبة الدسم وليس وفق الكمية؛ • رفع الطاقة التصنيعية لمعامل تصنيع الحليب واللحوم؛ • إيجاد نظام مراقبة واختبار ومنح شهادات الجودة وشهادات المنشأ الجغرافي وماركة البيع، والاهتمام بالترويج للمنتجات؛

الهدف	السياسات	الإجراءات
		• قيادة البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي لبرنامج تدريب وتأهيل للفلاحين والعمال الزراعيين على نُظُم التربية الحديثة وتصنيع منتجات الثروة الحيوانية.
تنمية القطيع وزيادة عدده	• حماية القطيع.	• وقف عمليات التهريب بكافة أنواعها وأشكالها للحيوانات الحية والعجول والحليب الطازج والمصنع؛ • إغلاق المسالخ غير المرخصة؛ • تطبيق برامج تحصين الثروة الحيوانية من الأمراض.

8- التحديات المشتركة بين كافة المنتجات المستهدَفة في سلاسل القيمة ضمن المنطقة المستهدَفة

(أ) نقاط الضعف

(1) ضعف النُظُم الإنتاجية

أ- عدم تقيد الفلاحين بزراعة المساحات المحددة في التنظيم الزراعي الممنوح من الوحدة الإرشادية. ويؤدي التجاوز في المساحات المزروعة إلى زيادة الكميات المنتجة وإغراق السوق وتدهور الأسعار؛

ب- استمرار الاستثمار وفق النُظُم الزراعية التقليدية وعدم توفر الإمكانيات الفنية والتقنية والمادية والمالية للانتقال إلى الزراعة الحديثة التي تعتمد على تحديث المكننة الزراعية والتكنولوجيا والابتكار؛

ج- توقف مشاريع الري الحكومية عن العمل، وارتفاع تكاليف الري من الآبار التي تحتاج إلى استخدام مادة المازوت لتشغيل محركات الضخ (نتيجة تضاعف أسعار المازوت) بين الأسعار الرسمية وأسعار الاحتكار؛

د- عدم التطبيق الصحيح للنصائح الإرشادية والمعلومات التي أعطيت للفلاحين حول النُظُم الزراعية، وعدم اتباع الإدارة الزراعية في تطبيق برنامج الإدارة المتكاملة للآفات والاستخدام الرشيد والمتخصص للأسمدة، وهو ما كان له أثر سلبيّ على العملية الزراعية انعكس انخفاضاً في المردود وارتفاعاً في تكاليف الإنتاج وضغطاً على البيئة؛

هـ- صِغر حجم الحيازات وما يواجه استثمارها من تحديات إنتاجية وتسويقية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض عوائد الاستثمار؛

و- ضعف المَكننة الزراعية (من حيث الكم والنوع والجودة) منذ ما قبل الأزمة. وقد تفاقمت المشكلة بعد تراجُع المَكننة في المنطقة المستهدَفة. ويعتمد 85 في المائة من الفلاحين على استئجار الآليات لتنفيذ الأعمال والخدمات الزراعية (وما زالت تنفَّذ بشكل تقليدي)، مع تحكُّم أصحابها في تحديد الأجور ومواعيد التنفيذ.

(2) ضعف الخدمات المساندة

أ- الاعتماد على تأمين 85 في المائة من مستلزمات الإنتاج (بذور، مبيدات، أسمدة) اللازمة للاستثمار الزراعي عبر الاستيراد، مما يعني تأثّر أسعار هذه المستلزمات بتقلبات الأسعار العالمية وتغيُّر أسعار صرف العملة السورية؛

ب- ضعف القدرة المالية لدى الفلاحين التي من شأنها أن تمكنهم من تمويل زراعة وخدمة المحصول. إلى الآن، يقتصر حصول الفلاحين على التمويل من المصرف الزراعي أو تجار سوق الجملة أو الممولين لقاء دفع فائدة 7-15 في المائة؛

ج- عدم وجود اتحادات نوعية متخصصة للمنتجات الزراعية الرئيسية تعمل على تنظيم الإنتاج والتسويق وفق السياسات الزراعية المقررة من الحكومة؛

د- عدم وجود مكاتب لتنظيم استخدام العمالة الزراعية لموازنة العرض والطلب، واعتماد الفلاحين على العمال الزراعيين الموسميين الوافدين من المحافظات الشرقية بسبب انخفاض أجورهم مقارنة مع الأجور المطلوبة من العمال المتواجدين في المنطقة. ويؤدي ذلك إلى اتجاه أهالي المنطقة للبحث عن فرص عمل أخرى داخل وخارج المنطقة، أو الانتقال للعمل في دول الجوار؛

هـ- عدم توفر العمالة الماهرة والمتخصصة بالأعمال النوعية في الزراعة والتقليم والمكافحة والقطاف وجني الثمار والفرز والتعبئة، وهذا ما يؤدي إلى خسارة كمية في الإنتاج وتدهور الجودة؛

و- عدم قدرة الجمعيات الفلاحية التعاونية على تحقيق أهدافها، واقتصار عملها على توفير القروض الزراعية من المصرف الزراعي عيناً كمستلزمات إنتاج وتسويق منتجات المحاصيل الاستراتيجية، بالإضافة إلى الأعلاف؛

ز- عدم ملاءمة نظام العمليات لمنح القروض الزراعية في المصرف الزراعي التعاوني لمتطلبات المرحلة ورغبات الفلاحين في الحصول على القروض المتوسطة والطويلة ليتمكنوا من تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهنا ينبغي الالتفات إلى أهمية معالجة مشاكل الديون والضمانات المطلوبة للحصول على القرض، ومدى الاستمرار في الاعتماد على المصرف الزراعي كجهة وحيدة لمنح القروض الزراعية.

الجدول 40 يبين ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج واحتكارها.

الجدول 40- تطور الأسعار الرسمية المعتمَدة من الوزارات المختصة (مفرق) لمستلزمات الإنتاج الزراعي 2010-2020

البيان	الوحدة	2010	2020
سعر السماد الآزوتي/يوريا 46	ليرة سورية/طن	8000	193000
سعر السماد الفوسفاتي	ليرة سورية/طن	8800	237000
سعر السماد البوتاسي	ليرة سورية/طن	15500	412000
سعر المازوت	ليرة سورية/ليتر	25	185
سعر مبيدات/قياس نسبي	ليرة سورية/ليتر	1000	20000-26000
أجور النقل لمسافة 30/كم	ليرة سورية/سيارة (حمولة حتى 5 طن)	1500	5000-8000
أجور العمالة الزراعية	ليرة سورية/ساعة عمل	50	350-500

(3) <u>مرحلة التسويق</u>

أ- خضوع المنتجين لقوى السوق واضطرارهم إلى بيع منتجاتهم بحسب الأسعار المتداولة بسبب:

- عدم وجود نظام مراقبة فاعل للأسعار في السوق وتحكم كبار تجار الجملة بتحديد الأسعار من خلال التحالفات المشتركة بين تجار أسواق الجملة في المحافظات وسوق الجملة في حمص؛
- عدم وجود عقود مسبقة بين المنتِج والجهات التي تضمن تسويق الإنتاج؛
- عدم توثيق العلاقات الاستثمارية والتجارية القائمة بين الفلاح والتاجر المموّل لمستلزمات الإنتاج وخضوع الفلاحين لشروط تاجر الجملة.

ب- استمرار عمل سوق الجملة بأساليب تقليدية، حيث يعتبر سوق الجملة مكاناً لتداول المنتجات الزراعية بين أصحاب المصلحة، من دون وجود نظام لإدارة السوق وتنظيم العمل به وتحديد المدخلات والمخرجات من المنتجات واتجاهات التسويق كمعايير لتحديد الأسعار والعمولات. إضافة لافتقار السوق لوجود المستودعات والبرادات ومراكز الفرز والتوضيب والشحن المبرد؛

ج- عدم وجود نظام خاص بمعلومات السوق يوفر المعلومات والإحصائيات التسويقية ليساعد المنتجين على:

- إدراك المواصفات القياسية ومعايير الجودة للمنتجات المطلوبة للأسواق الداخلية والخارجية؛
- معرفة أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية بحسب الأسواق المستهدفة؛
- معرفة كميات الواردات والصادرات، وكميات الإنتاج المقدرة في المنطقة؛
- معرفة الأسواق المستهدفة بالتصدير، وحاجتها من المنتجات ومواصفاتها؛
- معرفة التدخلات المحتملة من الحكومة والتعاونيات الزراعية والجمعيات والمبادرات؛
- زيادة قدرة الفلاحين على التفاوض في أسواق الجملة.

د- عدم وجود نظام تسويق متكامل وملائم للمنتجات الزراعية الرهيفة من الخضار والفواكه والتي تُسوَّق طازجة. ويرتبط بهذا الأمر أنواع العبوات المستعمَلة في التوضيب، وسرعة التسويق، ونوع ومواصفات سيارات شحن المنتجات، وذلك للمحافظة عليها والحد من نسبة الهدر؛

هـ- التأثر بالقرارات الاقتصادية حول السماح أو منع التصدير وهو ما يؤدي إلى الإضرار بميزان العرض والطلب وما لذلك من أثر على أسعار المنتجات؛

و- ضعف القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية لعدم تطبيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة للمنتجات والعبوات وأساليب التعبئة؛

ز- عدم وجود مكاتب متخصصة للمراقبة ومطابقة المواصفات ومنح شهادات الجودة، وعدم وجود مخابر لقياس الأثر المتبقي للمبيدات على المنتجات؛

ح- عدم الاهتمام بالترويج للمنتجات السورية لتنمية الصادرات وعدم وجود علاقات تجارية مع شركات تسويق عالمية؛

ط- نقص الخبرة الكافية في عمليات التصدير والشحن وسيطرة تجار الجملة على هذا النشاط؛

ي- تراجُع الكميات المصدَرة نتيجة القيود الدولية المفروضة على الجمهورية العربية السورية؛

ك- استمرار التضخم وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأثرها على ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق؛

ل- عدم وجود هيئة تمثل الفلاحين في السوق، وضعف قدرتهم على التفاوض للحصول على أعلى سعر ممكن وتعزيز فرصهم في رفع القيمة الفعلية للمنتجات.

(4) مرحلة التصنيع

أ- تذبذب الأسعار خلال فترة التسويق وتراجعها إلى حدود حرجة في ذروة الإنتاج، وذلك نتيجة:

- ضعف طاقات الصناعات الغذائية؛
- ضعف طاقة التخزين المبرد وارتفاع تكاليف تخزين المتاح منها.

ب- عدم تحقيق القيمة المضافة الممكنة من المنتجات الزراعية بسبب ضعف الطاقات الإنتاجية للصناعات الغذائية، وعدم وجود مراكز متطورة للفرز والتوضيب.

(ب) نقاط القوة

(1) قيام مديرية الموارد المائية في المحافظة بترميم وإصلاح شبكات الري المتضررة ضمن شبكات الري الحكومية تمهيداً لتشغيلها في شهر أيلول/سبتمبر مع بدء الموسم الزراعي 2020-2021؛

(2) في عام 2019 عادت وزارة الزراعة إلى تنفيذ مشروع التحول إلى الري الحديث وتفعيل صندوق الري الحديث الذي يعمل على منح الفلاحين القرو ض الزراعية اللازمة لتمويل تركيب شبكات الري الحديث، بالإضافة إلى دعم الفلاحين بإعفائهم من 50 في المائة من قيمة الشبكة. ويعاني الفلاحون حالياً من صعوبة توفير الضمانات اللازمة للحصول على القرض؛

(3) عودة الفلاحين تدريجياً إلى المنطقة، والبدء بإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية الزراعية المدمَرة، والعمل على استثمار معظم الحيازات الزراعية؛

(4) قرب مناطق الإنتاج من مناطق الاستهلاك مع تفضيل سكان المحافظة للمنتَج المحلي. ووجود طلب على المادة على المستوى الوطني للاستهلاك المحلي والتصدير والتصنيع؛

(5) إعادة فتح كافة المحلات التجارية المتخصصة بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي في مناطق الإنتاج؛

(6) عودة أسواق الجملة في المحافظة إلى العمل بنسبة 85 في المائة من طاقتها الإنتاجية، وتعزيز دور الأسواق الفرعية الناشئة لتتحول إلى أسواق جملة داعمة لسوق الجملة المركزي في حمص؛

(7) عودة الوحدات الإدارية التابعة لكافة المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالإنتاج الزراعي إلى العمل في المنطقة منذ عام 2018، وخاصة دوائر الزراعة والوحدات الإرشادية، ومراكز البحوث العلمية الزراعية، وفروع المؤسسات العامة التابعة لوزارة الزراعة (إكثار البذار، الأعلاف، الأبقار، الدواجن)، وفروع المصرف الزراعي التعاوني؛

(8) استمرار عمل المنظمات الدولية والمحلية والجمعيات الأهلية في تقديم العون والمساندة للمجتمع المحلي لتحقيق سُبُل العيش عموماً والمساندة في تحقيق سُبُل العيش الزراعي خصوصاً؛

(9) توفّر سلسلة القيمة فرصَ تشغيلٍ كبيرة للسكان المقيمين في المنطقة وتُعتبر مصدر دخل رئيسي لهم؛

(10) قرب مناطق الإنتاج من مناطق الاستهلاك مع تفضيل سكان المحافظة للمنتَج المحلي؛

(11) رغبة الفلاحين بزراعة المحصول وتقبلهم للممارسات الزراعية الحديثة الموصى بها من قِبل شركات استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي الخاصة، والتي تحقق تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية؛

(12) توفر المهندسين والفنيين والمرشدين الزراعيين لإرشاد الفلاحين إلى سُبُل الزراعة والتسويق؛

(13) توفر القوى العاملة الزراعية الدائمة والموسمية في المنطقة من أبنائها أو من القوى العاملة الوافدة من المحافظات الشمالية الشرقية.

الجدول 41 يفصّل السياسات والإجراءات الخاصة بكافة المنتجات المدروسة الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات على مستوى سلسلة القيمة.

الجدول 41- السياسات والإجراءات الخاصة الممكن اتخاذها لمعالجة الفجوات في سلاسل القيمة

الهدف	السياسات	الإجراءات
تنظيم الإنتاج الزراعي	• تطوير النُظُم الزراعية السائدة للإنتاج النباتي والحيواني.	• تعزيز التشاركية مع المجتمع المحلي في وضع الخطة الإنتاجية الزراعية وتحديد أنواع الزراعات التي تلبي رغبات الفلاحين وتتوافق مع الإستراتيجية العامة للقطاع ومع الموارد الأرضية والمائية المخصصة للاستثمار الزراعي؛ • مَكننة سلسلة العمليات الزراعية والتسويقية من خلال: o تأسيس شركات للآليات الزراعية من القطاع الخاص تعمل على توفير كافة الآليات الزراعية ومعداتها وملحقاتها الحديثة الملائمة لحجم الحيازات الزراعية وطبيعة التربة والزراعات السائدة في المنطقة، وتعمل على تشغيل الآليات الزراعية وفق الشروط المعيارية التي تحقق

الهدف	السياسات	الإجراءات
		الكفاءة في العمليات والخدمات الزراعية وقلع وجني المحصول وجمعه آليّاً، وذلك لقاء أجور محددة؛ ○ إقامة مراكز متطورة لفرز وتوضيب وتعبئة المنتجات بحسب المواصفات الفنية المطلوبة في الأسواق؛ ○ تطبيق الحزم التكنولوجية المخطط لها من قِبل مراكز البحوث العلمية الزراعية لإدارة المحصول وللوصول إلى ردم الفجوة بالإنتاجية بين المحقَّق منها عند الفلاحين وبين المحدَّد لها في جداول اعتماد إنتاجية الصنف.
استدامة الموارد الأرضية والمائية	• تنظيم إدارة الموارد الأرضية والمائية.	• تطبيق الدورات الزراعية المتوافقة مع الموارد الأرضية والمائية المتاحة مع تحقيق الاستدامة؛ • إعادة تأهيل شبكات الري الحكومية وتحويلها إلى شبكات ري مضغوطة لتخفيض نسبة فاقد المياه في الشبكات من 55 في المائة إلى 35 في المائة، والتمكن من تحويل المساحات المروية منها إلى أساليب الري الحديث؛ • تحويل كافة المساحات المروية في المنطقة إلى أساليب الري الحديث وذلك لتخفيض نسبة الهدر في الموارد المائية، والاستفادة من الوفر في زيادة المساحات المروية التي تحقق تنويع المنتجات المزروعة، وزيادة الإنتاجية، وزيادة الربح المحقَّق. وهو ما سيكون له الانعكاس الإيجابي على تحقيق مستويات دخل أعلى وتعزيز استقرار السكان.
تخفيض تكاليف الإنتاج	• تطبيق أنظمة الإدارة الفنية للمحصول.	• تطبيق أنظمة الإدارة المتكاملة للآفات لتخفيض كميات المبيدات المستخدَمة، وتخفيض الأثر المتبقي للمبيدات على الثمار وعلى التربة، والحد من الأضرار البيئية، وتوفير منتجات صحية للسكان ومنتجات قابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية. وهو ما ينعكس تخفيضاً في تكاليف الإنتاج؛ • تطبيق نظام إضافة الأسمدة بالاعتماد على نتائج تحليل التربة وتحديد الكميات السمادية الواجب إضافتها للحصول على أعلى مردود ممكن من دون إحداث أي أضرار بيئية ومن دون حدوث أثر متبقي في الثمار. وهو ما ينعكس تخفيضاً في تكاليف الإنتاج أيضاً؛ • تطوير نظام الجمعيات الفلاحية التعاونية الزراعية، وتأسيس اتحادات نوعية متخصصة تعمل على تنظيم الإنتاج والتسويق وتتعاضد مع النظام التعاوني في تأمين مستلزمات الإنتاج والتسويق وربما في الاستثمار الجماعي للحيازات الصغيرة.
تعزيز الاستقرار	• دعم الإنتاج الزراعي؛ • تعزيز إجراءات الحماية.	• إعادة الخدمات المسانِدة التي كانت تقدّمها الحكومة للفلاحين ولمربّي الثروة الحيوانية، ورفع كفاءتها من خلال تطوير أساليب وآليات الاستهداف؛ • منع تهريب مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية (من البلاد وإليها)، لما لذلك من ضرر على الخزينة العامة، وعدم تحقيق شروط الرقابة عليها لمطابقة المواصفات، وكذلك لجهة دخول أمراض حجرية نباتية وحيوانية، وانتشار الأمراض العابرة للحدود على الحيوانات الحية والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان؛

الهدف	السياسات	الإجراءات
		• استحداث شركات للتأمين على المنتجات والحاصلات الزراعية، لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المنتجات الزراعية نتيجة تأثرها بالظروف المناخية؛ • استحداث مصرف للتنمية على مستوى المنطقة المستهدَفة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والوحدات الإنتاجية؛ • إقامة مكاتب لتنظيم استخدام العمالة الزراعية للموازنة بين العرض والطلب، وذلك لجهة نوع العمل والمهارة الفنية وتنظيم الأجور؛ • تطوير نظام المصرف الزراعي التعاوني نحو زيادة القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة للفلاحين، ومعالجة مشكلة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض؛ • تنظيم سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي للحد من اضطراب الأسعار والحد من عمليات الاحتكار؛ • تطوير الإنتاج المحلي من مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والبذار والشتول والغراس المثمرة والأعلاف اللازمة لمواكبة إعادة النهوض بالقطاع الزراعي في المنطقة.
تنظيم التسويق	• رفع القيمة المضافة؛ • الحد من أثر اضطراب السوق على الربح الصافي.	• إعادة تأهيل أسواق الجملة وتنظيمها إداريّاً؛ • تنظيم التسويق وفق ما سيرد ذكره في الفصل القادم (خارطة الطريق)؛ • إيجاد نظام تعاقدي بين المنتجين وجهات التسويق لضمان الحقوق والواجبات على طرفي الإنتاج والتسويق؛ • تأسيس مكاتب متخصصة للمراقبة ومطابقة المواصفات ومنح شهادات الجودة، وتأسيس مخابر لقياس الأثر المتبقي للمبيدات على المنتجات؛ • الاهتمام بالترويج للمنتجات السورية لتنمية الصادرات وإيجاد علاقات تجارية مع شركات تسويق عالمية؛ • زيادة الطاقات الإنتاجية للصناعات الغذائية وطاقات التخزين.
تنمية القطيع وزيادة عدده	• حماية القطيع.	• وقف عمليات التهريب بكافة أنواعها وأشكالها للحيوانات الحية والعجول والحليب الطازج والمُصنَّع؛ • إغلاق المسالخ غير المرخصة؛ • تطبيق برامج تحصين الثروة الحيوانية من الأمراض.

(د) تحديات تغيُّر مكونات سلاسل القيمة

تواجه السياسات والإجراءات الخاصة المقترحة تحديات متشابكة يجب أخذها بعين الاعتبار في تخطيط البرامج وآليات تنفيذها. تتمحور أهم هذه التحديات حول النقاط التالية:

(1) القدرة على تعديل سلوك المنتجين المتوارث في تنظيم الإنتاج والتسويق؛

(2) كرست الممارسات المتبعة في تنظيم سلاسل القيمة علاقة تشابكية ومتشعبة بين الشركاء في مرحلة توفير مستلزمات الإنتاج وفي مرحلة تسويق الإنتاج. وتعتبر المنافع الرابط الرئيسي في ما بين هذه العلاقات. وهذا يعني أنّ أيّ محاولة لاختراق هذه البنية سيؤدّي إلى اضطراب وممانعة قبل الوصول إلى مرحلة من الاستقرار؛

(3) يُعتبر تعزيز وضع الشركاء وتعليم الإدارة الفاعلة أحد أهمّ الوسائل في معالجة مشاكل سلاسل القيمة ولكنّ تنفيذ ذلك يحتاج إلى موارد مالية وخبرات واسعة؛

(4) يعتبر التكيُّف مع المتغيرات في الشراكات والأسواق من أكبر التحديات التي يمكن أن تحد من مرونة تنفيذ الإجراءات البديلة للمعالجة؛

(5) إن أنظمة التسويق المتبعة عززت دور التاجر كمتحكِّم في تحديد السعر واتجاه تسويق السلع، وزادت من تخلي الفلاحين عن تبني مبادرات تسويقية وذلك لعدم معرفتهم بمعلومات السوق وتوجهاته واحتياجاته؛

(6) إن اعتماد الفلاحين على تسويق المنتجات بشكلها الخام وعدم اللجوء إلى تصنيعها يعود إلى عدم توفر مستلزمات التصنيع والتخزين المبرد لها، إضافة إلى رغبتهم بالحصول على دخل يومي من بيع المنتَج لتوفير مستلزمات الحياة؛

(7) إن الإطار المؤسساتي الفاعل لإعادة تنظيم سلاسل القيمة يعتمد على وجود جهة حكومية مستقلة تعمل على تنظيم التسويق وتنفيذ التشريعات الناظمة له، وتواكب مراحل التنظيم والمراقبة والتقييم، وتشرف على الجهات الخاصة، وتعمل على تأسيس شركات ومؤسسات لتنظيم السوق بكافة مكوناته ولكامل مراحل سلسلة القيمة؛

(8) أهمية تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية على أن تتوفر لها مجموعة من المهارات والتكنولوجيا والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق درجات أعلى من الكفاءة والإنتاجية الجودة. وتقدر أولويات توزع المحاصيل حسب الميزة النسبية والتنافسية وبما يتناسب وقدرة الموارد الطبيعية على تلبية متطلبات المحصول وتحقيق الاستدامة والترشيد، وكذلك حسب حجم وأهمية وتأثيرات وأنماط الطلب على المنتَج، ومدى القدرة على تحقيق القيمة المضافة من المنتجات وربط الإنتاج الزراعي بالأصناف الصناعية لتوفير المواد اللازمة لتشغيل قطاع الصناعة، وكذلك أيضاً حسب الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمحصول في السياسات الاقتصادية العامة.

سادساً- خارطة الطريق

ألف- التدخل الممكن لتحسين سلاسل القيمة في منطقة الدراسة

1- تنظيم السوق

(أ) وضع استراتيجية خاصة بالمنطقة المستهدَفة لتنظيم الإنتاج الزراعي والتسويق وتحقيق الربط والتكامل بينهما لرفع القيمة المضافة من المنتجات الزراعية وتحسين عوائدها؛

(ب) التسويق.

(1) تطوير أسواق الجملة (في حمص، خربة التين، الرستن، الريان) لتسويق الخضار والفواكه، وتطوير أسواق الماشية من حيث البنية الأساسية والتنظيم والإدارة، وضم وحدات إنتاجية للسوق من خطوط الفرز وتوضيب الخضار والفواكه، ومخازن مبردة للتخزين وإعادة العرض في وقت ندرة الإنتاج؛

(2) إنشاء أسواق متخصصة بالمنتجات الزراعية المسوَّقة من الحيازات الصغيرة، والمنتجات الريفية التراثية المسوقة من النساء الريفيات، ومن منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (على مستوى القرى الرئيسية)، والربط بينها وبين القنوات التسويقية المختلفة على مستوى المدن الرئيسية ومراكز المحافظات.

(ج) تعزيز آليات وأدوات مراقبة الأسعار، والحد من دور تحالفات التجار في التحكم بالأسعار، من خلال:

(1) قيام القطاع الخاص بتأسيس مركز لمعلومات السوق، وللمنتجات والمستلزمات، وذلك لتهيئة مناخ أفضل للعملية التسويقية، بحيث يتضمن المركز قاعدة بيانات معلنة حول احتياجات السوق الداخلية والخارجية من المنتجات، والكميات الداخلة والخارجة منه، وأسعار الشراء والبيع، واتجاه تسويق المنتجات بحسب القنوات التسويقية، والعروض المعلَنة من تجار الجملة. ويسهم هذا في تخفيض نسبة العمولات من خلال خفض عدد الحلقات التسويقية بين المنتِج والمستهلك؛

(2) تطوير نظام التسويق التعاقدي الذي يضمن توفير المنتجات الزراعية الموجَّهة لقناة تسويقية محددة، وذلك بهدف تخفيض عدد الحلقات التسويقية بين المنتِج والمستهلك، وتخفيض نسبة العمولات، وعدد مرات النقل وأجور التحميل والتنزيل، وتقليل نسبة فاقد الإنتاج؛ ويتضمن النظام التعاقدي تنظيم عقد بين الفلاح والجهة الراغبة بتسويق الإنتاج: في حال كان للسوق الداخلية يحدد الصنف وتقوم الجهة المسوقة بتمويل الفلاح بمستلزمات الإنتاج عيناً أو نقداً مقابل التزامه بتوريد الإنتاج لها. وفي حال كان الإنتاج للسوق الخارجية، يحدد في العقد النوع والصنف والمواصفات الفنية والتكنولوجية للإنتاج من حيث نوع المبيدات والأسمدة المستخدَمة للوصول إلى إنتاج مطابق

للمواصفات ومعايير الجودة من جهة التسويق. ويمكن أن تتولى الجهة المسوِّقة تزويد الفلاح بمستلزمات الإنتاج من البذور والأسمدة والمبيدات مقابل التزام الفلاح بتسويق الإنتاج لها؛

(3) تأسيس نظام إحصائي لأسواق الجملة وإتاحته للفلاحين بهدف التحكُّم بمواعيد واتجاهات التسويق وتعزيز قدراتهم على التفاوض في تحديد أسعار منتجاتهم.

2- رفع القيمة المضافة

(أ) زيادة الطاقات الإنتاجية التصنيعية من معامل الصناعات الغذائية بحيث تكون قادرة على امتصاص فائض الإنتاج وقادرة على تصنيعه وتحقيق قيمة مضافة منه؛

(ب) تطوير مراكز فرز وتوضيب المنتجات الزراعية التي تعمل على تحقيق المواصفات القياسية للمنتجات والعبوات المخصصة للتصدير بحسب الأسواق المستهدفة؛

(ج) تطوير مسالخ المواشي والدواجن وربطها بمراكز للتوضيب والحفظ المجمد؛

(د) دعم تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات صلة بالمنتَج الزراعي، وبمشاريع المرأة الريفية للتصنيع الغذائي ضمن وحدات إنتاجية صغيرة وتنظيم تسويقها، وربطها بعناقيد زراعية صناعية.

3- تطوير الخدمات المساندة المقدمة للفلاحين

(أ) إعطاء الأهمية للبحث العلمي التخصصي والبحوث التسويقية لتطوير سلاسل القيمة؛

(ب) تطوير أساليب الإرشاد الزراعي والتدريب والتعليم الزراعي الفني والمهني، لتمكينه من نشر الممارسات الزراعية المحددة من البحوث العلمية الزراعية؛

(ج) قيام شركات استيراد البذور بدور أكبر في الإرشاد والتوعية للفلاحين لنشر الحزم التكنولوجية المتوافقة مع الأصناف المستورَدة والحصول على أعلى إنتاجية ممكنة مع استخدامٍ متوازن للمستلزمات؛

(د) تحديد المحاصيل والأصناف ذات الميزة النسبية والتنافسية الملائمة للمنطقة والتي تحقق زراعتها ربحية اقتصادية جيدة؛

(هـ) وضع نظام للمؤشرات الجغرافية للمنتجات لزراعة المحاصيل بحسب الميزة النسبية والتنافسية؛

(و) وضع أسس لضمان استمرار توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي (بذار، أسمدة، أعلاف، مبيدات، أدوية بيطرية)؛

(ز) تطوير عمل الجمعيات الفلاحية التعاونية ومنحها قروضاً ميسرة لتمكينها من قيادة مشاريع استثمارية لخدمة الأعضاء في توفير الآليات الزراعية ومستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات؛

(ح) تطوير أنظمة التمويل ومنح القروض الزراعية من المصرف الزراعي التعاوني وتعزيز التوسع في المصارف ومصادر التمويل وتقديم منتجات مصرفية جديدة لتعزيز توسع وتوفير الجديد منها؛

(ط) تأسيس مكاتب حكومية أو خاصة للرقابة على المستلزمات الزراعية (تحليل مطابقتها للمواصفات القياسية)، والرقابة على المنتجات الزراعية من النواحي الصحية (تحليل الأثر المتبقي للمبيدات والأسمدة في المنتجات الزراعية)، ومطابقة المواصفات القياسية للمنتجات لمنحها شهادات المطابقة والجودة وشهادات المنشأ الجغرافي، وتسويقها بعلامة تجارية مما يعطيها ميزة تفضيلية عن باقي المنتجات ويسهم في حصولها على أسعار أعلى؛

(ي) تطوير وسائل النقل والشحن الملائمة لتسويق المنتجات الزراعية والمحافظة على حيويتها؛

(ك) تعزيز دور القطاع الخاص من شركات ومكاتب استيراد وإنتاج وتداول مستلزمات الإنتاج في نشر الممارسات الزراعية الحديثة والحزم التكنولوجية الخاصة بالأصناف المستورَدة أو المنتَجة من قِبلها.

4- رفع كفاءة الإنتاج الزراعي

(أ) تأهيل مشاريع الري الحكومية، وتشغيل شبكات الري، وتحويل شبكات الري المكشوفة إلى مضغوطة للتمكن من تركيب شبكات الري الحديث عليها

(ب) تعزيز دور التخطيط الزراعي والبحوث العلمية والإرشاد الزراعي في تطوير النُظُم الزراعية السائدة، وتوطين نتائج البحث العلمي، وتطبيق الممارسات الزراعية التي تحقق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وتزيد من فرص العمل وتحقق تحسين الدخل للفلاحين والمتعاملين بسلاسل القيمة للمنتجات الزراعية (تنويع الأصناف الملائمة، استخدام الأسمدة الحيوية، تطبيق أساليب الزراعة الحديثة، تطبيق برامج الإدارة المتكاملة للآفات، تطبيق الدورات الزراعية)؛

(ج) إدخال الزراعات ذات القيمة الاقتصادية العالية ضمن الدورة الزراعية (النباتات الطبية والعِطرية مثل الكزبرة، اليانسون، حبة البركة، الشمرة)، والتوسع بزراعة النباتات الطبية الصناعية مثل العُصفر، والتي تحتاج إلى وجود شركات ضامنة للتسويق؛

(د) تنظيم سوق العمل الزراعي من خلال استحداث مكاتب تنظيم العمالة في المناطق الريفية؛

(هـ) تأهيل وتدريب عمالة نوعية ومتخصصة وتنظيم عملها من خلال مكاتب تشغيل؛

(و) تطوير مراكز الحجر الزراعي على الحدود البرية بين الجمهورية العربية السورية ودول الجوار لتنظيم تصدير وتداول المنتجات الزراعية وفق الروزنامة الزراعية وبما يضمن مصلحة البلد والجوار.

5- تطوير الثروة الحيوانية

(أ) تنظيم تجارة وتداول وسوق أعلاف الثروة الحيوانية بما يحقق استقرارها الكمي والنوعي والسعري؛

(ب) تطوير الأساليب المتبعة في جمع المخلفات الزراعية واستخدامها بتصنيع الأعلاف؛

(ج) تطوير أساليب الاستفادة من مخلفات الثروة الحيوانية في تصنيع الأسمدة العضوية الآمنة؛

(د) تطوير نظام متكامل لجمع الحليب والتحليل والاختبار والتسعير بحسب نسبة الدسم، وتطوير خطوط إنتاج وتصنيع منتجات الثروة الحيوانية وتنويعها؛

(هـ) تنظيم قطاع تصنيع منتجات الثروة الحيوانية ومنع ورشات التصنيع غير المرخصة في محيط المدن وحصر التصنيع في المعامل والمنشآت المرخصة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتأسيسها؛

(و) تنظيم أسواق الماشية التي ما زالت تعمل بأساليب تقليدية؛

(ز) تأسيس مكاتب المراقبة ومنح شهادات الجودة ومطابقة المواصفات لمنتجات الثروة الحيوانية؛

(ح) تطوير منظومة إحصائية لتحديد نمو القطيع ومراقبة تنقله؛

(ط) تطوير إنتاج الأعلاف نحو إنتاج الكبسولات والحد من بيع الخلطات العلفية الخام؛

(ي) إقامة مراكز لتجميع الحليب (تعاونية، أو فردية) تعمل على تنظيم شراء الحليب وتحديد سعره بحسب نسبة الدسم والجودة وذلك لتمكين المربين من تسويق إنتاجهم بشكل مباشر إلى مراكز البيع؛

(ك) استحداث مسالخ متطورة للذبح وحصر عمليات الذبح في المسالخ المرخصة؛

(ل) إقامة برادات متخصصة بالحفظ المجمد للحوم الحمراء والبيضاء والترويج لتعديل العادات الغذائية لتقبُّل استهلاك اللحوم المجمَّدة؛

(م) تطوير نظام الرعاية الصحية والبيطرية للحد من انتشار الأوبئة والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان؛

(ن) تقديم الدعم الفني والتقني لتربية الدواجن الريفية وذلك لانخفاض تكاليف إنتاجها وتوفيرها حاجة الأسرة الريفية من الغذاء.

6- تنظيم القوى العاملة

(أ) تنظيم القوى العاملة عبر مكاتب للتشغيل توازن بين العرض والطلب عليها وذلك بحسب نوع العمل والكفاءة المهنية والجنس والعمر والجهد. ويحقق ذلك استقرار القوة العاملة الزراعية ويضمن تلبية الطلب عليها وضمان معايير المهارة والخبرة الفنية، وتحقيق عدالة توزيع فرص العمل وضمان حقوق العاملين؛

(ب) إقامة شبكات معرفية أو تأهيل أفراد يمكن أن تؤثر على معرفة وثقافة السكان المحليين من أجل تطوير المعرفة والثقافة التي تعزز استقرار المجتمع وتنميته؛

(ج) تبني تنفيذ برامج للتأهيل والتدريب على أساليب الزراعة الحديثة ومحو الأمية المهنية، مع التركيز على النساء الريفيات والشباب؛

(د) ضرورة إدماج النساء المقيمات في المناطق الريفية بسوق العمل من خلال تدريبهنّ على إقامة مشاريع صغيرة وممارسة الأعمال المهنية من خلال استغلال موارد المناطق التي يُقِمنَ فيها وتولي جهات خاصة عمليات تنظيم تسويقها.

7- تطوير فرص الاستثمار

(أ) إقامة شركات متخصصة من القطاع الخاص لتوفير الآليات والمعدات والملحقات الزراعية المأجورة لمَكننة سلسلة الإنتاج والتسويق؛

(ب) إقامة مراكز لمعالجة مخلفات الثروة الحيوانية وتحويلها إلى أسمدة وإنتاج الغاز الحيوي منها؛

(ج) إقامة مراكز للاستفادة من بقايا الحصاد والمخلفات الزراعية في إنتاج الفطر الزراعي؛

(د) إقامة مراكز للاستفادة من النباتات الطبية والعِطرية ورفع القيمة المضافة منها بإنتاج سلع متعددة؛

(هـ) تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في المناطق الريفية لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة في تصنيع مستلزمات الإنتاج ووسائل رفع القيمة المضافة للمنتجات؛

(و) تطبيق أنظمة الطاقات المتجددة لاستثمار الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل محركات ومضخات الري، واستخدام المخلفات الزراعية لإنتاج الغاز الحيوي والأسمدة والأعلاف.

8- تطوير التشريعات الناظمة

(أ) إنشاء شركات أو مؤسسات خاصة لتنظيم التسويق الداخلي والخارجي وإعداد دراسات عن الأسواق والأنواع والأصناف المطلوبة في الأسواق والأسعار وأذواق المستهلكين وأنواع العبوات الملائمة للمنتجات وأشكال التغليف والعرض المطلوبة؛

(ب) تأسيس اتحادات نوعية متخصصة لكلٍّ من المجموعات النباتية الرئيسية ولكلٍّ من قطاعات الثروة الحيوانية تعمل جميعها على تنظيم القطاع مؤسساتيّاً وإنتاجيّاً وتسويقيّاً بشكل متكامل؛

(ج) استحداث مكتب تشغيل القوى العاملة على مستوى مناطق الإنتاج؛

(د) تطوير القوانين والتشريعات المشجِعة للاستثمار في القطاع الزراعي ومكونات سلاسل القيمة من التصنيع والفرز والتوضيب والنقل والتخزين المبرد؛

(هـ) تأسيس مصرف خاص للتنمية على مستوى المنطقة، وتطوير نظام عمليات المصرف الزراعي.

باء- التحديات أمام تحقيق الانتعاش

1- محدودية الموارد المائية في المنطقة وعدم كفايتها إلا لري 14 في المائة من المساحة المستثمَرة في المنطقة، ومحدودية إمكانية تطوير الإنتاجية من المساحات المزروعة في الأراضي البعلية.

2- محدوديّة الاستثمارات الحكومية اللازمة لإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية والبنى التحتية الإنتاجية الزراعية العامة الحكومية والخاصة المتضررة.

3- عدم قدرة السكان على الاستقرار الاجتماعي لعدم توفر بعض الخدمات الأساسية للمناطق المستهدَفة بالدراسة كالكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي، وضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم، وإن عادت فإن كفاءتها ضعيفة.

4- تراجُع القدرة على التكيُّف بعد أن اكتسب النازحون والمهجرون عادات وتقاليد جديدة وتغيُّراً في الأنماط والعادات الغذائية والاستهلاكية وسلوكاً اجتماعياً لا يتوافق مع الحياة في الريف.

5- محدوديّة القدرة على تنظيم العمل والربط بين الحاجة والطلب بعد أن فَقَدَ الريف نسبة كبيرة من الشباب الذكور.

6- عدم استقرار سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي (المازوت، المبيدات، الأسمدة، البذار، الأعلاف، العبوات)، من حيث الكم والنوع والجودة والسعر والإتاحة، وصعوبة الوصول إليها نتيجة الاحتكار.

7- تراجع إمكانية تطوير النظام التعاوني لتلبية حاجات التطوير.

8- محدوديّة القدرة على تأسيس مصارف زراعية جديدة إضافة للمصرف الزراعي التعاوني العامل حاليّاً لتمويل الفلاحين بالقروض الزراعية. وكذلك الحال بالنسبة إلى تأسيس مصارف للتأمين الزراعي وشبكات الأمان الاجتماعي وأدوات الحماية الاجتماعية والتي أصبحت أكثر ضرورة في هذه المرحلة.

9- ضعف القدرة على تطوير أسواق الجملة من النواحي الإدارية والتنظيمية والفنية، وتطوير منظومة تسويقية متكاملة تحقق الحد من تقلبات أسعار المنتجات الزراعية في السوق، وترفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

10- القدرة على تحقيق الاتّساق في السياسات الزراعية مع سياسات القطاعات الأخرى (تناسق السياسات).

11- قدرة المؤسسات والجهات الحكومية على ضبط الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة رغم وجود القوانين التي تضمن جودتها.

جيم- الفرص المُمْكِنة أمام تحقيق الانتعاش

1- وجود إجماع من المنظمات والمؤسسات الدولية على الأهمية الحيوية لإنعاش وحماية سُبُل العيش الزراعية عن طريق إعادة تأهيل القطاع الزراعي.

2- إعادة تفعيل الخدمات المسانِدة للإنتاج الزراعي جزئياً.

3- ضمّ المنطقة إلى مشاريع التنمية الريفية المنفّذَة من قِبل الحكومة والممولة من الصندوق الدولي للتنمية "أيفاد" (مشروع تطوير الثروة الحيوانية، مشروع تعزيز سُبُل العيش الريفية). وشملها كذلك بمشاريع تمكين المرأة الريفية ومشاريع الزراعات الأسرية، ومشاريع الصناعات الغذائية للمرأة الريفية وربطها بالأسواق المركزية.

4- عودة الحكومة إلى العمل بمشروع الري الحديث وتمويل الفلاحين بقروض الري الحديث بدعم 50 في المائة من التكلفة.

5- إمكانية التوسع بمشاريع الثروة الحيوانية لغنى المنطقة بالمراعي وتوفر كميات كبيرة من مخلفات المحاصيل الزراعية.

6- توفر فروع للمصرف الزراعي التعاوني ضمن المنطقة لتزويد الفلاحين بالقروض الزراعية بشروط ميسرة وفوائد منخفضة.

7- وجود مركز البحوث العلمية الزراعية في منطقة جوسية الخراب في القصير ومركز البحوث في المختارية في منطقة حمص وقدرته على تنفيذ دورات تدريبية للفلاحين لمحو أميتهم المهنية.

8- وجود وحدات إرشادية في المنطقة تضم مهندسين زراعيين قادرين على تنظيم الإنتاج الزراعي وقيادة مشاريع التدخل وتنفيذ البرامج الإرشادية المتخصصة.

9- وجود نظام تعاوني يمكن أن يكون الركيزة الأساسيّة في تطوير العمل التعاوني الإنتاجي والتسويقي والخدمي، وفي إيجاد نُظُم تعاونية جديدة ملائمة.

10- توفر القدرات الفنية لنشر الممارسات الزراعية الحديثة لتطوير الإنتاج وردم الفجوة بين البحوث والفلاح لتعزيز إنتاجية الحبوب، وتطوير تربية الثروة الحيوانية.

11- قابلية المنطقة لنشر مشاريع الطاقات المتجددة المعتمِدة على قوة الرياح وعلى الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع تدوير المخلفات الزراعية وغيرها.

12- المرونة التي تتميز بها موارد المنطقة لتطبيق برامج الزراعة الذكية مناخيّاً، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

13- تكيُّف الفلاحين مع الظروف خلال فترة النزاع. وقد ظهر ذلك من خلال تغيير النُظُم الزراعية المتبعة نحو زراعة المحاصيل التي تلبي احتياجاتهم الذاتية أولاً واحتياجات السوق وفقاً لما هو متاح من قدرات مالية ومستلزمات إنتاج، والقدرة على الحفظ والتسويق.

14- تطوير أشكال التدخل من قِبَل منظمات الأمم المتحدة التي تقوم بتقديم منح إنتاجية لمعدات صناعات غذائية، ورعاية مشاريع تربية النحل، وتأمين مستلزمات زراعة حيازة صغيرة تكفي لتوفير احتياجات الأسرة.

الجدول 42 يفصّل السياسات والإجراءات لإعادة الانتعاش.

الجدول 42- السياسات والإجراءات لإعادة الانتعاش

البيان	السياسات والإجراءات	الجهة المعنية	المدى الزمني
حماية الموارد	• تنفيذ برنامج مواجهة أثر التغيُّرات المناخية وبرنامج الزراعة الذكية مناخيّاً؛ • تنفيذ برنامج الأمن الغذائي؛ • تنفيذ برنامج الأمن المائي؛ • الحد من مخالفات استثمار الموارد والحد من مخالفات الخطط الزراعية المقررة.	وزارات الزراعة، والموارد المائية، والإدارة المحلية والبيئة	قصير - متوسط
مرحلة الإنتاج			
إعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية	• تأهيل شبكات الري الحكومية المتضررة (شبكة ري أعالي العاصي، شبكة ري حمص حماه، شبكات ري سرير نهر حوض العاصي)؛	وزارة الموارد المائية	قصير

البيان	السياسات والإجراءات	الجهة المعنية	المدى الزمني
	• تحويل الشبكات في مشاريع الري الحكومية إلى شبكات ري مضغوطة بهدف تخفيض الفاقد المائي من شبكات الري الحكومية من 55 في المائة إلى 35 في المائة؛	وزارة الموارد المائية	متوسط - طويل
	• تحويل كافة المساحات المروية على الآبار إلى أساليب الري الحديث؛	وزارة الموارد المائية	قصير - متوسط
	• تأهيل الطرق الزراعية، وشبكات الكهرباء الزراعية، والصرف الزراعي.	الإدارة المحلية	قصير
تخفيض تكاليف الإنتاج عند تحسين إنتاجية وجودة المنتجات الزراعية	• تحديد المحاصيل والأصناف ذات الميزة النسبية والتنافسية الملائمة للمنطقة والتي تحقق ربحية اقتصادية جيدة من زراعتها؛ • وضع نظام للمؤشرات الجغرافية للمنتجات السورية؛	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
	• تطبيق الممارسات الزراعية (اختيار الأصناف، معايير الأسمدة والمبيدات، الدورات الزراعية، مَكننة العمليات الزراعية) لتحقيق التنمية الرأسية بالإنتاج؛		
	• تنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام المبيدات والأسمدة العضوية والحيوية الآمنة الأقل ضرراً على البيئة؛	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
	• تطوير وسائل جمع مخلفات المنتجات الزراعية والاستفادة منها في تصنيع الأعلاف؛	وزارة الزراعة	قصير – متوسط
	• توفير مستلزمات الإنتاج كمّاً ونوعاً بشكل مستقر ومستدام وبأسعار اقتصادية (أسمدة، بذار، أعلاف، مبيدات، عبوات، طاقة)؛	وزارات الزراعة، الاقتصاد، الصناعة	مستمر
	• تطوير عمل الوحدات الإرشادية لتنظيم الإنتاج المتوافق مع حاجة الأسواق، وتطوير أنظمة الإرشاد التسويقي؛		
	• تطبيق أنظمة التربية الحديثة للثروة الحيوانية (تطبيق الحظائر للشروط الصحية للتربية، انتخاب العروق الحيوانية عالية الإنتاجية وتكثيرها؛	وزارة الزراعة	قصير – متوسط
	• تحسين الخدمات البيطرية المقدمة لقطاع الثروة الحيوانية واعتماد برنامج للاستشعار عن بُعد للتقصي عن الأمراض؛	وزارة الزراعة	قصير – متوسط
	• تطوير آليات وأدوات الحلابة وجمع الحليب واختبار الجودة والتسعير والتصنيع؛	وزارة الزراعة	قصير – متوسط
	• تطوير بحوث الإنتاج الحيواني للوصول إلى تحسين سلالات التربية المنتِجة للحليب واللحم؛	وزارة الزراعة	قصير – متوسط
	• تعزيز برامج حماية الثروة الحيوانية من خلال الاستمرار بالتحصين الوقائي والعلاجي للثروة الحيوانية؛	وزارة الزراعة	قصير – متوسط
	• اعتماد نظام إحصائي تقني متطور لرصد وتقييم الثروة الحيوانية ومراقبة النمو والتنقل والذبح.	وزارة الزراعة	قصير – متوسط

البيان	السياسات والإجراءات	الجهة المعنية	المدى الزمني
تطوير النظام التعاوني	• تعزيز دور الجمعيات الفلاحية في تنظيم الإنتاج والتسويق؛	اتحاد الفلاحين	مستمر
	• دعم الجمعيات الفلاحية التعاونية بقروض من المصرف الزراعي لتمكينها من امتلاك الجرارات لخدمة الأعضاء؛	اتحاد الفلاحين	قصير - متوسط
	• استحداث جمعيات تعاونية تسويقية تعمل على التسويق التعاوني من إنتاج الأعضاء.	اتحاد الفلاحين	قصير - متوسط
تطوير أنظمة التمويل	• زيادة الاعتمادات المخصصة ضمن الموازنة العامة للدولة لإعادة تأهيل موارد القطاع الزراعي المدمرة؛	وزارة المالية	مستمر
	• تطوير أنظمة تمويل الفلاحين بقروض ميسرة لإعادة تأهيل الآبار المرخصة المتضررة، ولشراء جرارات زراعية، وتعزيز قطيع الثروة الحيوانية، وترميم حظائر ومنشآت الثروة الحيوانية المتضررة، وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس مشاريع المرأة الريفية، وتطوير المنشآت الزراعية الملائمة للأنظمة الحديثة في الزراعة؛	المصرف الزراعي التعاوني	قصير
	• تطوير آليات منح القروض الزراعية وتخفيض الضمانات المحددة للحصول على القرض، وتنويع مصادر ومؤسسات ومصارف منح القروض الزراعية؛	المصرف الزراعي التعاوني	قصير
	• توفير بيئة جاذبة للمستثمرين من القطاع الخاص لتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة (الصناعات الزراعية، الفرز والتوضيب، شركات تسويق، تخزين مبرد)؛	وزارتي المالية والاقتصاد	مستمر
	• استحداث مصرف ريفي يحقق برامج التنمية على المستوى المحلي.	وزارة المالية	قصير
تمكين المجتمع الريفي وزيادة المعرفة التقنية لأصحاب المصلحة	• اعتماد نتائج البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي في نشر الممارسات الزراعية الملائمة؛	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
	• تأهيل وتدريب الفلاحين والعمال الزراعيين فنياً ومهنياً على الممارسات الزراعية الحديثة الملائمة لكل منطقة من البحوث العلمية والإرشاد الزراعي؛	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
	• التدريب النوعي والمتخصص للثروة الحيوانية بمراحل التربية والتسويق والتصنيع ومهارات الجودة؛	وزارة الزراعة	مستمر
	• تأسيس شركات خاصة في كل منطقة إدارية لتأجير الآليات الزراعية للفلاحين؛	وزارة الاقتصاد	قصير - متوسط
	• تنظيم تشغيل العمالة الزراعية من خلال مكاتب تشغيل توازن بين العرض والطلب.	وزارة الشؤون الاجتماعية	قصير - متوسط
مرحلة تسويق الإنتاج			
تطوير أنظمة السوق	• تأسيس نظام معلومات يتضمن قاعدة بيانات معلنة حول احتياجات السوق الداخلية والخارجية من المنتجات، والكميات الداخلة والخارجة منه، وأسعار الشراء والبيع، واتجاه تسويق المنتجات بحسب القنوات التسويقية،	وزارة التجارة الداخلية	قصير

البيان	السياسات والإجراءات	الجهة المعنية	المدى الزمني
	والعروض المعلنة من تجار الجملة لتحقيق المنافسة في حسم نسب العمولات، وتخفيض نسبة العمولات من خلال خفض عدد الحلقات التسويقية بين المنتِج والمستهلك؛ • تأسيس نظام إحصائي لأسواق الجملة وإتاحتها للمزارعين للتحكم بمواعيد واتجاهات التسويق وتقوية قدرتهم على التفاوض في تحديد أسعار منتجاتهم؛		
	• تعزيز آليات وأدوات مراقبة الأسعار، والحد من دور تحالفات التجار في التحكم بالأسعار؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير
	• إقامة مراكز مراقبة الإنتاج ومنح شهادات الجودة وشهادات المنشأ الجغرافي.	وزارة التجارة الداخلية	قصير - متوسط
تنظيم تسويق المنتجات الزراعية	• تشكيل اتحاد نوعي للمنتجين يوفر نظاماً تسويقياً للإنتاج ويزيد من القدرة على المنافسة ويعمل على تحسين كفاءة المنتج سواء بتحسين عمليات ما بعد الحصاد أو بالتصنيع؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير - متوسط
	• تطوير أسواق الجملة (للخضار والفواكه، أسواق الماشية) من حيث البنية الأساسية والتنظيم والإدارة؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير - متوسط
	• تنظيم وتطوير أسواق الجملة الناشئة على مستوى المناطق؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير
	• تطوير نظام التسويق التعاقدي الذي يضمن توفير المنتجات الزراعية الموجهة لقناة تسويقية محددة؛		
	• إقامة مراكز لتجميع الحليب (تعاونية، أو فردية)، تعمل على تنظيم شراء الحليب وتحديد سعره بحسب نسبة الدسم والجودة لتمكين المربين من تسويق إنتاجهم بشكل مباشر إلى مركز البيع؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير
	• تأسيس أسواق متخصصة بالمنتجات الريفية التراثية ومنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريفية للصناعات الغذائية وغيرها؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير - متوسط
	• إنشاء شركات تسويق زراعي متطورة لتنظيم التسويق الداخلي والخارجي؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير - متوسط
	• تطوير مسالخ ذبح الحيوانات والدواجن، وتأسيس مراكز للتوضيب والحفظ المجمد؛	الإدارة المحلية	مستمر
	• اعتماد آليات وأدوات بديلة لتنظيم سوق الأعلاف وتعزيز استقرار الأسعار.	وزارة الزراعة	قصير
رفع القيمة المضافة للمنتج	• تطوير مراكز الفرز والتعبئة والتخزين المبرد للحد من الأضرار الميكانيكية على المنتجات وتخفيض نسبة الهدر؛	وزارة التجارة الداخلية	قصير
	• زيادة عدد معامل الصناعات الغذائية لتصنيع المنتجات الزراعية؛	وزارة الصناعة	مستمر
	• تحسين عمليات القطاف والفرز الأولي والتعبئة ضمن الحقل، وتطوير نوعية سيارات نقل المنتجات الزراعية، والنقل المبرد لمنتجات الثروة الحيوانية والمنتجات الرهيفة؛	وزارتي الزراعة والنقل	مستمر

البيان	السياسات والإجراءات	الجهة المعنية	المدى الزمني
	• دعم تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات صلة بالمنتج الزراعي، ومشاريع المرأة الريفية للتصنيع الغذائي ضمن وحدات إنتاجية صغيرة، وتنظيم تسويقها؛	وزارتي المالية والزراعة	قصير
	• تطوير مراكز الحجر الزراعي على الحدود البرية بين الجمهورية العربية السورية ودول الجوار لتنظيم تصدير وتداول المنتجات الزراعية وفق الروزنامة الزراعية وبما يضمن مصلحة البلد والجوار؛	وزارة الزراعة	قصير
	• تطوير إنتاج الأعلاف نحو إنتاج الكبسولات والحد من بيع الخلطات العلفية الخام؛	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
	• توفير مخزون استراتيجي من الأعلاف على مستوى المنطقة؛	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
	• تمكين المربين من توسيع نشاطهم الإنتاجي وتعليمهم على تصنيع منتجات الثروة الحيوانية.	وزارة الزراعة	قصير - متوسط
تطوير التشريعات	• تطوير القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي وفي مكونات سلاسل القيمة من الزراعة والإنتاج والتسويق.	كافة الجهات المعنية	مستمر

دال- المشاريع النموذجية المقترحة لتطوير سلاسل القيمة في المنطقة المستهدَفة

1- المشروع الأول: إقامة مركز خدمات مكننة العمليات الزراعية لسلاسل القيمة

المنطقة المستهدفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير.

الأهداف الرئيسية:

- توفير الآليات الزراعية الحديثة الملائمة لأنواع التربة والزراعات المحددة ضمن الدورة الزراعية، وأيضاً تلك الملائمة لاستثمار الحيازات الصغيرة آلياً؛
- مكننة كافة العمليات الزراعية لسلاسل القيمة المستهدفة، والتحول من الاستثمار الزراعي نصف الآلي إلى الآلي المتكامل؛
- تنفيذ الأعمال الزراعية وفق أسس ومعايير علمية وفنية معتمَدة؛
- تذليل الصعوبات التي يواجهها الفلاحون في الحصول على الآليات الزراعية الملائمة (للتربة، للمحصول) في الأوقات والمواعيد المناسبة لتقديم الخدمة.

الأهداف الفرعية:

- استثمار كافة المساحات القابلة للزراعة والحيازات الصغيرة التي يواجه الفلاحون صعوبة في استثمارها لعدم توفر الآليات الزراعية المناسبة؛
- تمكين الفلاحين من استثمار عوامل الإنتاج المتاحة لديهم بكفاءة أعلى.

سلاسل الإنتاج المستهدفة:

- البطاطا، البندورة، النباتات الطبية والعِطرية.

النشاطات النموذجية المقترحة:

- توفير الآليات الزراعية الملائمة لأنواع التربة وأنواع المحاصيل المزروعة ضمن الدورة الزراعية في المنطقة؛
- توفير أنظمة التكنولوجيا الزراعية المرافقة للآليات الزراعية لضبط جودة تنفيذ الأعمال الزراعية والخدمية (التي تعتمد على حساسات المياه والتربة لتحديد مواعيد الري والتسميد وكمياتها، ومحطات تتبُّع الطقس)؛
- توفير أنظمة الري الحديث المتوافقة مع أنواع المحاصيل المزروعة وتأجيرها للفلاحين؛
- القيام بكافة العمليات الزراعية والخدمات لمحاصيل البطاطا والبندورة والنباتات الطبية والعِطرية (آلات تجهيز التربة للزراعة: جرارات متعددة الاستعمالات، آلات تسوية التربة بالليزر، ملحقات الجرار اللازمة للقيام بالعمليات الزراعية والخدمية: محاريث بأنواعها، آلات تنعيم التربة، آلات التخطيط وآلات زراعة البذور، آلات العزق والتسميد والرش، آلات الحصاد والدّرس والقطاف الآلي، آلات قلع وجمع المحاصيل الدرنية، وغير ذلك).

النتائج المتوقعة:

- رفع كفاءة استثمار عوامل الإنتاج؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال: زيادة الإنتاج الزراعي، زيادة المردود المحقق من وحدة المساحة، تطبيق المعايير العلمية والفنية والكمية في استخدام البذار والأسمدة والمبيدات، اتباع برامج الإدارة المتكاملة للآفات، تنفيذ الأعمال الزراعية وفق معايير محددة، تخفيض نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي؛
- زيادة دخل الفلاحين من زراعة المحاصيل المستهدَفة وتحسين المستوى المعيشي؛
- زيادة منافسة المنتجات لمثيلاتها من المناطق الأخرى نتيجة تطوير الإنتاج الزراعي من المحاصيل المستهدَفة، وتحسين نوعية وجودة المنتجات؛
- التغيُّر والتحول في فرص العمل بعد الانتقال إلى العمل الآلي.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: لوضع الإطار القانوني للتأسيس والتنفيذ، ووضع أسس المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- وزارة الإدارة المحلية: لمنح تراخيص بناء الوحدة؛
- وزارة الاقتصاد والتجارة: لمنح شهادات الاستيراد؛
- وزارة المالية والمصرف الزراعي التعاوني: تنظيم علاقات تشاركية بين المركز وفرع المصرف من جهة، والفلاحين من جهة أخرى، وذلك لتسديد أجور العمل كجزء من القروض المستحَقة وفق جدول الاحتياج المعتمَد في المصرف؛
- القطاع الخاص أو القطاع التعاوني: لتأسيس الوحدة؛
- المنظمات الدولية والمحلية: لدعم برامج التدريب والتأهيل والمعايير الفنية للتشغيل؛
- الفلاحون وأصحاب المصلحة المستفيدون من الخدمة.

آلية التنفيذ والإدارة:

- إقامة مركز نموذجي متكامل للآليات الزراعية وملحقاتها وورشة للإصلاح والصيانة؛
- تحديد مكان إقامة المركز بحيث يوفر الخدمة لكافة الفلاحين ضمن حدود مشتركة من منطقة الدراسة؛
- تحديد المعايير الفنية لتنفيذ الأعمال الزراعية؛
- تحديد أجور العمل وفق دراسة التكلفة وهوامش الربح؛
- يقدم المركز الخدمة للفلاحين الأفراد أو التعاونيين من خلال الجمعيات الفلاحية التعاونية.

الاستدامة:

- التجديد المستمر للآليات الزراعية المستخدَمة ومواكبة التطور العلمي؛
- تنظيم علاقة تعاقدية مع الجمعيات الفلاحية التعاونية والانتقال إلى الاستثمار الجماعي للحيازات المتجاورة.

العقبات المحتملة:

- مدى قدرة مراكز الخدمة على التجديد المستمر للآليات الحديثة ومواكبة التطور العلمي لها.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- إعداد دراسة متكاملة للمشروع لتحديد أنواع الآليات الزراعية واستطاعتها ونوع الملحقات الزراعية الملائمة للنُظُم الزراعية وحجم الحيازات الزراعية؛
- تنظيم حملات توعية للفلاحين للفوائد الاقتصادية والعوائد التي سيحققونها من مَكننة سلسلة العمليات الزراعية، وتنفيذ دورات تدريبية وتأهيل مهني على المَكننة الزراعية؛
- إقامة حقول إرشادية عند بدء التنفيذ؛
- توفير الآليات التي تتناسب تكاليف تشغيلها مع القدرات المالية للفلاحين.

فرص تكرار الأنشطة:

- يعتبر تنفيذ المشروع في المنطقة المستهدَفة نواة قابلة للتطوير والتعميم في باقي مناطق المحافظة، من حيث الإحداث والتنظيم والإدارة والتطوير.

2- المشروع الثاني: تطوير أنظمة الري وتحويل أقنية الري المكشوفة إلى مضغوطة ضمن مشاريع الري الحكومية في المنطقة المدروسة

المنطقة المستهدفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير.

الأهداف الرئيسية:

- تنظيم إدارة الموارد المائية في حوض العاصي؛
- تخفيض نسبة العجز المائي في منطقة الحوض؛
- رفع كفاءة استخدام الموارد المائية وتخفيض نسبة الهدر الناجمة عن التبخر والفاقد المائي؛
- تحويل كافة المساحات المروية ضمن مشاريع الري الحكومية في المنطقة المستهدَفة إلى أنظمة الري الحديث المُؤتمَت.

الأهداف الفرعية:

- تحقيق عدالة توزيع الموارد المائية بين الفلاحين وفق الموازنة المائية والدورات الزراعية المخططة؛
- تحقيق الاستقرار في الدورات الزراعية؛
- تطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية على صعيد المحاصيل المستهدَفة؛
- توفير فرص عمل جديدة للسكان نتيجة الزيادة المحتملة في المساحات المروية.

سلاسل الإنتاج المستهدَفة:

- البطاطا، النباتات الطبية والعِطرية، البندورة، الأشجار المثمرة.

النشاطات النموذجية المقترحة:

- إعداد دراسة متكاملة لتحويل أقنية الري في مشاريع الري الحكومية من مكشوفة إلى مضغوطة في منطقة القصير، وكذلك في شبكات الري التابعة لسد الحولة في منطقة تلدو، وشبكة ري حمص حماه وبحيرة قطينة في منطقتي حمص والرستن؛
- توفير التمويل اللازم للتنفيذ؛
- تحويل كافة المساحات المروية إلى أنظمة الري الحديث الملائمة لزراعة المحاصيل المستهدَفة؛
- تدريب الفلاحين على تشغيل واستخدام شبكات الري الحديث؛
- التنسيق والربط بين المشروع ومشروع إقامة مركز خدمات المَكننة الزراعية الذي سيتولى توفير أنظمة الري الحديث التي سيتم ربطها مع شبكات قنوات الري المضغوطة واستخدامها في الري الحقلي بحسب نوع المحصول المزروع.

النتائج المتوقعة:

- تنظيم الري وفق الاحتياجات المائية المحددة لكل نوع من أنواع الزراعات المُدرجة في الدورة الزراعية؛
- تحسين كفاءة منظومة الري إلى 75 في المائة بدلاً من الوضع الحالي 50 في المائة؛
- تخفيض نسبة العجز المائي في حوض العاصي؛
- زيادة الأرباح المحققة من استثمار وحدة المساحة نتيجة زيادة الإنتاج المحقق من الزراعات المروية عن الزراعات البعليّة؛
- تحسين مستويات الدخل وانعكاس ذلك إيجابيّاً على تحقيق الاستقرار.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الموارد المائية - هيئة الموارد المائية؛
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - صندوق الري الحديث؛
- وزارة الصناعة - مركز الاختبارات الصناعية؛
- المنظمات الدولية وصناديق التنمية الداعمة: لتنفيذ برامج ومشاريع تنموية وتوفير التمويل وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل؛
- قطاع خاص (مكاتب دراسات فنية، شركات ومعامل تصنيع مستلزمات الري الحديث، مستوردو مستلزمات الري الحديث)؛
- الفلاحون وأصحاب الحقوق.

آلية التنفيذ والإدارة:

- تتولى وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع وزارة المالية والصناديق الدولية توفير التمويل اللازم للتنفيذ؛
- تنظيم العلاقة بين إدارة المشروع والجمعيات الفلاحية التعاونية ووحدة المَكننة الزراعية لتطوير النظام التعاوني القائم أو إيجاد علاقات تعاونية بديلة بين الفلاحين أنفسهم وذلك للاستثمار الجماعي للحيازات المتجاورة مع الحفاظ على المُلكية الفردية لكل منها.

الاستدامة:

- تطبيق التشريع المائي الصادر في القانون 31 لعام 2005 والنافذ على كافة المصادر المائية السطحية والجوفية للمحافظة على الموارد المائية والحد من الهدر والاستنزاف؛
- تطبيق قانون إلزامية التحول إلى الري الحديث رقم 20 لعام 2010؛

- استمرار البحوث العلمية الزراعية بإجراء البحوث التطبيقية لتحديد أنظمة الري الأكثر ملاءمة لكل محصول من المحاصيل المزروعة.

العقبات المحتملة:

- القدرة على توفير التمويل اللازم للتنفيذ على المدى المنظور.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- توفير الموارد المالية الكافية لإعادة تأهيل قنوات الري في مشاريع الري الحكومية وفق النُظُم الحديثة؛
- إطلاق برامج إرشاد وتوعية لأهمية استخدام نُظُم الري الحديث للحد من هدر الموارد المائية والحفاظ على ما تبقى منها لأجيال القادمة؛
- العمل التشاركي مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة في التخطيط والتنفيذ.

فرص تكرار الأنشطة:

- تعميم نظام الري المعتمَد في منطقة الدراسة على كامل الموارد المائية التابعة لحوض العاصي.

3- المشروع الثالث: تطوير أسواق الجملة والأسواق التخصصية

المنطقة المستهدفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير (سوق جملة حمص، سوق جملة خربة التين، سوق الرستن، سوق الريان، سوق القصير).

الأهداف الرئيسية:

- تنظيم تسويق المنتجات الزراعية ضمن سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية المستهدَفة؛
- الحد من التحالفات بين كبار التجار المسيطرين على تجارة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة والتي تتحكم بالعرض والطلب والأسعار.

الأهداف الفرعية:

- تمكين الفلاحين من الحصول على الأسعار الحقيقية لمنتجاتهم؛
- تنظيم العلاقات الإنتاجية والتسويقية التي تضمن تخفيض عدد الحلقات التسويقية والسماسرة، والحد من الفاقد من المنتجات الزراعية؛
- إقامة منشآت خاصة بعمليات الفرز والتوضيب والتخزين المبرد ضمن أسواق الجملة، وربطها مع معامل الصناعات الغذائية لاستيعاب فائض الإنتاج وتصنيعه وتحقيق القيمة المضافة من المنتجات؛
- تطوير أساليب إدارة الممارسات الزراعية في الحقل والربط بين الفلاحين والأسواق المركزية لتحديد المواصفات التي تلبي حاجة السوق.

سلاسل الإنتاج المستهدفة:

- البطاطا، النباتات الطبية والعِطرية، البندورة، الأشجار المثمرة (ولكن الفائدة تطال كل المنتجات الزراعية).

النشاطات النموذجية المقترحة:

- وضع نظام متكامل لتنظيم العمل ضمن أسواق الجملة وإدارتها وتشغيلها بما يتوافق مع الأنظمة المتبعة في الدول المتطورة؛
- تطوير سوق الجملة في منطقة خربة التين نور، كونه من الأسواق الجديدة المحدثة وما زال في مرحلة التأسيس؛

- تطوير آلية العمل المتبعة حالياً في إدارة أسواق الجملة من قِبل الإدارة المحلية بتوليها تأجير المحلات وتقديم الخدمات العامة، إلى استحداث هيئة أو شركة لتنظيم السوق وإدارته وتطوير أساليب العمل فيه؛
- إنشاء مخازن مبردة، ومركز متطور لفرز وتوضيب الخضار والفواكه وتعبئتها وتغليفها، ومكتب لتوطين العلاقات التجارية بين محلات الجملة ومعامل الصناعات الغذائية؛
- تحقيق روابط بين الفاعلين في تصدير المنتجات الزراعية وبين مكتب المراقبة، وذلك لمطابقة المواصفات ومنح شهادات الجودة.

النتائج المتوقعة:

- تحوُّل سوق خربة التين نور إلى سوق مركزي في حمص بدلاً من السوق الموجود حالياً في وسط مدينة حمص، وتحويل السوق المركزي في مدينة حمص إلى سوق نصف جملة؛
- إقامة شركات تسويقية متخصصة لتنظيم العرض والطلب لتسويق المنتجات الزراعية بحسب القنوات التسويقية المستهدَفة؛
- رفع القيمة المضافة للمنتجات وتخفيض نسبة هدر المنتجات، من خلال توفير مراكز الفرز والتوضيب والتخزين المبرد لمحصول البطاطا، وتخفيض نفقات النقل إلى مركز تخزين خارج السوق، بالتوازي مع عقد علاقات تجارية مع معامل الصناعات الغذائية لتصنيع البندورة.

الجهات الفاعلة:

- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلِك ووزارة الإدارة المحلية المشرفة على عمل أسواق الجملة: لتنظيم أسواق الجملة، وإقامة مكاتب للرقابة ومطابقة المواصفات ومنح شهادات الجودة؛
- المؤسسة العامة السورية للتجارة؛
- تجار الجملة (قطاع خاص)؛
- الفلاحون ومنتجو المحاصيل والخضار والفواكه.

آلية التنفيذ والإدارة:

- إصدار قانون لتنظيم أسواق الجملة وضبط عملها وأدائها لمنع الاحتكار والتحكم بالأسواق على حساب المنتِج والمستهلك.

الاستدامة:

- تنفيذ دراسات دائمة حول تسويق المنتجات الزراعية ورصد المشاكل والتحديات وإيجاد الحلول؛
- إقامة علاقات تجارية مع الدول الصديقة لتصدير المنتجات الزراعية أو المقايضة عليها؛
- تأسيس شركات تسويق كبيرة قادرة على استيعاب المنتجات الزراعية وتنظيم عقود مع المنتجين وإقامة علاقات تجارية مع شركات تسويق على المستوى الدولي؛
- وضع نظام متكامل لتسويق المنتجات الزراعية ونظام معلومات السوق.

العقبات المحتملة:

- مدى القدرة على التحكم بقوى السوق.

الشروط المسبَقة لزيادة فرص النجاح:

- إعداد دراسة متكاملة لموقع السوق وتحديد المنشآت الإضافية التي يحتاجها السوق (مراكز فرز وتوضيب، مخازن مبردة، مراكز تعبئة، مكاتب رقابة مواصفات ومعايير جودة ومنح شهادات المنشأ).

فرص تكرار الأنشطة:

- اعتماد المنظومة كنموذج تطبيقي لأسواق الجملة في باقي المحافظات وإقامة علاقات شفافة في ما بينها.

4- المشروع الرابع: إقامة مراكز لتجميع إنتاج النباتات الطبية والعِطرية وتجفيفها وفرزها وتعبئتها

المنطقة المستهدَفة:

- حمص، الرستن.

الأهداف الرئيسية:

- تنظيم إنتاج وتوضيب وتسويق النباتات الطبية والعِطرية؛
- الاستفادة من الميزة النسبية والتنافسية للنباتات الطبية والعِطرية المزروعة في المنطقة، والمرونة الإنتاجية لها حيث يمكن زراعتها بشكل مروي أو بعليّ بحسب توفر الموارد المائية؛
- التوسع بالمساحات المزروعة بالنباتات الطبية والعِطرية وتنويع منتجاتها (العُصفر، ما شابه)؛
- تحقيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة المطلوبة لتلبية حاجة السوق من المادة بحسب قنوات التسويق المطلوبة (معامل استخلاص الزيوت، معمل صناعة الأدوية والمستحضرات الطبية، الطب الشعبي، التصدير، المشروبات).

الأهداف الفرعية:

- مَكننة سلسلة الإنتاج بالانتقال من العمل النصف آلي إلى العمل الآلي الكامل؛
- استبدال الأساليب التقليدية في حصاد المحصول وجمعه وتجفيفه في الحقل بالاعتماد على أشعة الشمس التي تؤدي إلى خسارة نسبة من الإنتاج وفَقْد نسبة من الزيوت الطيارة إلى أساليب حديثة لتجميع الإنتاج في مراكز متخصصة للتجفيف والمحافظة على نسبة الزيوت في المنتجات والحد من فاقد الإنتاج.

سلاسل الإنتاج المستهدَفة:

- النباتات الطبية والعِطرية.

النشاطات النموذجية المقترَحة:

- إقامة مركز لتجميع الإنتاج وتجفيفه وإجراء عمليات الدرس والفرز والغربلة؛
- إقامة خطوط للتجهيز والتعبئة واعتماد ماركة ولوغو يحدّدان المنشأ الجغرافي الخاص بمنتجات المنطقة؛
- إقامة مظلّات لتجفيف المحاصيل الطبية والعِطرية التي يتم حصادها؛
- إقامة مَخْبَر لاختبار نِسب المواد الفعالة وتحديد أسعار المنتجات بحسب نِسب المواد الفعالة والجودة؛
- إقامة منشأة لاستخلاص المواد الفعالة والزيوت منها؛
- ربط المشروع مع مشروع مَكننة العمليات الزراعية والتحول من الزراعة نصف الآلية إلى الآلية الكاملة؛
- إقامة علاقات إنتاجية بين الفلاحين وبين معامل استخلاص المواد الفعالة والزيوت وتصنيع المنتجات.

النتائج المتوقعة:

- زيادة الإنتاج من النباتات الطبية والعِطرية في المنطقة والاستفادة من الميزة النسبية والتنافسية لها. اليانسون، الكزبرة اليابسة، الكمّون، الشمرة، حبة البركة، الكراوية، الريحان، العُصفر؛
- المحافظة على نسبة المواد الفعالة والزيوت في النباتات والحصول على أسعار أعلى لقيمة المنتجات؛
- توفير المادة الأولية اللازمة لإقامة معامل استخراج المواد الفعالة والزيوت من النباتات الطبية والعِطرية؛
- التوقف عن تسويق المنتجات بشكلها الخام وتحقيق القيمة المضافة منها وزيادة عوائد الاستثمار الزراعي؛
- تحقيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة للمنتجات الطبية والعِطرية ورفع القيمة المضافة منها.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: للتخطيط لزراعة النباتات الطبية والعِطرية وتنظيم الإنتاج؛

- وزارة الاقتصاد والتجارة: لمنح رخص التصدير والتسهيلات الخاصة للوصول إلى الأسواق الخارجية؛
- وزارة الصناعة: لمنح التراخيص الصناعية وشهادات الاعتماد ومراقبة معايير الجودة؛
- الفلاحون الأفراد والتعاونيون وأصحاب المصلحة.

آلية التنفيذ والإدارة:

- إقامة شركات مساهمة.

الاستدامة:

- تنظيم عقود مع معامل استخراج الزيوت العِطرية من النباتات الطبية والعِطرية؛
- رفع القيمة المضافة من المنتجات بإقامة شركات متخصصة بالتوضيب والتغليف والتعبئة وإعطاء ماركة للمنتجات ومنحها شهادات جودة ومنشأ جغرافي؛
- إقامة علاقات تجارية مع الدول الحليفة والصديقة لتصدير المنتجات.

العقبات المحتمَلة:

- غير متوقع.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- مَكننة العمليات الزراعية لكامل سلاسل الإنتاج وربط المشروع بوحدات المَكننة الزراعية؛
- تنظيم عقود بين المنتجين وبين مراكز الاستلام أو معامل استخراج المواد الفعالة لتحديد نوع المنتجات الزراعية والممارسات الزراعية المطلوبة لتحقيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة؛
- تشجيع الزراعة التعاقدية لصالح معمل استخراج الزيوت ومراكز الفرز والتوضيب؛
- تنفيذ برامج إرشاد وتوعية حول أهمية تطبيق الممارسات الزراعية المحددة لكل نوع من أنواع المنتجات الزراعية لضمان الحصول على منتجات تحقق معايير الجودة وتحقق قيمة مضافة من إنتاجها.

فرص تكرار الأنشطة:

- ربط المشروع مع المناطق التي تزرع المحاصيل الطبية والعِطرية لتوفير المواد الأولية لاستمرار تشغيل معامل استخراج الزيوت ومعامل الفرز والتوضيب على مدار العام.

5- المشروع الخامس: إنتاج بذار البطاطا باستخدام تقنيات زراعة الأنسجة

المنطقة المستهدَفة:

- حمص- القصير- الرستن.

الأهداف الرئيسية:

- توفير بذار البطاطا من مرتبة ايليت من الأصناف المحلية بأسعار أقل من أسعار البذار المستورد.

الأهداف الفرعية:

- التخلي عن استيراد نسبة من البذار اللازم لزراعة المساحات المخططة؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج ولا سيما أن قيمة البذار تشكل نحو 50 في المائة من تكاليف الإنتاج (للبذار المستورد من القطاع الخاص)؛
- تخفيض نسبة تخصيص القطع الأجنبي اللازم لاستيراد ما يقابلها من بذار.

سلاسل الإنتاج المستهدفَة:

- البطاطا.

النشاطات النموذجية المقترَحة:

- دعم مَخْبَر المؤسسة العامة لإكثار البذار بالتجهيزات اللازمة لإنتاج البذار أو القيام بتسهيلات نوعية للقطاع الخاص للاستثمار في إنتاج هذه الأصناف بالتعاون مع المؤسسة العامة لإكثار البذار؛
- زيادة عدد الأصناف المنتَجة (يتم حاليّاً إنجاز المراحل الأخيرة للحصول على نويات صنفين محليين).
- توفير التدريب المهني المتخصص للكوادر الفنية العاملة في المخبر.

النتائج المتوقعة:

- إنتاج حاجة منطقة الدراسة من بذار البطاطا من الصنف الملائم للمنطقة؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المساحات المزروعة نتيجة زيادة فرص المنافسة؛
- الاستفادة من مشروع مَكننة العمليات الزراعية في مَكننة سلسلة الإنتاج وتوفير منتجات مطابقة للمواصفات القياسية ومعايير الجودة.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المؤسسة العامة لإكثار البذار، وهيئة البحوث العلمية الزراعية؛
- المنظمات الدولية: لدعم تنفيذ البرنامج؛
- الفلاحون الأفراد والتعاونيون وأصحاب المصلحة.

آلية التنفيذ والإدارة:

- تمويل تجهيزات وأدوات وتأهيل خبرات فنية؛
- توفير الدعم اللازم من المنظمات الدولية لتحقيق البرنامج.

الاستدامة:

- توسيع الأصناف المختبرة؛
- الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى مراكز البحوث الدولية.

العقبات المحتملة:

- غير محدد.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- توقيع اتفاقيات مع مراكز البحوث الدولية المتخصصة في هذا المجال لتنفيذ برنامج عمل مشترك.

فرص تكرار الأنشطة:

- توفير البذار اللازم لكافة المحافظات مستقبلاً.

6- المشروع السادس: استحداث أسواق متخصصة للمنتجات والصناعات الريفية

المنطقة المستهدَفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير.

الأهداف الرئيسية:

- توفير قنوات لتسويق المنتجات الريفية (منتجات الصناعات الغذائية من البندورة، والمشمش، والنباتات الطبية والعِطرية، ومنتجات الثروة الحيوانية من تصنيع الحليب وإنتاج مشتقاته، والدواجن القروية)، وما يندرج ضمن الصناعات الريفية المندثرة (تصنيع الدبس، سلاسل القش، الفخار، الفواكه المجففة، وغير ذلك)؛
- تسويق المنتجات الزراعية من الحيازات الصغيرة ومنتجات الحدائق الأسرية والحدائق المنزلية.

الأهداف الفرعية:

- تحقيق استقرار المجتمعات الريفية وتوفير دخل جيد منها؛
- تشجيع السكان وخاصة من النساء الريفيات والشباب على استثمار الموارد المعطَّلة عند توفر قنوات تسويقية ضامنة لتسويق منتجاتها.

سلاسل الإنتاج المستهدَفة:

- سلاسل القيمة للبندورة، المشمش، الأبقار، النباتات الطبية والعِطرية.

النشاطات النموذجية المقترَحة:

- إقامة وحدة لوضع المواصفات القياسية للإنتاج، ووضع نظام رقابة غذائية على المنتجات الريفية ومنحها شهادات اعتماد ومراقبة جودة واعتماد ماركة إنتاج خاصة بالمنطقة المستهدَفة؛
- ربط الوحدة مع مراكز تسويق مركزية على مستوى مركز المحافظة؛
- المشاركة بمعارض الإنتاج والتسويق.

النتائج المتوقعة:

- تشغيل النساء الريفيات والشباب في المنطقة وتشجيعهم على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة للإنتاج وتصنيع المنتجات الريفية وفق المواصفات القياسية المحددة؛
- العودة إلى استثمار الحيازات الصغيرة من الأراضي الزراعية ومن الثروة الحيوانية؛
- الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المعطَّلة في المناطق الريفية، وزيادة فرص استثمار الحيازات الصغيرة وكافة الموارد المتاحة في الريف للإنتاج الزراعي، وهو ما سينعكس إيجاباً على دخل الأسرة الريفية؛
- توفير المنتجات المتخصصة التي تلبي أذواق المستهلكين الذين يرغبون بالمنتجات الريفية.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: لتنظيم زراعة الحيازات الصغيرة؛
- كافة الفئات المجتمعية في الأسرة الفلاحية؛
- السكان الريفيون من النساء العاملات في الحرف الريفية؛
- الفلاحون وأصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب الزراعات المنزلية والحدائق الأسرية.

آلية التنفيذ والإدارة:

- مشاريع خاصة مستقلة؛
- مشاريع صغيرة ومتوسطة ممولة من الحكومة؛
- شركات خاصة.

الاستدامة:

- تنظيم الإنتاج الزراعي بعقود إنتاجية بين الفلاحين وبين الجهات ذات الصلة بالتصنيع؛
- توفير القروض الميسرة لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ربط الإنتاج بالتسويق بحسب طلب السوق؛
- الاهتمام بالترويج والإعلان والتغليف واعتماد ماركة محددة لمنطقة الإنتاج.

العقبات المحتمَلة:

- غير محدد.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- إعداد دراسة متكاملة حول المهن الريفية التي يمكن أن تتخصص بها المنطقة المستهَدفة، وتحديد حاجة السوق من المنتجات من حيث الكم والمواصفات واتجاهات التسويق ومواعيد الإنتاج والتسويق؛
- وضع نظام متكامل للرقابة على الإنتاج وتطبيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة؛
- إقامة دورات تدريبية وتأهيل مهني لاتباع الأساليب العلمية في الإنتاج والتصنيع.

فرص تكرار الأنشطة:

- ربط المشروع مع المراكز المستحدَثة في باقي المحافظات.

7- المشروع السابع: إقامة وحدة لإنتاج شتول الخضار وتحضير بذار النباتات الطبية والعِطرية

المنطقة المستهدَفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير.

الأهداف الرئيسية:

- إنتاج شتول الخضار من الأصناف الملائمة للمنطقة من البندورة، وباقي المنتجات الزراعية من الباذنجان، الملفوف، القرنبيط، الفليفلة، وما شابه؛
- توفير الشتول بمواصفات إنتاجية جيدة ومطابقة للمواصفات القياسية المحددة؛
- توفير بذور جيدة للنباتات الطبية والعِطرية خالية من الشوائب والآفات لزراعة المساحات المخطَّطة.

الأهداف الفرعية:

- توحيد الأصناف المزروعة من الأصناف التصنيعية التي تلبي الطاقة الإنتاجية للوحدة التصنيعية؛
- تلبية حاجة السوق من الأصناف الموثوقة؛
- ضمان الإنتاج عند زراعة البذار الموثوق الخالي من الآفات.

سلاسل الإنتاج المستهدَفة:

- سلسلة القيمة لمحصول البندورة ومنتجات الخضار الأخرى التي تستخدم الشتول في زراعتها؛
- سلسلة القيمة للنباتات الطبية والعِطرية.

النشاطات النموذجية المقترَحة:

- إقامة مركز متطور لإنتاج الشتول وتربيتها؛

- إقامة مركز لتحضير بذور النباتات الطبية والعِطرية وما يرتبط بذلك من عمليات (فرز، غربلة، تعقيم، تعبئة).

النتائج المتوقعة:

- تطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية بفعل زراعة الأصناف الملائمة والملبية لحاجة الوحدة التصنيعية والملبية لطلبات الأسواق الداخلية والخارجية (للتصدير)؛
- التخصص في الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصنيع والتصدير؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج؛
- توفير فرص عمل للنساء والشباب في المنطقة المستهدَفة.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: لمنح رخص إقامة المشتل؛
- وزارة المالية والمصرف الزراعي: لتوفير القروض اللازمة للتمويل؛
- الفلاحون الأفراد والتعاونيون وأصحاب المصلحة.

آلية التنفيذ والإدارة:

- استحداث شركة خاصة متخصصة بإنتاج الشتول والبذور.

الاستدامة:

- تطوير آليات انتخاب بذور النباتات الطبية والعِطرية؛
- الربط بين وحدات المَكننة الزراعية وبين الوحدة الإنتاجية لإنتاج الشتول وذلك لمَكننة سلسلة القيمة واتباع الزراعة الآلية للشتول؛
- تطوير آليات الإنتاج؛
- تطوير الأصناف المنتَجة بحسب حاجة الوحدة الإنتاجية للتصنيع وحاجة السوق.

العقبات المحتملة:

- غير محدد.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- توفير نظام رقابة على الإنتاج؛
- توفير الشتول والبذار بأسعار تتناسب مع الإمكانيات المادية للفلاحين ووفق دراسة التكاليف؛
- تنفيذ برامج للتدريب والتأهيل المهني لاتباع الممارسات الزراعية الخاصة بالزراعة الآلية للشتول ومَكننة سلسلة العمليات الإنتاجية.

فرص تكرار الأنشطة:

- وفق التغيُّر في النُظُم الزراعية المتبعَة.

8- المشروع الثامن: إقامة وحدة إنتاجية للصناعات الغذائية

المنطقة المستهدَفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير.

الأهداف الرئيسية:

- استيعاب إنتاج المنطقة من محصول البندورة ورفع القيمة المضافة منه بعد تصنيعه وإنتاج دبس البندورة والكاتشب وعصير البندورة وغيرها ومنح هذه المنتجات علامة تجارية وشهادات منشأ جغرافي خاصة بالمنطقة (يتم حالياً نقل المحصول إلى المحافظات المجاورة لتصنيعه)؛
- استيعاب إنتاج المشمش ورفع القيمة المضافة منه بعد فرزه وتوضيب نسبة منه للتصدير، والاحتفاظ بباقي الإنتاج لتصنيع المربيات (يتم حالياً نقل المحصول إلى محافظة ريف دمشق للفرز والتوضيب للتصدير والتصنيع)؛
- استيعاب إنتاج باقي المنتجات الزراعية القابلة للتصنيع الغذائي والتعليب المصنّع والجاف.

الأهداف الفرعية:

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة، ورفع كفاءة النُظُم الزراعية المتبعة؛
- تخفيض تكاليف إنتاج الكميات المصنَعة من البندورة والمشمش نتيجة تصنيع المنتج ضمن منطقة الإنتاج وتخفيض تكاليف النقل ونسبة الخسارة من الإنتاج عند النقل إلى مسافات بعيدة؛
- زيادة المساحات المزروعة، وزراعة الأصناف التصنيعية؛
- ادخال الأساليب الزراعية الحديثة والمَكننة الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والتصنيع.

سلاسل الإنتاج المستهدَفة:

- سلسلة القيمة لمحصول البندورة، وسلسلة القيمة للمشمش، ويشمل ذلك أيضاً باقي المنتجات الزراعية التي تدخل ضمن الدورات الزراعية القابلة للتصنيع.

النشاطات النموذجية المقترَحة:

إقامة وحدة للصناعات الغذائية لتصنيع المنتجات الزراعية؛

إقامة مركز فرز وتوضيب متطور للمنتجات الزراعية.

النتائج المتوقعة:

- عند تأسيس وحدة إنتاجية للتصنيع ووضع نظام تعاقدي مع الفلاحين لضمان تسويق المنتجات، سيتم التوسع في زراعة محصول البندورة من الأصناف التصنيعية، والتوسع في زراعة أشجار المشمش من الأصناف التصنيعية والمتعددة الأغراض؛
- تحسين الدخل والمستوى المعيشي للسكان نتيجة استقرار الإنتاج والتسويق وتحقيق قيمة مضافة على المنتجات الزراعية في المنطقة؛
- توفير فرص عمل للقوى العاملة في المنطقة وخاصة من النساء والشباب؛
- الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المعطلة في المناطق الريفية، وتوجه الفلاحين إلى زراعة الحيازات الصغيرة التي تم التوقف عن استثمارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تسويق منتجاتها إلى أسواق الجملة المركزية وعدم القدرة على المنافسة بالسعر.

الجهات الفاعلة:

- الفلاحون ومنتجو محاصيل الخضار والفواكه؛

- الفلاحون وأصحاب الحيازات الصغيرة.

آلية التنفيذ والإدارة:

- تأسيس شركة خاصة للصناعات الغذائية.

الاستدامة:

- تنظيم الإنتاج الزراعي بعقود إنتاجية بين الفلاحين والجهات ذات الصلة بالتصنيع.

العقبات المحتمَلة:

- غير متوقع.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- ربط عملية الإنتاج الزراعي بعقود إنتاج وتسويق بين المنتِج والشركات التسويقية لتحديد نوع المنتجات الزراعية والمواصفات القياسية ومعايير الجودة المطلوبة في المنتجات الزراعية؛
- تشجيع الزراعة التعاقدية؛
- تنفيذ برامج إرشاد وتوعية حول أهمية تطبيق الممارسات الزراعية المحددة لكل نوع من أنواع المنتجات الزراعية لضمان الحصول على منتجات تحقق معايير الجودة وتحقق قيمة مضافة من إنتاجها؛
- تطبيق برامج تدريب وتأهيل مهني للفلاحين لتطبيق الممارسات الزراعية النموذجية الملائمة للنُظُم الزراعية.

فرص تكرار الأنشطة:

- الربط مع المراكز المستحدَثة في باقي المحافظات.

9- المشروع التاسع: توطين الإرشاد الزراعي والبحوث العلمية الزراعية كأداة رئيسية للتطوير

المنطقة المستهدَفة:

- حمص، تلدو، الرستن، القصير.

الأهداف الرئيسية:

- نشر نتائج البحوث العلمية الزراعية، في مجال الأصناف، والممارسات الزراعية والنُظُم الزراعية الملائمة للمنطقة.

الأهداف الفرعية:

- تنظيم الإنتاج الزراعي لتلبية حاجة السكان من الغذاء ومعامل الصناعات الغذائية من المنتجات الزراعية؛
- رصد المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والتحديات التي تواجه الفلاحين ودراستها ووضع الحلول لها؛
- معالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في المنطقة.

سلاسل الإنتاج المستهدَفة:

- سلسلة القيمة لمحاصيل البطاطا والبندورة والأشجار المثمرة والثروة الحيوانية من الأبقار. ويشمل المشروع أيضاً باقي المنتجات الزراعية التي تدخل ضمن الدورات الزراعية القابلة للتصنيع.

النشاطات النموذجية المقترَحة:

- إعادة تأهيل مراكز البحوث العلمية الزراعية في منطقة حمص وفي منطقة القصير؛
- إعادة تأهيل الوحدات الإرشادية في مناطق حمص، تلدو، الرستن، القصير؛

- تزويد الوحدات الإرشادية بالتجهيزات والمستلزمات اللازمة للقيام بمهامها؛
- توفير التمويل اللازم من وزارة المالية ومن المنظمات الدولية الداعمة للمراكز البحثية والإرشاد الزراعي.

النتائج المتوقعة:

- تطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية الزراعية؛
- تحقيق التنسيق بين الفلاحين وبين الوحدات المقرر استحداثها (المَكننة الزراعية، مراكز استلام النباتات الطبية والعِطرية، الصناعات الغذائية، الصناعات الريفية)؛
- معالجة المشاكل الزراعية التي تواجه الفلاحين؛
- إدخال التقنيات الزراعية الجديدة في الزراعة، وتعميم الممارسات الزراعية المعتمَدة من مراكز البحوث العلمية الزراعية حول الأصناف الملائمة للمنطقة؛
- تأهيل الفلاحين لتحقيق التكامل بين الإنتاج والوحدات الإنتاجية المستحدَثة وبين الممارسات الزراعية الحديثة المأمولة.

الجهات الفاعلة:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛
- وزارة المالية؛
- المنظمات الدولية ومراكز البحوث الدولية والجامعات الدولية؛
- الفلاحون الأفراد والتعاونيون.

آلية التنفيذ والإدارة:

- توفير التمويل اللازم لإعادة التأهيل، والتنظيم، واعتماد برامج جديدة للتنفيذ، وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في الوحدات الإرشادية للعمل على تأهيل الفلاحين.

الاستدامة:

- تطوير برامج الحث والتطوير والإرشاد الزراعي واتباع الأساليب العالمية الحديثة في الإرشاد الزراعي والتنظيم.

العقبات المحتملة:

- عدم استدامة التمويل.

الشروط المسبقة لزيادة فرص النجاح:

- وضع استراتيجية متكاملة وتحديد احتياجات إعادة التأهيل والتطوير للمنشآت والمستلزمات والكوادر الفنية؛
- التنسيق بين الوحدات الإنتاجية المستحدَثة وبين المشاريع المقترَحة لتحقيق التكامل في اعتماد البرامج وتحديد برامج التأهيل والتدريب والإرشاد.

فرص تكرار الأنشطة:

- ربط المشروع مع المراكز المستحدثَة في باقي المحافظات.

المرفقات

المرفق 1- بعض الوكالات العاملة والمشاريع المنفَذَّة في محافظة حمص

جدول الوكالات العاملة في محافظة حمص والمشاريع المنفَذَّة من قِبلها[30]

المنطقة	الوكالة/الجمعية/المنظمة	نوع المساندة المقدمة
حمص	الهلال الأحمر العربي السوري	سلل غذائية لفترة 3-4 أشهر، مساعدات طبية، دورات تدريب مهني.
	الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية	دورات تدريب مهني للنساء والرجال، تمويل مشاريع صغيرة.
	جمعية البرّ	مساعدات طبية بمقابل رمزي.
	جمعية كريم	دعم نفسي للأطفال، دورات تعليمية للأطفال.
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	ترميم مدارس وتقديم حقائب مدرسية للأطفال، دورات تعليمية للأطفال.
	جمعية عون	إعانة طبية، سلل صحية، دورات تدريب مهنية.
	جمعية رعاية الطفل	دورات احتياجات طبية، سماعات أذن، نظارات طبية، دورات تدريب مهني، عدة بسيطة لأصحاب المهن.
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إزالة الأنقاض من سوق حمص الأثري، رصف أرض السوق بالحجارة، تركيب سقف للسوق، تركيب سحابات وآرمات للمحلات.
	جمعية الإنشاءات	ترميم بعض المنازل، مساعدات غذائية مرة واحدة في السنة.
	المجلس الدنماركي للّاجئين	دورات مهنية، إعادة تأهيل محلات، تقديم حقائب مهنية من خلال الشركاء.
	مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين	دعم دورات مهنية، تقديم حقائب مهنية من الشركاء المحليين، تقديم منح المشاريع الصغيرة.
تلدو	الهلال الأحمر العربي السوري	إصلاح وتأهيل بعض آبار الشرب.
	جمعية عون	سلل غذائية، دعم نفسي، نشاطات ترفيهية في المدارس.
	جمعية البرّ	سلل غذائية.

30 تحليل سوق العمل وسُبُل العيش - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين - 2019.

المنطقة	الوكالة/الجمعية/المنظمة	نوع المساندة المقدمة
	جمعية تنظيم الأسرة	خدمات رعاية الطفل والحوامل.
الرستن	جمعية البر	خدمات طبية في العيادات بمبالغ رمزية.
	جمعية تنظيم الأسرة	مساعدات عينية خاصة، (سوء التغذية عند المرأة الحامل).
	صندوق الأمم المتحدة للطفولة	ترميم جزئي لبعض المدارس.
	الصليب الأحمر مع مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين	مبالغ مالية لتغطية غرامة عدم تسجيل الولادات.
	الهلال الأحمر العربي السوري، برنامج الغذاء العالمي	سلل غذائية، خدمات طبية، حقيبة زراعية (بذور ومدخلات لزراعة حدائق).
	مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين	مواد مساعدة في قطاع السكن (أثاث خارجي).
	منظمة سيف الإسلامية	دعم نفسي.
	المجلس الدنماركي للّاجئين	تمديد جزء من شبكة مياه الري، ترميم مستوصف الرستن الصحي.
القصير	جمعية كريم	سلل غذائية.
	الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية	تدريب مهني، دعم مشاريع صغيرة، مساعدات عينية طبية.
	الأمانة السورية للتنمية	منح مالية بسيطة.
كافة المناطق	اتحاد الفلاحين في المحافظة	تنظيم عمل الجمعيات الفلاحية التعاونية.
	غرفة الزراعة	منح إنتاجية للبذور والشتول وشبكات الري والدواجن.

المرفق 2- بعض المِنح المقدَّمة من المنظمات الدولية والمحلية والجمعيات المحلية في محافظة حمص

جدول المِنح المقدَّمة في محافظة حمص 2011-2019

العام	الجهة المانحة	نوع المنحة	عدد المستفيدين
2011	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	أعلاف	1510
2012	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	أعلاف	2487
2013	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	بذار شعير	481
		أغنام	86
	الهيئة السورية	أغنام	60
2014	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	دجاج للتربية	1600
2015	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	بذار شعير	750
		معالجة ثروة حيوانية	15325
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الهلال الأحمر	بذار قمح	3500
	الهيئة السورية	مشروع إنتاجي	47
2016	منظمة الهلال الأحمر	بذار قمح	750
		أغنام	200
	الهيئة السورية	مشروع إنتاجي	25
		مشروع إنتاجي	17
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	أعلاف	2228
		معالجة ثروة حيوانية	3834
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغا خان	بذار خضار	1300
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغا خان، غرفة الزراعة	بذار قمح	2700
2017	منظمة الهلال الأحمر	بذار قمح	1500
		حديقة منزلية	3000
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	معالجة ثروة حيوانية	7201
		بذار خضار صيفية	1600
		وحدات انتاج بيو غاز	12
		دجاج للتربية	250
	منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع اتحاد النحالين	طرود نحل	75
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بذار ثوم	250
		شبكات ري حديث	1900
	اتحاد النحالين بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي	طرود نحل	225
2018	منظمة الهلال الأحمر	200 رأس أغنام	عدد من الرؤوس لكل مستفيد
		233 غطاس بئر	غطاس لكل مستفيد
		بذار شعير	1000

العام	الجهة المانحة	نوع المنحة	عدد المستفيدين
		بذار قمح	150
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون منع جمعية عون	1000 شبكة ري حديث	شبكة لكل مستفيد
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	معالجة 1000 رأس أغنام	لعدد من المستفيدين
		محضرات طعام	50
	غرفة الزراعة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي	شبكات ري حديث	1200
2019	منظمة الهلال الأحمر	5200 حديقة منزلية	حديقة لكل مستفيد
		بذار قمح	1000
		بذار شعير	1000
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	400 شبكة ري حديث	شبكة لكل مستفيد
		معالجة 1000 رأس غنم	لعدد من المستفيدين
		دجاج للتربية	150
		شتول زعتر بري معمّر	200
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع اتحاد النحالين العرب	نحل	120
	غرفة الزراعة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي	7 وحدات تصنيع غذائي	لعدد من المستفيدين
	منظمة الأغا خان	دعم برامج تعافي	280
2020	منظمة الهلال الأحمر	أغنام	400
	غرفة الزراعة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي	20 وحدة تصنيع غذائي	لمجموعة مستفيدين
	اتحاد غرف الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	غراس مثمرة	560
	برنامج الغذاء العالمي	1000 حديقة منزلية	حديقة لكل مستفيد
		دجاج	300

المراجع

المسح الديموغرافي الاجتماعي المتكامل المتعدد الأغراض- المكتب المركزي للإحصاء- 2017.

تحديات تحسين مستوى المعيشة في سورية - د. هيثم أحمد عيسى- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- 2019.

تحليل سلسلة القيمة للحوم الأبقار- المركز الوطني للسياسات الزراعية -2017.

المنظور السلعي لمحصول البطاطا في سورية - المركز الوطني للسياسات الزراعية - 2008.

التقرير السنوي لهيئة البحوث العلمية الزراعية 2017-2019.

النشرة المطرية الدورية في محافظة حمص على مستوى المناطق- سلسلة زمنية- 2010-2019.

التقرير الأولي حول التخطيط الإقليمي للمحافظة حمص- 2010.

التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في سورية - رئاسة الوزراء- هيئة التخطيط والتعاون الدولي - 2019.

تقارير تتبُّع دورية صادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة حمص – 2010.

دراسة استخدامات الأراضي وعلاقات العمل- نادية فورني- المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -2001.

دراسة تحليل سوق العمل وسُبُل العيش-حمص، حماه- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- سوريا 2020.

المجموعة الإحصائية الزراعية - سلسلة زمنية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- مديرية الزراعة الإصلاح الزراعي- 2010-2019.

المجموعة الإحصائية السنوية - المكتب المركزي للإحصاء- سلسلة زمنية – 2010-2019.

نظام العمليات وجدول الاحتياج للتمويل الزراعي الصادر عن المصرف الزراعي التعاوني - 2016.

دراسة فاقد الإنتاج - مديرية الاقتصاد الزراعي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عام 2005.

الخطة الإنتاجية الزراعية على مستوى المحافظة، لكل سنة خلال الفترة 2004-2020- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2020.

الموازنة المائية - وزارة الموارد المائية - الخطة الإنتاجية الزراعية - 2020.

دراسة الحيازات الزراعية - المكتب المركزي للإحصاء – 2011.

دراسة استخدام الأراضي الزراعية في سورية - الاسكوا 2018.

دراسة تاريخ التعاونيات الزراعية في سورية ودورها في سياسات التنمية الزراعية/ مقدمة الى ورشة التفكير في دور الجمعيات التعاونية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المتكاملة في سورية ما بعد الحرب. الإسكوا - 2019.

تقييم الموسم الزراعي 2016-2017 ولغاية 2019- منظمة الأغذية والزراعة - 2019.

تقرير تتبع الموارد المائية المقدم لاجتماع اللجنة الوزارية - الإدارة المحلية في حمص - 2020.

نتائج الحوار ضمن الجلسات التفاعلية، الحوارات الفردية، الجولات الميدانية في منطقة الدراسة - 2020.

تقرير المنشآت الصناعية في محافظة حمص - وزارة الصناعة- مديرية الإنتاج 2017.

دراسة آفاق العرض والطلب للمحاصيل الزراعية السورية - المركز الوطني للسياسات الزراعية – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- 2009.

الخارطة الاستثمارية الزراعية في محافظة حمص - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاقتصاد الزراعي - 2008.

دراسة التقرير الفني للنشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة/منطقة الرستن/، المركز الوطني للسياسات الزراعية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة - 2008.

20-00325